

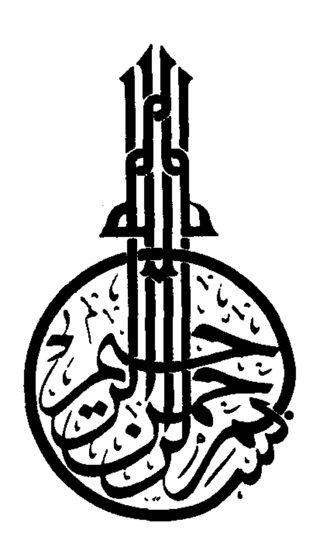
الإنفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام

بدول الخليج العربية

١٤٠٢/ ١٤٠٣ ـ ١٤٠٦/ ١٤٠٧هـ

دراسة أعدها
بتكليف من مكتب التربية العربي لدول الخليج
د. مهني محمد إبراهيم غنايم

الرياض ـــ المملكة العربية السعودية
١٤١١هـ ـــ ١٩٩٠م


بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

*

تقديـــم :

تبذل دول الخليج العربي جهوداً كبيرة لتطوير عملية التربية والتعليم ، إيماناً منها بالدور الكبير الذي تقوم به التربية لتحقيق أهداف التنمية ، وباعتبار أن التربية أفضل مجال لاستثمار الطاقات والقدرات .

ولتوضيح الجهود التي تبذلها هذه الدول في مجال التربية والتعليم خدمة لأبنائها واستثماراً لقدراتها وامكاناتها لا بد من التعرف على الانفاق التعليمي ودراسة حجمه ومجالاته ، ومقارنة ذلك بتجارب دول متقدمة ، اذ أن التعرف على ما ينفق على التعليم يساعد أجهزة التخطيط في وضع الخطط والبرامج المتعددة التي تقوم على حساب تكلفة الطالب ، وما يترتب على ذلك من قبول أعداد جديدة من الطلبة في التعليم مستقبلاً ، والتخطيط لذلك من جميع النواحي كاعداد المعلمين والمشرفين ، وتهيئة المنهج وما يتضمنه من كتب مدرسية ونشاطات لاصفية . وتجهيز المباني المدرسية وتوفير الاجهزة والأدوات التعليميةاللازمة إلى غير ذلك من جوانب العملية التربوية .

ومن أجل هذا كله فقد سعى مكتب التربية العربي لدول الخليج إلى إعداد الدراسة التي بين أيدينا « الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام في الدول الأعضاء » من أجل تحديد حجم الانفاق وتطوره في مراحل التعليم العام ، والتعرف على مدى تجاوب الانفاق على التعليم العام مع الخطط الوطنية للتعليم سواء أكان ذلك بالنسبة إلى ميزانية الدولة أم بالنسبة إلى الدخل القومي ومقارنته بالاتجاهات العالمية الحديثة .

وقد جاءت هذه الدراسة في ستة فصول : تحدث الفصل الأول عن موضوع الدراسة من حيث أهميتها وأهدافها وحدودها ــ شملت السنوات ١٤٠٢ / ١٤٠٣هـ ــ ١٤٠٦ / ١٤٠٧هـ وأدواتها ، وتضمن الفصل الثاني شرحاً عن تمويل التعليم والانفاق عليه ، مركزاً على مؤشرات التمويل ، والعوامل المؤثرة في الانفاق ، وجوانب هذا الانفاق وتكلفة الطالب ، واستعرض الفصل الثالث الانفاق التعليمي في المستويات العالمية والعربية والخليجية ، أما الفصل الرابع فخصص لتحليل واقع الانفاق وتكلفة الطالب في التعليم العام بالدول الأعضاء من خلال البيانات والمعلومات الواردة من هذه الدول ، كما تطرق الفصل الخامس إلى توضيح الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام فيما بين الدول الأعضاء ونسبة الانفاق على التعليم إلى الدخل القومي ونسبته إلى الميزانية العامة للدولة ، وكذلك نسبته إلى ميزانية التعليم ، واختتم الفصل باستعراض أسباب زيادة حجم الانفاق التعليمي ، وكان

الفصل السادس خاتمة الدراسة ... حيث تضمن النتائج العامة للدراسة إضافة للتوصيات والاقتراحات ، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق منها بسبل ترشيد الانفاق على التعليم العام .

ومن النتائج الهامة التي توصلت إليها هذه الدراسة أن المتوسط العام لنسبة الانفاق التعليمي إلى الدخل القومي بالدول الأعضاء مجتمعة ــ خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢ / ١٤٠٣هـ ــ ١٤٠٦ / ١٤٠٧هـ) يساوي (٤,٢٪) وهي نسبة معقولة وفقاً للنسب التي حددتها اليونسكو والمؤتمرات الدولية (٤٪ ــ ٥٪) ، ومع ذلك فما زالت هذه النسب أقل من نظائرها في بعض الدول المتقدمة ، كما اتضح من بين نتائجها أن الرواتب والأجور والمكافآت تشكل الجانب الأكبر من اجمالي الانفاق على التعليم العام بمراحله الثلاث في الدول الأعضاء ، وأن هذا الجانب يستحوذ على أكبر نصيب من الميزانية المخصصة للتعليم العام .

نأمل أن يكون في هذه الدراسة مايفيد الجهات المعنية عن تطوير التربية والتعليم .

ويسرنا في هذا التقديم أن نشكر الباحث الدكتور مهني محمد إبراهيم غنايم على الجهد الذي بذله في إعداد هذه الدراسة التي نأمل أن تسد فراغاً في المكتبة العربية ، كما نثمن الجهد الذي بذله العاملون في إدارة التربية من تعاون مع الباحث وتيسير حصوله على المعلومات . واخراج الدراسة بشكلها المطلوب ..

والله الموفــق ....

د. علي بن محمد التويجري

المدير العام

لمكتب التربية العربي لدول الخليج

الفصل الأول

موضوع الدراسة

مقدمـــــــة :

يتوقف نجاح العملية التربوية على عدة عوامل،منها : المعلم والمنهج والادارة ، ... الخ ، ولضمان فعالية هذه العوامل فلا بد من توفير المصادر المادية اللازمة لتمويل التعليم والانفاق على جميع العناصر التي تؤثر في العملية التربوية .

وتعد الحسابات المتعلقة بالانفاق التعليمي وتكلفة الطالب من أهم عناصر الخطة التربوية ، ذلك لأنها من المفروض أن تحدد الى حد كبير حجم الأموال اللازمة للانفاق على نوع معين من التعليم أو لمرحلة دراسية ما .

وربما تكون هذه الحسابات من أهم المعضلات التي تواجه المخطط التربوي ، لأنها تتوقف على عدة أشياء غالبا تكون غير ثابتة وغالبا ما تعتمد على التوقعات ، من هذه الأشياء أعداد الطلبة الذين سيتم قبولهم في مراحل التعليم وفي مستوياته وأنواعه المختلفة ، ومنها أعداد المعلمين اللازمة ، والأبنية المدرسية التي يجب توفيرها.. وغير ذلك من الأشياء الضرورية لاكتمال العملية التربوية التي قد يلعب التخمين والتنبؤ فيها دورا معينا . ولا بأس في ذلك فالتخطيط يحتاج الى التخمين والتنبؤوالاسقاط ، وكلها تعد فعالة حينما تؤسس على افتراضات دقيقة ، هذه الافتراضات تبنى في ضوء اتجاهات الماضي ، وما هو حادث في الحاضر ، وما يتوقع حدوثه في المستقبل .

وتعد الحسابات المتعلقة بالانفاق التعليمي وتكلفة الطالب هامة كذلك بالنسبة لمتخذ القرار ، اذ تساعده في اتخاذ القرارات المرتبطة بالاعتمادات المالية المخصصة للتعليم ، وهي بالطبع مرتبطة بالسياسة العامة للدولة وخطط التنمية فيها .

وتبذل الحكومات ، على اختلاف أشكالها ، جهودا لتوفير

المخصصات المالية اللازمة لتمويل التعليم والانفاق عليه بما يتفق مع أهميته ودوره في النهوض بالمجتمعات . وقد تضطر بعض الحكومات الى تخفيض ميزانية التعليم في ضوء الامكانات المتاحة والظروف التي قد تستجد ، فيما يسمى بترشيد الانفاق ، وهو شيء مقبول ومطلوب التخطيط المسبق له ، والمهم ألا يؤثر هذا الترشيد في نوعية الخدمة التعليمية التي تقدم للطلبة بما يضمن نوعية جيدة من الخريجين ، ولو أن ذلك ليس بالأمر اليسير .

والمجهودات التي تبذلها دول الخليج العربية في مجال التعليم كبيرة -بلا شك- اذ ترصد هذه الدول أموالا كبيرة من ميزانياتها لتمويل التعليم والانفاق عليه ، من منطلق أنه خدمة تؤديها لشعوبها ، بالاضافة الى أن التعليم استثمار بشري يجب أن يعود بعائد وفائدة على كل من الفرد والدولة .

ومن الطبيعي أن يزيد الانفاق على التعليم بزيادة أعداد الطلبة المقيدين به ، والا لما أمكن تقديم خدمة تعليمية جيدة تضمن -الى حد كبير- نوعية جيدة من الخريجين، كما أن تطوير التعليم وتحسين أوضاع المعلمين والمستحدثات التربوية ، وغيرها ، كلها تؤثر في زيادة الانفاق التعليمي وبالتالي ارتفاع تكلفة الطالب .

وقد جاءت الدراسة الحالية لتلقي الضوء على الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بدول الخليج العربية ، الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج ، من حيث واقع هذا الانفاق وتطوره خلال الفترة الزمنية (١٤٠٣/١٤٠٢ - ١٤٠٧/١٤٠٦هـ) ومقارنته بين الدول الأعضاء ومدى تجاوبه مع التخطيط التربوي ، ومدى مسايرته للاتجاهات العربية والعالمية ، بما قد يساهم في رسم خطوط أو موجهات Guide Lines يمكن أن يسترشد بها مخططو التربية ومتخذو القرارات المتعلقة برسم الخطط والسياسات التربوية ، الخاصة بالانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في الدول الأعضاء .

واختتمت الدراسة بالعديد من التوصيات المهمة التي أفرزتها نتائج التحليل منها على سبيل المثال ما تعلق بترشيد كلفة التعليم حيث قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات تركزت على قصر المنح الدراسية الى الخارج على التخصصات الدقيقة ، واعادة النظر في الهيكل التنظيمي الاداري للمؤسسات التربوية بحيث يخفض عدد الاداريين ويزداد عدد الفنيين ، مع الاقلال من اللجان الاستشارية ، وصيانة الأبنية المدرسية وغيرها .

ولابد من الاشارة الى أن هذه الدراسة وبما تطلبته من بيانات ومعلومات واسعة لم توف من قبل بعض الدول الأعضاء لأسباب مختلفة مما اضطر الباحث الى الاستعانة ببيانات ومعلومات من مصادر أخرى حيثما تطلب الأمر ذلك استيفاءا لبحثه ، وأشير اليها في مراجع البحث ، مما يكون قد انعكس على بعض نتائج الدراسة وخاصة ما تعلق منها بالانفاق والتكلفة .

أهميـــــة الدراســــة :

تعد الموارد المالية عصب عمليات التنميـــة بصفة عامة، ومن ثم تصبح الميزانيات المرصودة لقطاع التربية والتعليـم والمعارف على درجة كبيرة من الأهمية لضمان جودة وفاعليـــة النظام التعليمي .

ومن المعلوم أنه كلما كانت الموارد المالية المخصصة للتعليم كبيرة ، يتوقع الحصول على مخرجات جيدة والعكـــس صحيح ، شريطة أن تستخدم هذه الموارد الاستخدام الأمثل . ومن هنا تتضح أهمية الدراسة الحالية ، حيث أن التعرف علـــى اتجاهات الانفاق التعليمي وحجمه (مقداره) في مراحـــل التعليم ، من شأنه توضيح تكلفة الطالب وارتباطها بأعـداد الطلبة ومعدلات نموهم ومدى تناسبها مع معدلات النمـــو في الانفاق التعليمي . كما أن ذلك يسهم في اجراء المقارنـــات المختلفة مع عدة دول متباينة ، مما يوضح صورة الانفـــاق في دول الخليج العربية ، وما ينبغي أن تكون عليــــه في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة في هذا المجال .

كما أن الدراسة الحالية ربما تسهم في وضع عدة أســـس حول كيفية ترشيد الانفاق على التعليم وتجاوبه مع خطـــط التعليم في هذه الدول .

والتعرف على حجم الانفاق التعليمي وتطوره يوضـــح مدى الجهد التعليمي المبذول من قبل الدولة ، هذا الجهد ليـــس ترفا تقدمه الدولة للمتعلمين من أبنائها ، بل انها تأمـل أن يعود هذا الجهد بفائدة على أبنائها وعليها كذلك ، وهذا العائد يتمثل في انتاج مخرجات جيدة بأقل جهد تعليمي .

أهــــداف الدراســـــة :

تهدف الدراسة الحالية الى :

١ ـ تحديد المقصود بالانفاق التعليمـي وتكلفة الطالـــب

٢ ـ التعرف على حجم الانفاق التعليمي وتطوره في مراحل التعليم العام بالدول الأعضاء خلال الفترة (١٤٠٢/١٤٠٣ - ١٤٠٦/١٤٠٧هـ) ٠

٣ ـ الكشف عن أوجه الانفاق التعليمي المختلفة في مراحل التعليم العام خلال نفس الفترة الزمنية السابقة ٠

٤ ـ التعرف على تكلفة الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم العام بالدول الأعضاء وتحديدها ٠

٥ ـ تحديد مدى مسايرة الانفاق التعليمي بالدول الأعضاء للمعدلات العالمية ٠

٦ ـ التعرف على مدى تجاوب الانفاق على التعليم العام مع التخطيط للتعليم بالدول الأعضاء ، ومدى مناسبته للنمو في أعداد الطلبة ٠

٧ ـ الكشف عن أسباب ارتفاع الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب بالدول الأعضاء ٠

٨ ـ التوصل الى التوصيات والاقتراحات الكفيلة بتحقيق التجاوب بين الانفاق على التعليم العام والخطط التربوية ، وكذلك الخاصة بترشيد الانفاق التعليمي ٠

الدراسات السابقة :

أعد الباحث استمارة (x) ـ ضمن أدوات البحث ـ لحصر البحوث والدراسات السابقة المتوافرة لدى الدول الأعضاء ، في مجال الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب ٠ وأرسلت هذه الاستمارة الى المسؤولين في وزارات التربية والتعليم والمعارف بالدول الأعضاء ، ولم ترد دراسات سابقة سوى من ثلاث دول فقط هي البحرين والكويت وقطر ، نعرضها فيما يلي:

(x) راجع الملحق رقم (١) ٠

في البحرين :

ثلاث دراسات أعدت من قبل وزارة التربية والتعليم ، وكل منها شملت جميع المراحل الدراسية ، وهي على النحو الآتي :

(١) قياس تكلفة الطالب في مراحل التعليم العام المختلفة ١٩٨٤/٨٣م ، أعدت عام ١٩٨٥م • وهدفت الى تحليل تكاليف التعليم وتكلفة الطالب بالاضافة الى تحليل تكلفة الخريج ،وأثر الرسوب والتسرب في زيادة التكلفة • ولم يتضح في استمارة الحصر أي من نتائج هذه الدراسة •

(٢) دراسة تحليلية في تكاليف التعليم للعام الدراسي ١٩٨٥/٨٤م ، أعدت عام ١٩٨٦م • وهدفت الى تحليل تكاليف التعليم حسب بنود الصرف المختلفة ، وحسب تكلفة الطالب في نظام معلم الفصل وفي فروع التعليم الثانوي •

ولم يتضح في استمارة الحصر كذلك أي من نتائج هذه الدراسة •

(٣) تكاليف التعليم للعام الدراسي ١٩٨٦/٨٥م من منظور ترشيد الانفاق والتخطيط للمستقبل • أعدت عام ١٩٨٧م • وهدفت الى تحليل تكاليف التعليم وتحليل استخدام موارده وتقدير مصروفاته •

والنتيجة التي أوضحتها استمارة الحصر بخصوص هذه الدراسة ، هي ارتباط تكلفة الطالب بنصيب المدرس من الطلبة وكثافة الصف وسنوات الخبرة •

في الكويت :

هناك دراستان : الأولى عن الهدر في التعليم • أعدت من قبل ادارة التخطيط بوزارة التربية عام ١٩٨٥ ، لقياس الهدر في المراحل التعليمية الثلاث ، بهدف التعرف على حجم الهدر

في كل مرحلة واقتراح سبل العلاج .

وبالرغم من أن استمارة الحصر لم توضح أيا من نتائج هذه الدراسة فانه يمكن استنتاج أن الهدر التعليمي أحد عوامل زيادة الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب .

والثانية بعنوان الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب ، تمت الاشارة الى أنه كتاب احصائي سنوي أعد من قبل الادارة المالية بوزارة التربية دون الاشارة الى سنة النشر ، وقد أمكن للباحث العثور على هذا الكتاب الاحصائي السنوي لعامي ١٩٨٤/٨٣ ، ١٩٨٥/٨٤ .

الكتاب الأول يتضمن عرضا للانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في عام ١٩٨٤/٨٣ مقارنة بعام ١٩٨٣/٨٢ ، والثاني يتضمن عرضا للانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في عام ١٩٨٥/٨٤ مقارنة بعام ١٩٨٤/٨٣ .

ويقع كل من الكتابين في ثلاثة أبواب ، الأول يوضح اجمالي الانفاق على مراحل التعليم العام ومقارنته بعدد الطلبة ، والثاني يوضح تكلفة الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم العام ، والثالث يوضح تكاليف أنواع أخرى من التعليم كمحو الأمية وتعليم الكبار والمدارس الخاصة والبعثات الخارجية وغيرها (١) .

ويتضح من البيانات الواردة في الكتابين استمرار زيادة الانفاق التعليمي ، بصفة عامة ، في مراحل التعليم العام بالكويت .

ومع ذلك فالبيانات الواردة في استمارة جمع البيانات الخاصة بالانفاق التعليمي وتكلفة الطالب من الجهات المختصة ، توضح التذبذب في تكلفة الطالب بين الارتفاع والانخفاض في السنوات الأخيرة .

في قطر :

هناك ثلاث دراسات : الأولى أعدتها لجنة البحوث

والدراسات بوزارة التربية والتعليم عام ١٣٩٨/٩٧هـ ، وهي عن تكلفة الطالب من الكتب والقرطاسية في كل صف من المراحل التعليمية المختلفة . ولم يتضح أي من نتائج هذه الدراسة في استمارة الحصر .

والثانية أعدتها لجنة البحوث والدراسات أيضا وفي نفس العام ، وهي عن متوسط تكلفة الطالب من التوظيف المباشر في كل من الدوحة والقرى للمراحل المختلفة ، وكسابقتها لم تتضح نتائجها .

أما الثالثة فقد أعدها ((عبد الغني النوري وآخرون)) عام ١٤٠١هـ ، وهي عن قياس كلفة التعليم في عينة من المدارس في دولة قطر ، بهدف تمويل التعليم وترشيد الانفاق عليه . وكذلك لم تتضح نتائج هذه الدراسة كغيرها من الدراستين السابقتين .

وقد عثر الباحث على الدراسة الثانية ((متوسط تكلفة الطالب من التوظيف المباشر في كل من الدوحة والقرى للمراحل المختلفة في العام الدراسي ١٣٩٨/٩٧هـ)) في مجلد من اصدارات مركز البحوث التربوية بجامعة قطر (٢) .

وتوصلت هذه الدراسة الى عدة نتائج من أهمها :

١ - متوسط تكلفة الطالب في مدارس القرى (٤٢٨٣٫٨ ريالا قطريا) أكبر من متوسط تكلفة الطالب في مدارس الدوحة (٣٢٦١ ريالا قطريا) في مراحل التعليم العام .

٢ - متوسط تكلفة الطالب في مدارس البنين في الدوحة في المراحل العامة (٣٣٣٩ ريالا قطريا) أكبر من متوسط تكلفة الطالبة في مدارس البنات في الدوحة (٣١٩١ ريالا قطريا) .

٣ - متوسط تكلفة الطالب في المراحل التخصصية (١٢٥٠٣ ريالات قطرية) أكبر من متوسط تكلفة الطالب في المراحل العامة (٥٣٥٣ ريالا قطريا) .

في الدول الأعضاء بصفة عامة :

أعد مكتب التربية العربي لدول الخليج دراسة عام ١٤٠٦هـ عن مسيرة التعليم والثقافة في دول الخليج العربية خلال السنوات الدراسية (١٣٩٩ - ١٤٠٢هـ) تضمنت ، في جزء منها، تمويل التعليم في الدول الأعضاء . ويتضح منها ما يلي (٣) :

١ - التطور في ميزانية وزارة التربية والتعليم في الامارات كان أقل من التطور الذي حدث في أعداد الطلبة المقيدين .

٢ - الزيادة في ميزانية وزارة التربية والتعليم في البحرين كانت أكبر من الزيادة في أعداد الطلبة المقيدين .

٣ - الزيادة في مصروفات وزارة التربية بالكويت أكبر من الزيادة في أعداد الطلبة المقيدين .

٤ - التطور في حجم مخصصات التعليم كبير،مقارنة بالنمو في أعداد الطلبة المقيدين بالتعليم العام في المملكة العربية السعودية .

٥ - الزيادة في الميزانية المخصصة للتعليم في العراق أكبر من الزيادة في أعداد المقيدين في التعليم .

٦ - الزيادة الحادثة في ميزانية التعليم بسلطنة عمان تفوق الزيادة في أعداد الطلبة المقيدين بالتعليم .

٧ - الزيادة السنوية في ميزانية وزارة التربية والتعليم بقطر فاقت بكثير الزيادة في أعداد الطلبة المقيدين بالتعليم .

وهكذا يتبين أن دراسات سابقة ، فيما يخص تمويل التعليم والانفاق عليه ، قد أجريت في دول الخليج العربية الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ولكنها لم تظهر تكلفة الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم العام

بصورة تمكّن من المقارنة بين الدول بعضها ببعض , كما أنها لم تتناول تحليل الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في ضوء جوانب الانفاق المختلفة وفي ضوء المعدلات العالمية , كما أنها لم تتعرف على مدى تجاوب الانفاق على التعليم العام مع التخطيط للتعليم في الدول الأعضاء .

مشكلة الدراسة :

في ضوء ما سبق تتحدد مشكلة البحث في الأسئلة الآتية :

١ – ما المقصود بالانفاق التعليمي , وما جوانبه , وما العوامل المؤثرة فيه ؟

٢ – ما المقصود بتكلفة الطالب , وما أساليب حسابها ؟

٣ – ما واقع الانفاق على التعليم العام وتطوره في الدول الأعضاء , خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣هـ – ١٤٠٦/١٤٠٧هـ) ؟

٤ – ما مدى تناسب الزيادة في الانفاق على التعليم العام مع الزيادة في أعداد الطلبة المسجلين به في الدول الأعضاء .

٥ – ما مدى مسايرة الانفاق التعليمي في الدول الأعضاء للمعدلات العالمية وفي الدول المتقدمة ؟

٦ – ما مدى تجاوب الانفاق على التعليم العام بالدول الأعضاء مع الخطط التربوية ؟

٧ – ما أسباب ارتفاع الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب بالتعليم العام في الدول الأعضاء ؟

٨ – ما الذي يمكن تقديمه من توصيات واقتراحات بشأن تحقيق التجاوب بين الانفاق على التعليم العام والخطط التربوية ,وكذلك بشأن ترشيد الانفاق التعليمي بالدول الأعضاء ؟

حدود الدراسة :

تحددت الدراسة الحالية فيما يلي :

١ - الدول الأعضاء في المكتب (دول الخليج العربية) وهي : (الامارات - البحرين - الكويت - السعودية - العراق - عمان - قطر) .

٢ - التعليم العام : هو التعليم الحكومي الابتدائي والمتوسط (الاعدادي) والثانوي .

٣ - فترة الدراسة : تطور الانفاق على التعليم العام خلال السنوات الدراسية من ١٤٠٢/١٤٠٣هـ (١٩٨٢/١٩٨٣م) الى ١٤٠٦/١٤٠٧هـ (١٩٨٦/١٩٨٧م) .

٤ - الانفاق التعليمي ، ويتمثل في :

(أ) الميزانيات المرصودة للتعليم في وزارات التربية والتعليم والمعارف .

(ب) الانفاق الفعلي على التعليم العام في كل دولة من الدول الأعضاء .

(ج) لايشمل الانفاق ما تصرفه الأسرة على أبنائها في المدارس .

أدوات الدراسة :

لتحقيق أهداف الدراسة ، وللاجابة عن تساؤلاتها ، فقد تم استخدام الأدوات الآتية : (×)

(١) استمارة لجمع بيانات احصائية عن حجم الانفاق التعليمي على التعليم العام ، والأوجه المختلفة لهذا الانفاق ، خلال خمس سنوات دراسية :

(×) لمزيد من التفصيل عن هذه الأدوات ، راجع ملاحق الدراسة .

(٢) استمارة لحصر البحوث والدراسات المتوافرة لدى الدول الأعضاء في مجال الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب .

(٣) استبانة لاستطلاع رأي مسؤولي التخطيط للتعليم العام ، للتعرف على مدى تجاوب الانفاق على التعليم العام مع التخطيط التربوي ، وأسباب ارتفاع حجم الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب بالتعليم العام .

(٤) استخدمت المقارنات الرقمية للتعرف على مدى مسايرة الانفاق التعليمي بالدول الأعضاء للاتجاهات العالمية ، وللمقارنة بين الدول الأعضاء بعضها ببعض .

(٥) استخدمت بعض المعالجات الاحصائية حسبما تطلب ذلك .

فصول الدراسة :

جاءت الدراسة في ستة فصول :

الفصل الأول :

موضوع الدراسة ، وتضمن مقدمة الدراسة ، وأهميتها ، وأهدافها ، والدراسات السابقة ، ومشكلة الدراسة ، وحدودها ، وأدواتها .

الفصل الثاني :

تمويل التعليم والانفاق عليه ، وتضمن مؤشرات تمويل التعليم ، الانفاق التعليمي من حيث أهميته والعوامل المؤثرة فيه ، ميزانية التعليم وجوانب الانفاق عليه ، والانفاق التعليمي وتكلفة الطالب .

الفصل الثالث :

الانفاق التعليمي عالميا وعربيا وخليجيا ، وتضمن عرضا للانفاق التعليمي على كل من المستويات العالمية والعربية والخليجية (في الدول الأعضاء) .

الفصل الرابع :

واقع الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بالدول الأعضاء ، وتضمن عرضا لواقع الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب وتطورها في التعليم العام ، بكل دولة من الدول الأعضاء ، خلال السنوات الدراسية الخمس (١٤٠٢/١٤٠٣ - ١٤٠٦/١٤٠٧هـ) •

الفصل الخامس :

الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب ، مقارنة بين الدول الأعضاء ، تضمن المقارنة بين الدول الأعضاء من حيث الانفاق التعليمي وعلاقته بكل من الدخل القومي والميزانية العامة للدولة وميزانية التعليم ، وجوانب الانفاق على التعليم العام ، والعلاقة بين هذا الانفاق والنمو في أعداد الطلبة ، ومتوسط تكلفة الطالب في التعليم العام ، ومدى تجاوب الانفاق على التعليم العام مع الخطط التربوية ، وأسباب زيادة حجم الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب بالدول الأعضاء •

الفصل السادس :

خاتمة الدراسة ، وتضمن عرضا للنتائج العامة للدراسة وتوصياتها واقتراحاتها •

مراجع الفصل الأول

(١) لمزيد من التفصيل راجع :

- الكويت ، وزارة التربية : الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب للعامين الدراسيين ١٩٨٣/٨٢م ، ١٩٨٤/٨٣م .

- الكويت وزارة التربية : الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب للعام الدراسي ١٩٨٥/٨٤م .

(٢) قطر ، جامعة قطر ، مركز البحوث التربوية : دراسات في الادارة التربوية ، المجلد السادس ، ١٩٧٩م .

(٣) مكتب التربية العربي لدول الخليج : مسيرة التعليم والثقافة في دول الخليج العربي ١٣٩٩ - ١٤٠٢هـ ، المكتب الرياض ، ١٤٠٦هـ ، ص ٩٣ - ص ١٠٥ .

الفصل الثاني

تمويل التعليم والانفاق عليه

- مؤشرات تمويل التعليم .
- الانفاق التعليمي ، أهميته والعوامل المؤثرة فيه .
- ميزانية التعليم وجوانب الانفاق عليه .
- الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب .

تمويل التعليم والانفاق عليه

لقد أحرزت فكرة تأمين تكافوء فرص التعليم للجميع ، ذكورا واناثا ، تقدما عظيما ، فلم تعد هناك أي دولة تجادل في صحتها بل يسعى المسوءولون الوطنيون الى تحقيقها عن طريق تعبئة الموارد المتاحة (١) .

وتعبئة الموارد المتاحة تعني توفير القوى البشرية والأموال اللازمة للتوسع في التعليم وما يتطلبه من مشروعات المباني والمعدات والمعلمين و ... الخ وكلها تحتاج الى تكاليف كبيرة .

ويوءكد ذلك أن غلبة قيم الديمقراطية ومبادىء الرفاهية والعدالة الاجتماعية ، وما ترتب عليها من زيادة طموح الشعوب وكبر آمالها وتوقعاتها في الحياة ، وما صاحب ذلك من زيادة التزامات الدول بالتوسع في مجالات التنمية والخدمات على السواء ، قد جعل ميدان التعليم في سباق مستمر مع غيره من الميادين الأخرى من أجل الحصول على التمويل اللازم (٢) .

ونتيجة لتقدير دور التربية في تقدم الأمم فقد ارتفعت أصوات كثيرة مخلصة تدعو الى زيادة الانفاق على التعليم ، فحددت له نسبة معينة من ميزانية الدولة أو من الدخل القومي ، ينبغي ألا تنخفض دونها بما يتناسب ومتطلبات الحياة المعاصرة وحاجاتها الى مستويات نوعية أفضل من القوى البشرية (٣) .

فعلى سبيل المثال يرى أفراد الشعب الأمريكي أن يمنح التعليم الأولوية القصوى بالنسبة لما تقدمه الحكومة الفيدرالية من دعم ، ويوءكد ذلك أن التربية قد احتلت المكانة الأولى بين ١٢ جهة استفتي الجمهور على منحها الأولوية في الانفاق . وقد فاقت بذلك الصحة والخدمات

الاجتماعية والدفاع العسكري حيث أبدى ٥٥ ٪ من المجيبين اختيارهم للتربية كأولوية بين اختيارات ثلاثة متاحة ، وذلك من منطلق الأهمية القصوى للتربية كأساس لحياة تكفل الرضا ، ولمجتمع متحضر متنوع ، ولاقتصاد متين ، ولأمة آمنة (٤) .

مؤشرات تمويل التعليم :

غالبا ما تمثل الضرائب أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها معظم الدول في تمويل التعليم ، بينما يختلف الأمر في دول الخليج العربية ، حيث تقوم حكومات هذه الدول بتخصيص جزء من ميزانياتها لانفاقه على التعليم .

وهناك مصادر أخرى جانبية للتعليم ، مثل : المصروفات المدرسية ، والتبرعات المحلية ، والمساعدات الدولية ، سواء من حكومات الدول أم من المؤسسات الخيرية أم من الهيئات والمنظمات الدولية (٥) .

وهناك بعض المؤشرات الكمية والكيفية المتعلقة بتمويل التعليم ، منها : (٦).

١ - ميزانية التعليم والجهد التعليمي :

فميزانية التعليم من ناحية ، ورأس المال (الثروة التعليمية) من ناحية أخرى ، يعكسان قدرة التعليم على الانتاج . وتدل ميزانية التعليم دلالة واضحة على الجهد التعليمي المبذول من قبل الحكومة ، مع الأخذ في الاعتبار كذلك الانفاق على التعليم من قبل الأسرة والمؤسسات الخيرية الأخرى في المجتمع ، ومصادر الانفاق الأخرى .

٢ - ميزانية التعليم والميزانية العامة :

تمثل العلاقة بين ميزانية التعليم وميزانية الدولة الوضع النسبي للجهد التعليمي في صلته بالجهود الأخرى للدولة ، في نواحي الصحة والاسكان والمواصلات وغيرها .

٣ - ميزانية التعليم والدخل القومي العام :

توضح النسبة بين ميزانية التعليم والدخل القومي العام الجهد التعليمي المبذول من قبل الدولة ، وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولما كان الدخل القومي يمثل مجموع السلع والجهود التي يمكن الحصول عليها في سنة معينة ، فانه يعد مؤشرا يدل على مدى ما يمكن أن تستثمره الدولة في جانب التعليم من مجموع طاقاته المختلفة .

٤ - نصيب الفرد من الانفاق على التعليم :

تحديد نصيب الفرد من ميزانية التعليم عن طريق نسبة ميزانية التعليم الى عدد السكان ، يوضح النمو الكمي والكيفي في الانفاق على التعليم ، ويعد مؤشرا للمقارنة بين النظم التعليمية في الدول المختلفة أو بين أنواع التعليم ومراحله في الدولة ذاتها .

٥ - توزيع ميزانية التعليم على المراحل والمستويات :

عندما تتوزع هذه الميزانية على أنواع التعليم المختلفة أو بحسب المراحل أو ... الخ ، فان ذلك يمكن من حساب تكلفة الطالب في كل مرحلة أو في كل نوع من أنواع التعليم ، ويستخدم ذلك لأغراض المقارنة .

٦ - أنشطة التدريس ومعدلاتها :

تتصل أنشطة التدريس بالعبء الدراسي للمعلمين في المراحل المختلفة ، وبعدد الساعات الدراسية لكل صف من صفوف التعليم ، وبعدد الفصول الدراسية وغيرها .

وتختلف معدلات نصيب المعلم من الطلبة ، نصيب المدرسة من الفصول ، ومعدل نصيب التفتيش من المدارس ، بحكم مرحلة التعليم ومستواه ، وكلها تؤثر في الانفاق التعليمي ، وبالتالي في تحديد تكلفة الطالب .

الانفاق التعليمي ، أهميته والعوامل المؤثرة فيه :

يتزايد الانفاق على التعليم نظرا لزيادة الاقبال عليه ، وما يتطلب ذلك من توفير أبنية مدرسية ومعلمين وأجهزة ... الخ ، ونظرا لارتفاع الأسعار أيضا . والدول مكلفة بضرورة توفير الانفاق على التعليم للمحافظة على مستواه والارتفاع بكفاءته .

وبالرغم من تزايد الانفاق على التعليم خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، فان ما تنفقه الدول العربية وغيرها من البلاد النامية ما زال قليلا بالقياس الى حاجة تلك الدول التعليمية ، ويستثنى من ذلك دول الخليج العربية ، نظرا للوفرة المادية التي تمتعت بها نتيجة ظهور النفط وعوائده .

وتقاس أهمية الانفاق على التعليم - بصفة عامة - بنسبتها الى ميزانية الدولة ، أو الى الدخل القومي العام ، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على اهتمام الدولة بالتعليم .

وترجع أهمية دراسة نفقات التعليم الى أنها تمكن القائمين على أمر التربية والتعليم - عن طريق دراسة الخدمة التعليمية - من تحقيق الأهداف الآتية (٧) :

١ - ايجاد نوع من التناسق بين الخدمة التعليمية وغيرها من الخدمات التي تتنافس على الموارد المتاحة للدولة .

٢ - توزيع الموارد المتاحة توزيعا عادلا ومنطقيا بين المستويات التعليمية المختلفة بأجهزة الدولة .

٣ - التأكد من أن الأجهزة التعليمية تحسن استغلال الموارد التي تخصص لها في الأوقات الزمنية المحددة .

كما أن دراسة تكلفة الطالب تمكن المخطط

التربوي من تحقيق عدة أهداف ، منها (٨) :

١ - التعرف على الموارد الحقيقية الموظفة في قطاع التعليم .

٢ - التعرف على الأموال المنفقة فعلا في هذا القطاع .

٣ - التعرف على حجم التمويل اللازم مستقبلا لقطاع التعليم .

٤ - التعرف على بدائل الانفاق المختلفة التي ترفع كفاءة قطاع التعليم في تحقيق أهداف المجتمع .

وهناك عدة عوامل تؤثر في الانفاق على التعليم ، منها الداخلية ، ومنها الخارجية .

فالعوامل الداخلية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمؤسسات التعليمية ، ومن هذه العوامل (٩) :

١ - مستوى أجور العاملين بالمؤسسات التعليمية .

٢ - التوزيع العمري لهيئات التدريس ، حيث يؤثر في مستوى الأجور .

٣ - مستوى التكنولوجيا التعليمية .

٤ - نصاب المدرس من ساعات التدريس .

٥ - حجم الاهدار التربوي الذي يرجع غالبا الى الرسوب والتسرب .

أما العوامل الخارجية ، فلا دخل للمؤسسات التعليمية فيها ، وهي :

٦ - المستوى العام للدخل القومي .

٧ - مستوى نفقات المعيشة الذي يدخل في تحديد أسعار السلع والخدمات .

٨ - المستوى التكنولوجي العام في المجتمع الذي يؤثر في المستوى التكنولوجي التعليمي ، وبالتالي في نفقات التعليم .

٩ - التوزيع العمري للسكان بين فئات العمر المختلفة .

كما أن هناك بعض العوامل التي تحدد تكلفة

التعليم ، وبالتالي تؤثر في الانفاق التعليمـــــي ، هذه العوامل هي(١٠) :

١ – نسب المعلمين الى الطلاب .
٢ – اختلاف المناهج الدراسية للمواد المختلفة وعلـــى المستويات التعليمية المختلفة والأنواع التعليميـــة المختلفة .
٣ – أثر الفاقد والتكرار في التدفق الطلابي بالتكلفة .
٤ – أثر اتجاهات نمو السكان .

كما أن من أسبـاب الزيـادة في نفقات التعليم ما يلـــي (١١) :

١ – ازدياد المجتمع المدرسي ، وأن نسبة الأطفال الذيـــن يلتحقون بالمدارس تزداد باستمرار .
٢ – الحاجة الى أعداد متزايدة من المعلمين لمواجهـــة الزيادة في أعداد الطلاب .
٣ – حاجة العملية التعليمية الى أبنية مدرسية وتجهيزات أكثر تعقيدا من أجل تسهيل العملية التعليمية ومهمة المعلمين في التدريس .
٤ – التغيرات في مستوى الأسعار وارتفاع المستوى العـــام لاستثمارات التعليم ، ولا سيما رواتب المدرسيـــن وأجورهم .
٥ – اتساع التربية وشمولها ميادين أوسع ، كاتســـاع الميادين الملحقة بالتربية والتعليم ، مثـــل : الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية و ... الخ .

ومن أسباب الزيادة في نفقات التعليم أيضـــا ، الحاجة الى تحسين اعداد المعلمين وتدريبهم (١٢) .

ميزانية التعليم وجوانب الانفاق عليه :

درجت الحكومات على تخصيص مبلغ معين من المـــال من ميزانية الدولة للانفاق منه على التعليم ، وترتبـــط هذه

المخصصات ارتباطا وثيقا بالدخل القومي من جهة ، وبميزانية الدولة من جهة أخرى .

ولذلك تعتبر النسبة بين ميزانية التعليم وكل من الدخل القومي والميزانية العامة ، من المعايير التي يستدل بها على الجهد النسبي الذي تبذله الدولة في التعليم (١٣) .

ونتيجة لوجود تفاوت بين الدول فيما تخصصه للتعليم ، ورغبة في تبصير الحكومات بما ينبغي أن تخصصه في حدود امكانياتها ، فقد أوصت اليونسكو والمؤتمرات الدولية بمعدلات عالمية تراعيها الدول وتسترشد بها ، وهي أن تكون ميزانية التعليم في حدود تتراوح ما بين ١٤ ٪ ، ١٧ ٪ من الميزانية العامة للدولة ، وما بين ٤ ٪ ، ٥ ٪ من الدخل القومي (١٤) .

وتنقسم ميزانية التعليم الى تقسيمات مختلفة ، بحسب عدة أبواب أو جوانب ، تتضح فيما يلي :

تنقسم ميزانية التعليم الى أربعة أقسام (أربعة أبواب) هي (١٥) :

الباب الأول : مخصص للأجور ، ويتضمن الأجور النقدية والبدلات .

الباب الثاني : مخصص للنفقات الجارية والتحويلات،ويتضمن :

١ - مستلزمات سلعية ، وتشتمل على :

أدوات كتابية ،كتب (x) ،مياه ، انارة ، كهرباء ، غاز ، خامات،قطع غيار ، مواد تعبئة وتغليف و ..الخ.

(x) هناك من يرى أن يكون الانفاق على الكتب الدراسية والمواد التعليمية في حدود ١٠٪ من مجموع النفقات الجارية . - المصدر/تقرير أمة معرضة للخطر ، ص ٣٣ .

٢ ـ مستلزمات خدمية ، وتشتمل على :
نفقات صيانة ، خدمات بحوث وتجارب ، اعلان ودعاية واستقبال ، نفقات طباعة ، نقل وانتقالات عامة ، مواصلات وتأجير معدات ، تكاليف برامج تدريبية ونفقات خدمات و ... الخ .

٣ ـ تحويلات جارية ، وتشمل على :
ضرائب ورسوم سلعية وايجارات واعانات .

الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية كالمباني والتجهيزات .

الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية ، وتشمل القروض والأقساط .

وهناك من يرى أن الانفاق ينقسم الى مكونين رئيسيين ـ خاصة عند حساب تكلفة الطالب ـ هما (١٦) :

١ ـ أجور العاملين (الباب الأول) .
٢ ـ النفقات الجارية (الباب الثاني) .

لذلك يرى البعض أن تقدير ما يخص الطالب سنويا من المصروفات يعتمد أساسا على البابين الأول والثاني فقط من الميزانية (١٧) ، وذلك لأن مصروفات البابين الثالث والرابع غير متكررة . وهي استثمارية تستخدم خلال مدة طويلة .

وتتكون ميزانية التعليم ـ في رأي البعض ـ من عدة بنود يمكن ادراجها تحت قسمين كبيرين هما (١٨) :

١ ـ النفقات الرأسمالية أو النفقات الثابتة :
وتشمل تكاليف الأراضي والمباني والمعدات والأدوات والتجهيزات ، والأثاث .

٢ ـ التكاليف أو النفقات الدورية :
وتشمل مرتبات المعلمين والادارة والايجارات

وتكاليف المياه والنور والصيانة ٠

ويقسم خبراء اليونسكو مصروفات التعليم الى ثلاثة أقسام هي (١٩) :

١ - المصروفات الرأسمالية :

وهي المصروفات غير المتكررة ، وتشمل ثمن الأراضي التي تقام عليها المنشآت التعليمية وثمن الأبنية وتكاليف المعدات والتجهيزات والأثاث والأدوات التعليمية المعمرة ٠

٢ - المصروفات الدورية :

وهي المصروفات التي تتكرر سنويا ، وتشمل : مرتبات أعضاء هيئة التدريس والادارة ، ومصروفات المياه والنور والايجارات والكتب ، والمواد التعليمية الاستهلاكية كالورق والمواد المستخدمة في المعامل والمختبرات ٠

٣ - مصروفات الصيانة :

وهي المصروفات التي تستخدم في المنشآت والمعدات والتجهيزات المختلفة التي تتطلب صيانة دورية من حين لآخر ٠

وبناء على ما تقدم ، يتضح أن ميزانية التعليم تتضمن مصروفات متكررة وأخرى استثمارية : المتكررة تنفق باستمرار وبصفة دورية بينما الاستثمارية تستمر لفترة معينة تتحدد - عند حساب تكلفة الطالب - وفقا لعدة افتراضات خاصة بالعمر الزمني للأبنية المدرسية أو الأجهزة أو السلع المعمرة أو غيرها ٠

الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب :

مفهوم الكلفة أو (التكلفة) :

((ينشأ مفهوم الكلفة عند انتاج سلعة ما أو القيام بخدمة ما . ويمكن أن تكون الكلفة مالية (نقدية) أو غير مالية ... ، ومن ثم يمكن ادراك جانبي الكلفة : الجانب غير المالي الذي يتمثل في جهد عامل العمل مثلا ، والجانب الآخر مالي يتمثل في الأجور والرواتب المدفوعة في هذا العمل)) (٢٠) .

وتكلفة الطالب في مفهوم بسيط هي ما يخص الطالب الواحد من مجموع ما ينفق على التعليم من قبل الدولة . على أن هناك تكلفة أخرى ناتجة عن انفاق الأسرة على أبنائها . وغالبا ما تهمل هذه التكلفة (تكلفة الأسرة) عند حساب تكلفة الطالب ، نظرا لصعوبة الحصول على ما تنفقه الأسر المختلفة على أبنائها .

وهناك بعض المفاهيم الرئيسية المرتبطة بالانفاق التعليمي وتكلفة الطالب ، منها (٢١) :

كلفة الفرصة البديلة والانفاق المالي :

يستخدم التعليم موارد مختلفة ممثلة في البشر والأبنية والتجهيزات ، وكلها لها استخدامات بديلة أخرى ممكنة في المجتمع . والكلفة الاقتصادية الحقيقية تتمثل في التضحية بهذه الاستخدامات البديلة عندما نوظف مواردنا لأغراض التعليم . وهذا يعني أن مفهوم الفرصة البديلة يؤكد أن الاستخدامات المختلفة يضحى بها عند تخصيص المواد للتعليم .

الكلفة المرتبطة بكل من الانفاق الجاري والانفاق الرأسمالي:

تتعلق الكلفة الجارية بالانفاق على الخدمات ، ممثلة في الأجور والرواتب للعاملين في قطاع التعليم ، وفي شراء سلع استهلاكية مثل القرطاسيات والمسهمات المدرسية والوقود وغيره ، وكلها تستخدم فترة قصيرة من الوقت (عام تقريبا) ولا بد من تجديدها كل عام ، ويطلق على هذا النوع من الانفاق أيضا (الانفاق غير المتكرر) • أما الكلفة الرأسمالية فتتعلق بشراء السلع المعمرة التي تستخدم فترات زمنية أطول من العام •

الانفاق بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة :

نظرا لأن الأسعار تختلف من سنة الى أخرى ، فعند مقارنة الانفاق على التعليم في سنوات مختلفة تظهر مشكلة اختلاف الأسعار ، لذلك يصبح من الضروري الحصول على رقم قياسي للأسعار فيما يخص مدخلات التعليم • وفي بعض الدول النامية يركب هذا الرقم القياسي من عناصر أربعة للانفاق الجاري لكل منها وزن نسب معين يوضحه الجدول الآتي (×) :

الجدول (١)

الأوزان النسبية لعناصر الانفاق الجاري على التعليم

عناصر الانفاق الجاري	الوزن النسبي %
١ - الايجارات وصيانة المباني •	٧
٢ - الخدمات •	٩
٣ - الأدوات والمسهمات الدراسية •	١٠
٤ - الرواتب والأجور •	٧٤
المجموع	١٠٠

(×) لمزيد من التفصيل راجع : صليب روفائيل ، ص ١٣٤ •

ويختلف تركيب هذا الرقم القياسي من دولة الى أخرى ، ولا سيما في تحديد عناصر الانفاق الداخلة في تركيبه ، وفي أوزان هذه العناصر .

ويعرف الرقم القياسي بأنه رقم نسبي يقيس التغير في ظاهرة واحدة أو أكثر من وقت لآخر ، أو من مكان لآخر ، ويتم الحصول عليه بنسبة قيمة الظاهرة في فترة المقارنة (أو مكانها) الى قيمتها في فترة الأساس (أو مكان الأساس) .

ويطلق على الرقم الذي تتم فيه نسبة مجموعة من السلع في فترة المقارنة الى نفس السلع في فترة الأساس ، بالرقم القياسي (٢٢) .

والرقم القياسي هو تعبير رقمي لمقدار واتجاه التغير الذي يحدث في عدة أشياء تتغير في آن واحد ، وعلى هذا الأساس فالرقم القياسي يقيس التغير الحادث في مستوى أسعار عدد من السلع تخضع لظروف مختلفة من العرض والطلب ، وتتغير أسعارها بنسب مختلفة (٢٣) .

ويمثل الرقم القياسي لنفقات المعيشة ، السلع الاستهلاكية الشائعة ، وبجانبها الخدمات أيضا مثل : أجور السكن وأجور المواصلات والخدمات الشخصية والصحية والتعليمية وغيرها (٢٤) .

وتتفاوت الأرقام القياسية لنفقات المعيشة بسبب ارتفاع وانخفاض أسعار المعيشة بصفة عامة .

وترجع الحكمة من استخدام الأرقام القياسية الى توحيد أسس المقارنة على أساس نسبي من فترة لأخرى ، أو من مكان لآخر (٢٥) .

وترتبط الأرقام القياسية بالقوة الشرائية للعملات المختلفة ، ويوضح ذلك العلاقة الآتية (٢٦) .

القوة الشرائية لعملة ما في السنة (س) حسب سعر هذه العملة في السنة (ص)=

$$\frac{\text{الرقم القياسي للعملة في السنة (س)}}{\text{الرقم القياسي لها في السنة (ص)}} \times ١٠٠$$

ويقصد بأن القوة الشرائية للريال مثلا عام ١٤٠٥هـ = ٨٠ حسب أسعار عام ١٤٠٩هـ ، أن ما يشترى بسعر ٨٠ عام ١٤٠٥هـ يشترى بسعر ١٠٠ ريال عام ١٤٠٩هـ .

الكلفة الثابتة والكلفة المتغيرة :

تتمثل الكلفة الثابتة في الانفاق الرئيسي على النشاط التعليمي الذي يتعين القيام به ، بغض النظر عن حجم هذا النشاط (عدد المقيدين بالتعليم مثلا) . ومن أمثلة ذلك : رواتب المعلمين ، وتكلفة التجهيز الأساسي والأبنية ، وغيرها من أوجه الانفاق الثابت .

بينما تتمثل الكلفة المتغيرة في الانفاق الذي يتوقف على عدد الوحدات محل الخدمة التعليمية (أي عدد الطلاب المقيدين) (٢٧) .

الكلفة المتوسطة والكلفة الهامشية :

يمكن حساب الكلفة المتوسطة لعدد من الوحدات باستخدام المتوسط الحسابي البسيط أو المرجح ، بينما الكلفة الهامشية عبارة عن الزيادة في الكلفة بسبب زيادة عدد المستفيدين من الخدمة التعليمية بمقدار الوحدة (التي قد تكون طالبا أو عددا معينا من الطلاب) (٢٨) .

الكلفة الفردية والكلفة الاجتماعية :

تقيس الكلفة الاجتماعية للتعليم كلفة الفرصة البديلة للموارد المخصصة للتعليم من وجهة نظر المجتمع ككل ، أما الكلفة الفردية فتتمثل في الأعباء التي يتحملها المستهلك للخدمة التعليمية (الطالب وأسرته) (٢٩) .

أساليب تقدير تكلفة الطالب :

يعتمد حساب تكلفة الطالب في التعليم على الميزانية المخصصة للتعليم ومقدار ما ينفق من هذه الميزانية على جوانب العملية التربوية .

وقد أعد المركز الاقليمي لتخطيط التربية وادارتها في الدول العربية ، تنظيما يوضح أسلوب حساب تكلفة الطالب ، يمكن أن نستخلص منه الجوانب الآتية للانفاق التعليمي ، التي تفيد في حساب تكلفة الطالب ، هذه الجوانب تتلخص في الآتي (٣٠) .

أولا : النفقات الجارية (المتكررة) وتشمل :

(١) نفقات التسيير اللازمة للتدريس مثل رواتب هيئة التدريس ، المحاضرات الاضافية ولجان الامتحانات ، ونفقات الكتب والمجلات العلمية .

(٢) نفقات ادارية وتشمل رواتب الاداريين والعمال والمستخدمين ، ونفقات المعدات والأثاث الاداري ، ونفقات المياه والكهرباء والبريد والهاتف والنقل والمواصلات .

(٣) الخدمات الطلابية وتشمل نفقات النشاطات التعليمية ، والخدمات الاجتماعية والصحية ، ومخصصات المنح والجوائز والزي المدرسي .

(٤) الصيانة وتشمل مجموع النفقات التي تصرف لصيانة الأبنية التعليمية ، وكذلك لصيانة التجهيزات والمعدات .

ثانيا : النفقات غير الجارية (الثابتة) وتشمل :

(١) نفقات انشاء الأبنية والمرافق .

(٢) نفقات استثمارية جديدة (كالتوسع في الأبنية أو

اضافات جديدة داخلها) .

(٣) نفقات الاستهلاك (الخاصة بالأبنية والتجهيزات) .

ثالثا : تكلفة الطالب السنوية تحسب من المعادلة :

النفقات الجارية + النفقات غير الجارية

تكلفة الطالب = ـــــــــــ عمرها الافتراضي (×)

مجموع الطلاب

وهناك أساليب تستخدم لحساب التكاليف المهدرة ، ربما تفيد في دراسة الانفاق التعليمي وحساب تكلفة الطالب ، منها (٣١) :

أولا : حساب التكاليف المهدرة للمتخرج (من مرحلة تعليمية معينة) بعد تحميله تكلفة المتسربين ، ويتم حساب ذلك كالآتي :

١ ـ حساب تكلفة الطالب النظرية (كما تحددت في ميزانية التعليم في المرحلة) .

٢ ـ حساب تكلفة الطالب الفعلية باستخدام المعادلة :

التكلفة الفعلية =

تكلفة الطالب السنوية × عدد السنوات الفعلية المحددة للمرحلة

ـــــــــــــــــــ

معامل الكفاءة

٣ ـ التكلفة الاضافية = التكلفة الفعلية ـ التكلفة النظرية

ثانيا : حساب التكلفة الاضافية الناتجة فقط عن تأخر المتخرجين عن المدة الفعلية المحددة للمرحلة التعليمية ، وتحسب كالآتي :

(×) يقدر هذا العمر الافتراضي على اعتبار أن عمر البناء المدرسي يقدر بحوالي ٥٠ سنة ، وأن عمر الأجهزة العلمية والأثاث يقدر بحوالي ١٠ سنوات ، راجع :
ـ غانم العبيدي ، ص ٢٧ ـ ٣٤ .

١ ـ تكلفة المتخرج الفعلية =

تكلفة المتخرج السنوية × متوسط مدة الدراسة للمتخرج.

٢ ـ تكلفة المتخرج النظرية =

تكلفة المتخرج السنوية ×عدد السنوات المحددة للمرحلة

٣ ـ التكلفة الاضافية =التكلفة الفعلية ـ التكلفة النظرية

وعند حساب التكلفة المهدرة نتيجة التسرب (أي عند وضع التسرب في الاعتبار) فانه يفضل استخدام الطريقة الأولى – في حالة حساب التكاليف المهدرة – وذلك ((لأنه حينما تكون نسبة الهدر مرتفعة فان تقدير التكلفة المبني على أساس التكلفة السنوية طوال سنوات الدراسة يصبح غير دقيق ، وفي هذه الحالة لابد من عمل حساب تكلفة المتسربين)) (٣٢) .

مراجع الفصل الثاني

(١) ايزابيل ديبلي : تعليم البنات ، دراسة دولية مقارنة عن الهدر التعليمي بين البنين والبنات في المستويين الأول والثاني من التعليم ، اليونسكو ، باريس ١٩٨١ ، ص ٥ ٠

(٢) محمد منير مرسي ، عبد الغني النوري : تخطيط التعليم واقتصادياته ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ ، ص ١٨٤ ٠

(٣) حكمت البزاز : اتجاهات حديثة في اعداد المعلمين ، مجلة رسالة الخليج العربي ، العدد ٢٨ السنة ٩ ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٩ ٠

(٤) يوسف عبد المعطي (مترجم) : تقرير أمة معرضة للخطر (حول حتمية اصلاح التعليم في أمريكا) مستلة من العدد الثاني عشر ، مجلة رسالة الخليج العربي ، الرياض ، ١٩٨٤ ، ص ٢٧ — ٢٨ ٠

(٥) محمد منير مرسي : مرجع سابق ، ص ١٨٥ ٠

(٦) لمزيد من التفصيل عن هذه المؤشرات ، راجع :

- محمد منير مرسي ، مرجع سابق ، ص ١٨٩ — ص ١٩٥ ٠
- عبد الغني النوري : اتجاهات جديدة في التخطيط التربوي في البلاد العربية ، الطبعة الأولى ، الدوحة — قطر ، دار الثقافة ، ١٩٨٧م ٠
- حامد عمار : في اقتصاديات التعليم ، سرس الليان ، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي ، ١٩٦٤ ، ص ٨٥ — ص ٩٧ ٠

(٧) محمد منير مرسي : مرجع سابق ، ص ١٧٧ ٠

(٨) صليب روفائيل : المفهوم المعاصر لكلفة التعليم وتقنيات تقديرها ، المجلة العربية للتربية ، المجلد الثالث ، العدد الأول ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٨٣ ، ص ١٢٥ .
(٩) محمد منير مرسي : مرجع سابق ، ص ١٧٦ - ١٧٧ .
(١٠) صليب روفائيل : مرجع سابق ، ص ١٢٤ - ١٢٥ .
(١١) محمد منير مرسي : مرجع سابق ، ص ١٧٨ - ١٧٩ .
(١٢) ف . كوميز : أزمة التعليم في عالمنا المعاصر ، ترجمة أحمد خيري كاظم وجابر عبد الحميد ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ص ١٨٠ .
(١٣) محمد منير مرسي : مرجع سابق ، ص ١٨٦ .
(١٤) المرجع السابق : ص ١٨٦ .
(١٥) محمد سيف الدين فهمي : التخطيط التعليمي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، الانجلو المصرية ،١٩٦٨، ص ١٦١ .
(١٦) Olav Magnussen: The Coast and Finance of Post Secondary Education, In Conference on Future Structures of Post Secondary Education, Paris, 1973 , P. 186 .
(١٧) عبد العزيز السيد : التعليم العالي ، مشكلاته وأسس تخطيطه ، القاهرة ، مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٦٣ ، ص ١٥ .
(١٨) محمد منير مرسي : مرجع سابق ، ص ١٨٧ .
(١٩) غانم سعيد العبيدي : اتجاهات وأساليب معاصرة في اقتصاديات التعليم ، الرياض ، دار العلوم ، ١٩٨٢، ص ٢٥ .
(٢٠) صليب روفائيل : مرجع سابق ، ص ١٢٦ .
(٢١) المرجع السابق ، ص ١٢٨ - ص ١٢٩ .

(٢٢) جلال الصياد ، عادل سمرة : مبادئ الاحصاء ، الطبعة الثانية ، جدة ، مكتبة تهامة ، ١٩٨٣، ص ١٧٣٠

(٢٣) ـ محمد فتحي علي : الأرقام القياسية ، القاهرة ، المطبعة الكمالية ، ١٩٧٦، ص ٥ ٠

ـ راشد البراوي : الموسوعة الاقتصادية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ١٩٧١ ، ص ٢٧٤ ٠

(٢٤) عبد المنعم الشافعي : الطريقة الاحصائية في العلوم الانسانية والطبيعية ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار النهضة العربية ،١٩٧١، ص ٢٠٩٠

(٢٥) هادية أبو كليله : الكفاية الداخلية للجامعات الاقليمية في جمهورية مصر العربية (جامعة المنصورة)،رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المنصورة ، كلية التربية ، ١٩٨٤، ص ١٣٠ ٠

(٢٦) المرجع السابق ، الصفحة نفسها ٠

(٢٧) صليب روفائيل : مرجع سابق ، ص ١٣٠ ٠

(٢٨) المرجع السابق ، الصفحة نفسها ٠

(٢٩) نفس المرجع السابق ، الصفحة نفسها ٠

(٣٠) غانم سعيد العبيدي ، مرجع سابق ، ص ٣٢ – ص ٣٤ ٠

(٣١) أندره سماك ، مقاييس الكفاية الداخلية الكمية للتعليم ، مجلة التربية الجديدة ، السنة الأولى ، العدد الثالث،١٩٧٤م ،ص ١٠٥ – ١٠٦ ٠

(٣٢) محمد منير مرسي : الادارة التعليمية ، أصولها وتطبيقاتها ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٩م ، ص ٢٤٦ ٠

الفصل الثالث

الانفاق التعليمي

عالميا ... عربيا ... خليجيا

أولا : الانفاق التعليمي عالميا .

ثانيا : الانفاق التعليمي عربيا .

ثالثا : الانفاق التعليمي خليجيا (في الدول الأعضاء)

الانفاق التعليمي
عالميا وعربيا وخليجيا

أولا : الانفاق التعليمي عالميا :

في اليابان ينفق الشعب الياباني أكثر من ١٢ ٪ من ميزانيته القومية كلها على التربية ، بينما لا يتعدى الانفاق على النواحي العسكرية ٧ر٧ ٪ فقط ، وفي ذلك دلالة واضحة على الأولوية التي تعطى للتربية هناك (١) ٠

في الصين بلغت نسبة الانفاق على التعليم الى الانفاق الحكومي (١٠ ٪) عام ١٩٨٢، (٩ر٩ ٪) عام ١٩٨٣ ،(١٠ ٪) عام ١٩٨٤ ، (١٠ ٪) عام ١٩٨٥م ٠ كما بلغت الزيادة الحاصلة في الانفاق الحكومي على التعليم خلال هذه الأعوام الأربعة ٩ر١٢ ٪ ، صر١٠ ٪ ، ٩ر١٥ ٪ ، ٢ر٢٤ ٪ على الترتيب (٢) ٠

في أمريكا كانت نسبة المساهمات المالية لنفقات التعليم العام الابتدائي ، من جانب المناطق التعليمية والولايات والاتحاد في السنة المالية ١٩٧٦م هي : ٨ر٥٢ ٪ ، ٣ر٣٨ ٪ ، ٩ر٨ ٪ ، على التوالي وكانت هذه النسبة عام ١٩٨٢م هي : ٣ر٤٢ ٪ ، ٣ر٥٠ ٪ ، ٤ر٧ ٪ ، على التوالي ٠ وهذا يوضح دور حكومات الولايات في تحمل نفقات التعليم (٣) ٠

والجدول الآتي يوضح الانفاق على التعليم بالنسبة الى اجمالي كل من الناتج القومي والانفاق الحكومي في عدة دول (٤) :

الجدول (٢)
الانفاق على التعليم بالنسبة الى اجمالي الناتج القومي والى اجمالي الانفاق الحكومي في عدة دول في عدة سنوات

الدولة	السنة	الانفاق على التعليم % الى اجمالي الناتج القومي	الانفاق على التعليم % الى اجمالي الانفاق الحكومي
اليابان	١٩٨٢	٥ر٧	١ر١٩
الصين	١٩٨٣	٨ر٢	١ر٨
بريطانيا	١٩٨٣	٣ر٥	صر١١
السويد	١٩٨٤	ـر٨	٢ر١٢
كندا	١٩٨٤	٤ر٧	٢ر١٥
ايطاليا	١٩٨٣	٥ر٧	٦ر٩

المصدر :
Unesco : Offical Education Statistics, 1987 .
نقلا عن :
محمد ابراهيم كاظم : تجارب عالمية في تطوير التعليم ، ورقة مقدمة الى ندوة الروًى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي ، البحرين ٣ - ٥ اكتوبر ١٩٨٧م ، ص ٧٨ - ٨٤ .

ثانيا : الانفاق التعليمي عربيا :

يعد التعليم أفضل أنواع الاستثمار ، وانطلاقا من ذلك قامت الحكومات العربية بايلاء التعليم أهمية كبيرة وعناية ورعاية ، فخصصت له ميزانيات مرتفعة نسبيا بالقياس الى النشاطات الحكومية الأخرى ، حتى أصبح ما ينفق على التعليم بمختلف مراحله - في الدول العربية - بالنسبة الى الميزانية العامة للدولة أو بالنسبة للناتج القومي الاجمالي ، يشكل نسبة من أعلى المعدلات في العالم (٥) ٠

وقد سجلت معدلات نمو الانفاق على التعليم ١٤ ضعفا تقريبا بين عامي ١٩٦٥م ، ١٩٨٢م ، ويوضح ذلك الجدول الآتي (٦) :

الجدول (٣)

تطور الانفاق العام على المواطن الواحد (بالمتوسط) من أجل التربية في العالم وأقاليمه بالدولار الأمريكي

العام / الاقليم	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢
العالم	٣٨	٥٧	١٠٩	١٨٣	١٨١
الدول المتقدمة	٨٥	١٣٧	٢٦٤	٤٥٦	٤٥٥
أمريكا الشمالية	١٨٧	٣١٧	٤٧٩	٨٠٨	٩١٨
الدول النامية	٥	٧	١٩	٣٨	٤٠
الدول العربية	٩	١٥	٦٢	١١٠	١٢٩

ويتضح من الجدول أن ما تنفقه الدول العربية على الفرد من أجل التربية مازال ضعيفا بالقياس الى الدول المتقدمة وأمريكا الشمالية ٠

وتشير احصائيات اليونسكو الى أن نسبة الانفاق على التعليم من الناتج القومي في الغالبية المطلقة من الدول العربية تقل عن (٥ ٪) ، وأن نسبة الانفاق من الموازنة

العامة للدولة تتراوح بين (٢ر٤ ٪ - ٢ر١٢ ٪) (٧) ٠

كما أن الانفاق على التعليم في العالم العربي لم يتجاوز ٣ر٥ ٪ من مجموع الدخل القومي الاجمالي للدول العربية عام ١٩٨٦م ، ولو استثنينا السعودية ، التي بلغ انفاقها التعليمي حوالي ١٣ بليون دولار ، فان نسبة الانفاق على التعليم الى الدخل القومي في الدول العربية الأخرى تهبط الى ٤٤ر٤ ٪ فقط (٨) ٠

والجدول الآتي يوضح حجم الانفاق التعليمي ونسبته الى الدخل القومي في بعض الدول العربية :

الجدول (٤)

حجم الانفاق التعليمي ونسبته الى الدخل القومي في بعض الدول العربية عام ١٩٨٦م

الدولة	حجم الانفاق بالمليون دولار	نسبة الانفاق الى الدخل القومي
مصر	٢٨٩ر١	١ر٤
ليبيا	٣١٢	٨ر٤
المغرب	١٦٥ر١	٤ر٧
السودان	٣٧٩	٦ر٤
تونس	٣٩٤	٤ر٤
اليمن الجنوبي	١٢٧	١ر٣
اليمن الشمالي	٣١١	٥ر٧
الاردن	٢٥٤	٦

المصدر : جواد العناني : استشراف آفاق التعليم المدرسي في العالم العربي عام ٢٠٠٠ ، دراسة اقتصادية أولية ، ورقة مقدمة الى ندوة الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي ، البحرين ، ٣ - ٥ أكتوبر ١٩٨٧ ٠

ثالثا : الانفاق التعليمي خليجيا (في الدول الأعضاء) :

تشترك دول الخليج العربية في أن تمويل التعليم فيها جميعا يعتمد أساسا على ميزانية الدولة ، وقد شهد التعليم فيها تطورا كبيرا منذ بداية السبعينات حتى الآن ،وقد تزايدت تبعا لذلك الميزانية المخصصة للتعليم في هذه الدول بصفة عامة خلال الفترة من عام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ الى عام ١٤٠١/١٤٠٢هـ (١٩٨٠/٧٩م - ١٩٨٢/٨١م) ويتضح ذلك في كل دولة من دول الخليج العربية فيما يلي (٩) :

(١) دولة الامارات العربية المتحدة :

بلغت الزيادة في ميزانية وزارة التربية والتعليم ٢٣٫٢ ٪ خلال الفترة من عام ١٩٨٠/٧٩م الى عام ١٩٨٢/٨١م ٠ ومع ذلك فقد انخفضت نسبة ميزانية وزارة التربية والتعليم الى ميزانية الدولة من ١٢٫٢ ٪ الى ٧٫٦ ٪ خلال نفس الفترة المشار اليها، بالرغم من زيادة ميزانية الدولة ٠

أما بالنسبة للزيادة في ميزانية وزارة التربية والتعليم وعلاقتها بالزيادة في أعداد الطلبة المسجلين ، فقد كانت نسبة الزيادة في ميزانية الوزارة أقل من نسبة الزيادة في أعداد الطلبة المسجلين بالتعليم، حيث كانت نسبة الزيادة في ميزانية الوزارة ٢٣٫٢ ٪ فيما بين عامي ١٩٨٠/٧٩ ، ١٩٨٢/٨١ ، بينما كانت نسبة الزيادة في أعداد الطلبة المسجلين ٣١٫٥ ٪ خلال الفترة نفسها ٠

وبناء على ذلك يمكن القول انه بالرغم من الزيادة في ميزانية دولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة (١٩٨٠/٧٩-١٩٨٢/٨١)فقد انخفضت نسبة ميزانية وزارة التربية والتعليم مقارنة بميزانية الدولة خلال الفترة نفسها ،ليس هذا فحسب بل ان الزيادة التى حدثت في أعداد الطلبة المسجلين لم تواكبها زيادة في الميزانية المخصصة للتعليم٠

(٢) دولـــة البحريـــن :

بلغت الزيادة في ميزانية وزارة التربية والتعليم ٧ر٢٠ ٪ خلال الفترة من عام ١٩٨٠/٧٩ الى عام ١٩٨١/٨٠ . بينما ثبتت نسبة ميزانية وزارة التربية والتعليم الى ميزانية الدولة خلال نفس العامين السابقين وقدرها ٤ر٩ ٪ . ثم انخفضت هذه النسبة الى ٥ر٨ ٪ عام ١٩٨٢/٨١ في نفس الوقت الذي زادت فيه ميزانية الدولة .

وفيما يخص الزيادة في ميزانية التربية والتعليم وعلاقتها بالزيادة في أعداد الطلبة المسجلين ، فقد كانت نسبة الزيادة في الميزانية (٧ر٢٠ ٪) أكبر من نسبة الزيادة في أعداد الطلبة المسجلين (٥ر٢ ٪) خلال عامي ١٩٨٠/٧٩ ، ١٩٨١/٨٠م .

وقد حدث العكس عام ١٩٨٢/٨١ . ففي الوقت الذي زادت فيه نسبة أعداد المسجلين بمقدار ١ر٣ ٪ ، نقصت ميزانية وزارة التربية والتعليم بمقدار ٤ ٪ . ((وربما يرجع ذلك الى عدم احتساب المصروفات غير المتكررة ضمن ميزانية التعليم لعام ١٩٨٢/٨١. وقد تكون الزيادة الكبيرة في الميزانية عام ١٩٨١/٨٠م مقابل الزيادة البسيطة في أعداد الطلبة ، تعني أن تطويرا ملحوظا قد حدث في نوعية التعليم ومرافقه خلال تلك السنة)) (١٠) .

وبناء على ذلك يمكن القول أن الميزانية المخصصة للتربية والتعليم في البحرين ازدادت بزيادة ميزانية الدولة في العامين الأولين ، ثم انخفضت في العام الثالث ، بالرغم من زيادة ميزانية الدولة . ويؤثر ذلك بالطبع في العلاقة بين نسبة زيادة أو نقصان ميزانية التربية والتعليم ونسبة زيادة أو نقصان أعداد الطلبة المسجلين في التعليم .

(٣) دولـــــة الكويـــــت :

مع زيادة ميزانية الدولة خلال الفترة من عام ١٩٨٠/٧٩ الى عام ١٩٨٢/٨١ ، فقد ازدادت الميزانية المخصصة للتربية والتعليم بصفة عامة • بينما انخفضت نسبة ميزانيـــة وزارة التربية الى ميزانية الدولـــة من ٢ر٧ ٪ عام ١٩٨٠/٧٩ الـــى ٢ر٦ ٪ عام ١٩٨١/٨٠ ، ثم ارتفعت مرة أخرى الـــى ٢ر٧ ٪ عام ١٩٨٢/٨١ •

وبالنسبة للزيادة في ميزانية الوزارة مقارنـــــة بالزيادة في أعداد الطلبة المسجلين فقد كانت نسبـــــة الزيادة في مصروفات الوزارة عام ١٩٨١/٨٠ (٣ر١١٪) ، وهـــي تعادل حوالي ضعف نسبة الزيادة في أعداد الطلبة المسجليـن (٨ر٥ ٪) في العام نفسه • وقد ارتفعت نسبة هذه الزيادة في الميزانية الى ثلاثة أضعاف نسبة الزيادة في أعداد الطلبـة المسجلين عام ١٩٨٢/٨١، مقارنة مع عام ١٩٨١/٨٠، ممـــا يدل على التطور الكمي والكيفي في الخدمة التعليميـــــــة في التعليم العام بالكويت •

وعلى ذلك يمكن القول ان ميزانية التربية والتعليـــم بالكويت تزداد بزيادة ميزانية الدولة • الا أنـــــه في عام ١٩٨١/٨٠ انخفضت نسبة ميزانية وزارة التربية الى ميزانيـة الدولة ، ثم ارتفعت هذه النسبة بعد ذلك •

أما بالنسبة للعلاقة بين نسبة الزيادة في الميزانيـة ونسبة الزيادة في أعداد الطلبة المسجلين فان زيـــــادة مستمرة تحدث في الميزانية ، ونسبة هذه الزيادة تفوق نسبة الزيادة في أعداد الطلبة المسجلين في التعليم العام •

(٤) المملكة العربية السعودية :

زادت الميزانية المخصصة للتعليم زيادة كبيرة خلال الفترة (١٩٧٩/٧٨ - ١٩٨٢/٨١م) نظرا للزيادة الكبيرة في الميزانية العامة للمملكة ، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة الزيادة في ميزانية التعليم عام ١٩٨٢/٨١ حوالي ٧٠ر٦ ٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٩/٧٨ .

وبالرغم من زيادة ميزانية التعليم زيادة كبيرة في المملكة خلال الفترة المشار اليها ، فقد حدث انخفاض في نسبة هذه الميزانية مقارنة بالميزانية العامة للمملكة ، اذ انخفضت من ١١ر٦ ٪ عام ١٩٧٩/٧٨ الى ٨ر٧ عام ١٩٨٢/٨١ .

وفيما يخص العلاقة بين الزيادة في ميزانية التعليم والزيادة في أعداد الطلبة المسجلين ، فقد كانت نسبة الزيادة في أعداد المسجلين ٢٦ر٥ ٪ خلال الفترة (١٩٧٩/٧٨ - ١٩٨٢/٨١م) بينما كانت الزيادة في ميزانية التعليم ٧٠ر٦ ٪ خلال الفترة نفسها وهذا يوضح أن الزيادة في الميزانية أكبر من الزيادة في أعداد الطلبة المسجلين .

وعلى ذلك يمكن القول ان الزيادة الكبيرة في ميزانية المملكة واكبتها أيضا زيادة كبيرة في الميزانية المخصصة للتعليم . ومع ذلك فقد انخفضت نسبة ميزانية التعليم مقارنة بنسبة الميزانية العامة للمملكة .

أما بخصوص العلاقة بين ميزانية التعليم وأعداد الطلبة المسجلين ، فقد فاقت نسبة الزيادة في ميزانية التعليم نسبة الزيادة في أعداد الطلبة المسجلين في التعليم بصفة عامة في المملكة .

(٥) الجمهورية العراقية :

زادت ميزانية التعليم في العراق مقترنة بالزيادة في الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (١٩٧٩/٧٨ - ١٩٨١/٨٠م) . وقد تضاعفت ميزانية التعليم على - على وجه التقريب - فيما بين عامي ١٩٧٩/٧٨ ، ١٩٨١/٨٠م .

وبلغت نسبة ميزانية التعليم الى ميزانية الدولة حوالي ٥ر١٣ ٪ عام ١٩٧٩/٧٨ ، ثم انخفضت الى ٣ر١٣ ٪ عام ١٩٨٠/٧٩ ، ثم ارتفعت الى ٤ر١٣ ٪ عام ١٩٨١/٨٠م .

وعن علاقة الزيادة في ميزانية التعليم بالزيادة في أعداد الطلبة المسجلين ، فقد كانت نسبة الزيادة في ميزانية التعليم تفوق بكثير نسبة الزيادة في أعداد الطلبة المسجلين خلال الفترة الزمنية المشار اليها .

وعلى ذلك يمكن القول ان الزيادة في الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (١٩٧٩/٧٨ - ١٩٨١/٨٠) تبعتها زيادة في ميزانية التعليم . وكانت نسبة ميزانية التعليم الى ميزانية الدولة ثابتة تقريبا خلال هذه الفترة ، حيث تراوحت بين (٣ر١٣ ٪ ، ٥ر١٣ ٪) . كما أن نسبة الزيادة في الميزانية المخصصة للتعليم فاقت نسبة الزيادة في أعداد الطلبة المسجلين .

(٦) سلطنة عمان :

زادت ميزانية التعليم في سلطنة عمان زيادة كبيرة فيما بين عامي ١٩٨٠/٧٩ ، ١٩٨٢/٨١ وقد بلغت نسبة الزيادة عام ١٩٨١/٨٠ حوالي ٨٧ ٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٠/٧٩ وهي زيادة كبيرة .

وقد اقترنت هذه الزيادة في ميزانية التعليم بالميزانية العامة للسلطنة التي زادت هي الأخرى زيادة كبيرة خلال الفترة الزمنية نفسها .

وبلغت نسبة ميزانية التعليم الى الميزانية العامة في السلطنة ٨ر٥ % عام ١٩٨٠/٧٩ ، ثم ارتفعت الى ٤ر١٢ % عام ١٩٨١/٨٠ ، ثم انخفضت الى ١٠ % عام ١٩٨٢/٨١ (١١) ، بالرغم من استمرار الزيادة في الميزانية العامة للسلطنة .

وفيما يخص العلاقة بين الزيادة في ميزانية التعليم والزيادة في أعداد الطلبة المسجلين ، فقد كانت نسبة الزيادة في الميزانية أقل من نسبة الزيادة في أعداد المسجلين عام ١٩٨٠/٧٩ ، ثم حدث العكس في العامين التاليين ، وكانت نسبة الزيادة في الميزانية تفوق بكثير نسبة الزيادة في أعداد الطلبة المسجلين بالتعليم .

ومن ذلك يتضح أن زيادة كبيرة طرأت على ميزانية سلطنة عمان ، تبعتها زيادة كبيرة أيضا في الميزانية المخصصة للتعليم خلال الفترة (١٩٨٠/٧٩ - ١٩٨٢/٨١) . ومع ذلك فنسبة ميزانية التعليم الى الميزانية العامة للسلطنة تتأرجح بين الزيادة والنقصان ، وهي تميل الى النقصان أكثر من الزيادة .

(٧) دولــة قطــر :

زادت ميزانية وزارة التربية والتعليم بزيادة ميزانية الدولة خلال الفترة (١٩٨٠/٧٩ - ١٩٨٢/٨١) وقد بلغت نسبة الزيادة في ميزانية وزارة التربية والتعليم عام ١٩٨٢/٨١ حوالي ٧ر٣٦ % عما كانت عليه عام ١٩٨٠/٧٩ (١٢) .

وبالنسبة للعلاقة بين الزيادة في ميزانية وزارة التربية والتعليم والزيادة في أعداد الطلبة المسجلين ، فقد كانت نسبة الزيادة في ميزانية الوزارة أكبر من نسبة الزيادة في أعداد الطلبة المسجلين خلال الفترة المشار اليها ، باستثناء عام ١٩٨١/٨٠ حيث كان العكس هو الصحيح .

خلاصـــة :

من خلال العرض السابق للانفاق التعليمي عالميا وعربيا وخليجيا ، يتضح مدى الاهتمام بالتعليم والانفاق عليه في كل دول العالم بصفة عامة • وبالرغم من محاولة الدول العربية زيادة الانفاق على التعليم فما زال انفاقهـا التعليمي - بصفة عامة - متواضعا مقارنة بمعدلات الانفاق العالمية وفي الدول المتقدمة •

أما دول الخليج العربية الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج فانها تنفق على التعليم بسخاء • وقد اتضح ذلك خلال الفترة المشار اليها من قبل (١٩٨٠/٧٩ - ١٩٨٢/٨١م) • هذا بصفة عامة ولو أن الزيادة في نسبة ميزانية التعليم الى ميزانية الدولة ، في بعض هذه الدول، تتأرجح بين الزيادة والنقص • كما أن نسبة الزيادة في الميزانية قد لا تتواءم مع نسبة الزيادة في أعداد الطلبة المسجلين بالتعليم العام في بعض الأحيان •

ويبدو أن الانفاق التعليمي سينخفض، بصفة عامة ، فيما بعد أو أن نسبة الميزانية المخصصة للتعليم الى اجمالي ميزانية الدولة سوف يحصل لها نوع من الثبات أو الانخفاض • وهذا ما ستكشف عنه الدراسة من خلال التعرف على واقع الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بالدول الأعضاء ، خلال الفترة (١٤٠٣/١٤٠٢هـ - ١٤٠٧/١٤٠٦هـ) وهو موضوع الفصل القادم •

مراجع الفصل الثالث

(١) ادوارد د. بوشامب : التربية في اليابان المعاصرة ، ترجمة محمد عبد العليم مرسي ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٨٥، ص ١٧ .

(٢) تطور التربية في الصين (١٩٨٤ - ١٩٨٦) ، ترجمة ونشر مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٨٧ ، ص ٣٠ .

(٣) الاصلاح التربوي في الولايات المتحدة الأمريكية ، اعداد مجموعة الدراسة اليابانية ، ترجمة ونشر مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ،١٩٨٨ ، ص ٣٨ .

(٤) Unesco : Offical. Education Stat istics, 1987

نقلا عن :

- محمد ابراهيم كاظم : تجارب عالمية في تطوير التعليم ، ورقة مقدمة الى ندوة الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن ، البحرين ٣ - ٥ اكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٧٨ - ص ٨٤ .

(٥) عبد العزيز القوصي : الانفجار السكاني وأثره على التعليم في الوطن العربي ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد السادس ، ١٩٧٤ ، نقلا عن :

- محمد مجيد السعيد : لماذ الجامعة المفتوحة ؟ في وقائع ندوة التعليم العالي عن بعد ، المنعقدة بالبحرين في الفترة ٢ - ١٩٨٦/١١/٦م ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، الرياض ، ١٩٨٨، ص ١٢٤ .

(٦) محمد مجيد السعيد : مرجع سابق ، الصفحة نفسها .

(٧) أحمد الخطيب : أوجه التعاون بين أنظمة التعليم عن بعد والجامعات العربية ، المجلة العربية لبحوث التعليم العالي ، العدد الثامن ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المركز العربي لبحوث التعليم العالي ، سوريا ، دمشق ، ١٩٨٨ ، ص ١٠٣ ٠

(٨) جواد العناني : استشراف آفاق التعليم المدرسي في العالم العربي عام ٢٠٠٠ ، دراسة اقتصادية أولية ، ورقة مقدمة الى ندوة الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ٢ ٠

(٩) لمزيد من التفصيل راجع :

- مكتب التربية العربي لدول الخليج : مسيرة التعليم والثقافة في دول الخليج العربية ١٣٩٩ - ١٤٠٢هـ ، المكتب الرياض ، ١٤٠٦هـ ، ص ٩٣ - ص ١٠٥ ٠
- مكتب التربية العربي لدول الخليج : تقرير الاحصاء التربوي للتعليم العام في دول الخليج العربية للعام الدراسي ٨١/١٩٨٢م ، ص ٢١٠ ٠

(١٠) مسيرة التعليم والثقافة في دول الخليج العربية ، مرجع سابق ، ص ٩٧ ٠

(١١) سلطنة عمان ، وزارة التربية والتعليم والشباب ، دائرة التخطيط التربوي ، قسم الاحصاء : الكتاب السنوي لاحصاءات التعليم ، العدد السابع عشر ، العام الدراسي ٨٦/١٩٨٧ ، ص ٢٩٠ ٠

(١٢) قطر ، وزارة التربية والتعليم ، التقرير السنوي للعام الدراسي ٨٦/١٩٨٧ ، ص ٣٩٦ ٠

الفصل الرابع

واقع الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بالدول الأعضاء

خلال الفترة (١٤٠٢ / ١٤٠٣هـ – ١٤٠٦ / ١٤٠٧هـ)

- الامارات العربية المتحدة .
- البحرين .
- الكويت .
- المملكة العربية السعودية .
- الجمهورية العراقية .
- سلطنة عمان .
- قطر .

الفصل الرابع

واقع الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بالدول الأعضاء

مقدمة :

بعد الحصول على البيانات الخاصة بالانفاق التعليمي بالدول الأعضاء - من خلال استمارة أعدت لهذا العرض (x) - خلال خمس السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣ - ١٤٠٦/١٤٠٧هـ) أمكن تصنيفها في جداول توضح تطور مؤشرات تمويل التعليم في كل دولة ، كما توضح تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم العام بها ، مع مراعاة أن تتم مقارنة مؤشرات تمويل التعليم في كل دولة مع المعدلات العالمية كلما أمكن ذلك .

وفيما يلي تحليل للانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بكل دولة من الدول الأعضاء :

(x) راجع ملاحق الدراسة .

دولة الامارات العربية المتحدة

يعتمد تمويل التعليم في دولة الامارات العربية المتحدة بصفة أساسية ، على الميزانية التي تخصصها الحكومة للتعليم بمختلف أنواعه . وفيما يلي بعض مؤشرات تمويل التعليم في دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات الدراسية الخمس (١٤٠٢/١٤٠٣ - ١٤٠٦ ١٤٠٧هـ) :

جدول (٥)

تطورات مؤشرات تمويل التعليم في دولة الامارات

خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣ - ١٤٠٦/١٤٠٧هـ)

السنوات / المؤشرات %	١٤٠٢/ ١٤٠٣هـ	١٤٠٣/ ١٤٠٤هـ	١٤٠٤/ ١٤٠٥هـ	١٤٠٥/ ١٤٠٦هـ	١٤٠٦/ ١٤٠٧هـ	المتوسط% خلال خمس سنوات
ميزانية التعليم الى الدخل القومي للدولة	٣ر١	صر١	صر١	٧ر١	٢	٦ر١
ميزانية التعليم كلها الى ميزانية الدولة	٩ر٩	٩ر١٠	١١	٨ر١٠	٦ر١٣	٢ر١١
ميزانية وزارة التربية والتعليم الى ميزانية التعليم كلها	٩٣	٩٣	٩٤	٩٥	٩٥	٩٤
الانفاق على التعليم العام الميزانية وزارة التربية والتعليم	٧ر٦٥	٦٧	٤ر٧٣	٣ر٧٢	٣ر٧٧	٧١

يتضح من الجدول أن نسبة الانفاق على التعليم العام الى ميزانية وزارة التربية والتعليم تزداد باستمرار ، وهي في المتوسط (٧١ ٪) • كما أن نسبة ميزانية الوزارة الى ميزانية التعليم كلها في تزايد مستمر ، وهي في المتوسط (٩٤ ٪) •

وبمقارنة نسبة ميزانية التعليم الى كل من الدخل القومي للدولة وميزانية الدول كلها مع المعدلات العالمية التي حددتها اليونسكو والمؤتمرات الدولية ، نجد أنها أقل من هذه المعدلات التي تتراوح بين ٤ - ٥ ٪ من الدخل القومي ، و ١٤ - ١٧ ٪ من ميزانية الدولة •

أما المقارنة مع بعض الدول المتقدمة بخصوص نسبة ميزانية التعليم الى ميزانية الدولة فهي مناسبة ، حيث تصل هذه النسبة في الامارات الى مثيلتها في هذه الدول المتقدمة (×) •

وفيما يلي مزيد من التفصيل عن الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بدولة الامارات العربية المتحدة :

(١) المرحلة الابتدائية :

يوضح الجدول رقم (٦) تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في المرحلة الابتدائية بدولة الامارات العربية المتحدة • ويتضح من الجدول ما يأتي :

- استمرت زيادة الانفاق على التعليم الابتدائي منذ عام ١٤٠٢/١٤٠٣هـ حتى عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ ، ثم انخفضت في العام التالي ١٤٠٥/١٤٠٦هـ ، ثم عادت الى الزيادة في آخر عام وهو ١٤٠٦/١٤٠٧هـ •

(×) راجع الجدول رقم (٢) •

- بلغت نسبة الزيادة في الانفاق على التعليم الابتدائي خلال خمس السنوات المشار اليها ، ما بين عامي ١٤٠٢/١٤٠٣هـ ، ١٤٠٦/١٤٠٧هـ ، حوالي ٨ر٥ % . وقد صحب هذه الزيادة نمو في أعداد الطلبة المسجلين بالتعليم الابتدائي قدره (٢ر١٢%) وهي أكبر من نسبة الزيادة في الانفاق على التعليم الابتدائي .
- شكلت الرواتب والأجور والمكافآت الجانب الأكبر من اجمالي الانفاق على التعليم الابتدائي ، حيث بلغت نسبتها الى اجمالي الانفاق خلال السنوات المشار اليها ٦٦ % ، ٦٣ % ، ٦ر٦٣ % ، ٦٦ % ، ٦٧ % على التوالي .
- استمرت زيادة الانفاق الخاص بكل من الخدمات والمصروفات الرأسمالية ، ونقص ما يخص المستلزمات السلعية .
- استمر انخفاض تكلفة الطالب خلال خمس السنوات الدراسية ، فبعد أن كانت حوالي ٨٤٨٧ درهما عام ١٤٠٢/١٤٠٣هـ ، انخفضت الى حوالي ٦٦٧٧ درهما عام ١٤٠٦/١٤٠٧هـ .
- بلغ متوسط تكلفة الطالب في المرحلة الابتدائية خلال السنوات الخمس حوالي ٧٦٢٥ درهما .
- بالرغم من استمرار زيادة الانفاق على التعليم الابتدائي ، فان تكلفة الطالب كانت في انخفاض مستمر . وربما يعود ذلك الى التوسع في زيادة أعداد المقبولين في المرحلة الابتدائية .

الجدول (٦)

تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في المرحلة الابتدائية بدولة الامارات العربية المتحدة

خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣هـ – ١٤٠٦/١٤٠٧هـ)

جوانب الانفاق / السنوات الدراسية	١٤٠٢/١٤٠٣هـ ١٩٨٢/١٩٨٣م	١٤٠٣/١٤٠٤هـ ١٩٨٣/١٩٨٤م	١٤٠٤/١٤٠٥هـ ١٩٨٤/١٩٨٥م	١٤٠٥/١٤٠٦هـ ١٩٨٥/١٩٨٦م	١٤٠٦/١٤٠٧هـ ١٩٨٦/١٩٨٧م
(١) اجمالي الرواتب والأجور والمكافآت	٤٩٧٥٩٤٢٠٠	٥٠٠٦٤٣٠٠٠	٥٠٧٢٩٨٠٠٠	٥١٢٤٥٦٤٠٠	٥٤٥٣٧٤٢٠٠
(٢) اجمالي المستلزمات السلعية	٦٩٠٠٠٠٠٠	٤١٤٠٩٥٩٠	١٨٧٩٢٨٠٥	٢١٨٨٥١٨٨	١٦٦٩٣٦٣٠
(٣) اجمالي الخدمات	٧٧٦٠٣٠٠٠	١٤٥٦٢٣٠٠٠	١٦٤٩٣٨٦٠٠	١٣٣٨٥٥٠٠٠	١٣٧١٧٣٦٩٠
(٤) اجمالي المصروفات الرأسمالية	١٠٥٨٠٣٢٠٠	١٠٤١٥٣٠٠٠	١٦٨٢٤٨٤٨	١٠٨٣١٧٤٠٠	١١٤٦٢٩٧٥١
اجمالي الانفاق على المرحلة	٧٥٠٠٠٠٤٠٠	٧٩١٨٢٨٥٩٠	٧٩٧٨٥٤٢٥٣	٧٧٦٥١٣٩٨٨	٨١٣٨٧١٢٧١
متوسط تكلفة الطالب في المرحلة	٨٤٨٧ر٧١	٨٣٧٦ر٥٦	٧٦٥٧ر١٧	٦٩٢٦ر٣٠	٦٦٧٧ر٧٥

ملاحظات : (١) الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب بالأسعار الجارية . (٢) وحدة الانفاق درهم اماراتي .

(٢) المرحلة المتوسطة :

يوضح الجدول رقم (٧) تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في المرحلة المتوسطة بدولة الامارات العربية المتحدة ، ويتضح من الجدول ما يأتي :

- استمرت زيادة الانفاق على التعليم المتوسط في خمس السنوات الموضحة بالجدول ٠
- بلغت نسبة الزيادة في الانفاق خلال خمس السنوات ما بين عامي ١٤٠٢/١٤٠٣هـ ، ١٤٠٦/١٤٠٧هـ حوالي ٣٤٫٨ ٪ ٠ وقد صاحب هذه النسبة نمو في أعداد الطلبة المسجلين في المرحلة المتوسطة قدره (٣٣٫٣ ٪) ٠
- شكلت الرواتب والأجور والمكافآت الجانب الأكبر من اجمالي الانفاق على التعليم في المرحلة المتوسطة ، حيث بلغت نسبتها الى اجمالي الانفاق خلال السنوات الخمس ٦٩ ٪ ، ٦٦ ٪ ، ٦٨ ٪ ، ٧٤ ٪ ، ٧٦ ٪ على التوالي ٠
- تذبذبت جوانب الانفاق الاخرى بين الزيادة والنقصان فيما يخص كلا من الخدمات والمصروفات الرأسمالية ، بينما كان الانخفاض واضحا بالنسبة للمستلزمات السلعية ٠
- انخفضت تكلفة الطالب في العامين الثاني والثالث ، ثم ازدادت في العامين الرابع والخامس لتصل الى حوالي ٩٤٨٥ درهما عام ١٤٠٦/١٤٠٧هـ ٠

- بلغ متوسط تكلفة الطالب في المرحلة المتوسطة خلال السنوات الخمس حوالى ٩٤٣٢ درهما ٠

الجدول (٧)

تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في المرحلة المتوسطة بدولة الامارات العربية المتحدة
خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣هـ – ١٤٠٦/١٤٠٧هـ)

جوانب الانفاق / السنوات الدراسية	١٤٠٢/١٤٠٣هـ ١٩٨٢/١٩٨٣م	١٤٠٣/١٤٠٤هـ ١٩٨٣/١٩٨٤م	١٤٠٤/١٤٠٥هـ ١٩٨٤/١٩٨٥م	١٤٠٥/١٤٠٦هـ ١٩٨٥/١٩٨٦م	١٤٠٦/١٤٠٧هـ ١٩٨٦/١٩٨٧م
(١) اجمالي الرواتب والأجور والمكافآت	١٧٤٧٤١٧٠٠	١٧٩٤٦٥٣٠٠	١٩٥٢٧٢٥٠٠	٢٢٩٧٠٧٩٤٠	٢٥٩٣٧٤٧٨٢
(٢) اجمالي المستلزمات السلعية	٢٢٨٤١٠٠٠	١٦٩٠٩٥٠٠	٨٠٧١٢٦٦	٨٩٠٢١٥٠	٧٥٥٤٧٢٠
(٣) اجمالي الخدمات	٢٣٤٩٦٠٠٠	٤٤٦٠٢٢٠٠	٥٠٤٢٨٠٠٠	٣٩٦٢٨٠٠٠	٤٠٤٩٥٤٩٠
(٤) اجمالي المصروفات الرأسمالية	٣٢٠٣٤٤٠٠	٣١٩٠٠٥٠٠	٣٢٦٦٠٤٣٣	٣٢٠٦٧٩٠٠	٣٣٨٤٠٢٢٠
اجمالي الانفاق على المرحلة	٢٥٣١١٣١٠٠	٢٧٢٨٧٧٥٠٠	٢٨٦٤٣٢١٩٩	٣١٠٣٠٥٩٩٠	٣٤١٢٦٥٢١٢
متوسط تكلفة الطالب في المرحلة	٩٤٦٠ر٧٥	٩٤٢٥ر٤٩	٨٩٩١ر١٨	٩٣٤٩ر١٠	٩٤٨٤ر٨٥

(٣) المرحلة الثانوية :

يوضح الجدول رقم (٨) تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في المرحلة الثانوية بدولة الامارات العربية المتحدة . ويتضح من الجدول ما يأتي :

- استمرت زيادة الانفاق على التعليم الثانوي في خمس السنوات المشار اليها .
- بلغت نسبة الزيادة في الانفاق فيما بين عامي ١٤٠٢/١٤٠٣هـ، ١٤٠٦/١٤٠٧هـ حوالي ٦١ ٪ . وهي نسبة مرتفعة صحبتها زيادة في نمو أعداد الطلبة المسجلين في المرحلة الثانوية قدرها (٤٤ر ٪) ، وهي أقل من نسبة الزيادة في الانفاق.
- شكلت الرواتب والأجور والمكافآت الجانب الأكبر من اجمالي الانفاق على التعليم في المرحلة الثانوية ، حيث بلغت نسبتها الى اجمالي الانفاق خلال السنوات الخمس ٧٠ر ٪ ، ٧٠ ٪ ، ٦٧.٪ ، ٧٣ ٪ ، ٧٥ ٪ على التوالي .
- استمرت زيادة الانفاق بالنسبة للمصروفات الرأسمالية ، وتذبذب الانفاق على الخدمات بين الزيادة والنقصان ، وهو يميل الى النقصان أكثر من الزيادة . أما بالنسبة للانفاق على المستلزمات السلعية فواضح أنه في انخفاض مستمر خلال السنوات الخمس الموضحة بالجدول .
- ازدادت تكلفة الطالب في المرحلة الثانوية في العام الثاني ، ثم انخفضت في العام الثالث ، ثم عاودت الزيادة في العامين الرابع والخامس ، ومع ذلك فما زالت منخفضة عن العام الأول .
- بلغ متوسط تكلفة الطالب في المرحلة الثانوية خلال السنوات الخمس المشار اليها ، حوالي ٩٧٤٦ درهما .

الجدول (٨)

تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في المرحلة الثانوية بدولة الامارات العربية المتحدة

خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣هـ – ١٤٠٦/١٤٠٧هـ)

السنوات الدراسية / جوانب الانفاق	١٤٠٢/١٤٠٣هـ ١٩٨٢/١٩٨٣م	١٤٠٣/١٤٠٤هـ ١٩٨٣/١٩٨٤م	١٤٠٤/١٤٠٥هـ ١٩٨٤/١٩٨٥م	١٤٠٥/١٤٠٦هـ ١٩٨٥/١٩٨٦م	١٤٠٦/١٤٠٧هـ ١٩٨٦/١٩٨٧م
(١) اجمالي الرواتب والأجور والمكافآت	٨٤٤٩٣٦٠٠	٩٥٨٤١١٠٠	١٠١٦٨١٧٠٠	١٢٣٧٨٥٢٥٠	١٤٥٢٩٤٥٧٣
(٢) اجمالي المستلزمات السلعية	١١١٢٤٠٠٠	١٠٨٥١٠٠٠	٥٩٦٣٦٠٠	٦٦٢١٥٧٦	٦٢٨٧٧٥٥
(٣) اجمالي الخدمات	١٠٢٢١٧٠٠	٢١٢١٢٦٠٠	٢٦٦٠٩٣٠٠	٢١٣٥٥٠٠٠	٢٢٦٨٤٤٥٢
(٤) اجمالي المصروفات الرأسمالية	١٣٩٣٦٢٠٠	١٥١٧١٧٨٥	١٧٢٣٣٩٤٨	١٧٢٨٠٧٣٠	١٨٩٥٦٣٥٤
اجمالي الانفاق على المرحلة	١١٩٧٧٥٠٠٠	١٤٣٠٧٦٤٨٢	١٥١٤٨٨٥٤٨	١٦٩٠٤٢٥٥٦	١٩٣٢٢٣١٣٤
متوسط تكلفة الطالب في المرحلة	١٠٢٩٠ر٨٧	١٠٣٩١ر٢٠	٩٠١١ر٨١	٩٤٥١ر١١	٩٥٨٦ر٨٥

مقارنة بين تكلفة الطالب في مراحل التعليم العام بالامارات:

بعد هذا التحليل للانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم العام بالامارات ، يمكن المقارنة بين تكلفة الطالب في المراحل المختلفة باستخدام الجدول (٩) ، ويتضح من الجدول ما يأتي :

- تكلفة الطالب في المرحلة الثانوية أكبر منها في كل من المرحلتين المتوسطة والابتدائية في كل سنة من السنوات الخمس الموضحة بالجدول •

  والشيء نفسه بالنسبة للمتوسط العام لتكلفة الطالب• وقد يكون سبب ذلك نوعية الخدمة التي تقدم للطالب في التعليم الثانوي ، من حيث رواتب المعلمين ، الأجهزة ، الأدوات المدرسية و ••• الخ •

  وقد يكمن السبب أيضا في ارتفاع نسب الرسوب والتسرب ، التي تسبب الاهدار التربوي الذي تصاحبه زيادة في ارتفاع نفقات التعليم وبالتالي ارتفاع تكلفة الطالب في التعليم الثانوي •
- بلغ المتوسط العام لاجمالي تكلفة الطالب في مراحل التعليم العام الثلاث خلال الخمس السنوات الدراسية ٢٦٨٠٣ دراهم •
- انخفض اجمالي تكلفة الطالب في التعليم العام في العامين الثاني والثالث على التوالي ثم ازداد في العامين الرابع والخامس ولكن بقدر يسير ومع ذلك فلازال ينقص عن متوسط التكلفة في العام الأول ١٤٠٢/١٤٠٣هـ بقدر معين •

الجدول (٩)
مقارنة تكلفة الطالب في مراحل التعليم العام
بدولة الامارات العربية المتحدة
خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣هـ - ١٤٠٦/١٤٠٧هـ)

المرحلة / السنوات الدراسية	ابتدائي		متوسط		ثانوي		اجمالي تكلفة الطالب في التعليم العام
	التكلفة	%	التكلفة	%	التكلفة	%	
١٤٠٢ / ١٤٠٣	٨٤٨٧ر٧	٣٠	٩٤٦٠ر٨	٣٣	١٠٢٩٠ر٩	٣٧	٢٨٢٣٩ر٣
١٤٠٣ / ١٤٠٤	٨٣٧٦ر٦	٣٠	٩٤٢٥ر٥	٣٣	١٠٣٩١ر٢	٣٧	٢٨١٩٣ر٣
١٤٠٤ / ١٤٠٥	٧٦٥٧ر٢	٣٠	٨٩٩١ر٢	٣٥	٩٠١١ر٨	٣٥	٢٥٦٦٠ر٢
١٤٠٥ / ١٤٠٦	٦٩٢٦ر٣	٢٧	٩٣٤٩ر١	٣٦	٩٤٥١ر١	٣٧	٢٥٧٢٦ر٥
١٤٠٦ / ١٤٠٧	٦٦٧٧ر٨	٢٦	٩٤٨٤ر٩	٣٧	٩٥٨٦ر٩	٣٧	٢٥٧٤٩ر٥
المتوسط العام	٧٦٢٥	٢٩	٩٤٣٢	٣٥	٩٧٤٦	٣٦	٢٦٨٠٣

خلاصة واستنتاج :

من التحليل السابق للانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بدولة الامارات العربية المتحدة والمؤسس على البيانات الموضحة في الجداول أرقام ٥ ، ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ نستنتج أن :

١ - الميزانية المخصصة للتعليم العام نسبة الى كل من الدخل القومي وميزانية الدولة ، أقل من المعدلات التي حددتها اليونسكو والمؤتمرات الدولية ،ولكنها تصل الى مثيلتها في بعض البلدان المتقدمة فيما يتعلق بنسبة ميزانية التعليم الى ميزانية الدولة .

٢ - الانفاق على التعليم العام يزيد باستمرار في المراحل التعليمية المختلفة بصفة عامة ،خلال السنوات الدراسية الخمس الموضحة بالجداول .

٣ - الزيادة الحادثة في الانفاق على التعليم مرتبطة بزيادة معدلات تسجيل الطلبة في المراحل الدراسية الثلاث . وربما أيضا لزيادة الأسعار التي تؤدي الى ارتفاع تكلفة الخدمة التعليمية التي تقدم للطلبة . والزيادة الحادثة في الانفاق لا تتناسب مع الزيادة في نمو أعداد الطلبة المسجلين ، بصفة عامة .

٤ - الرواتب والأجور والمكافآت تشكل الجانب الأكبر من اجمالي الانفاق على التعليم في المراحل الثلاث ، حيث تتراوح نسبتها الى اجمالي الانفاق بين (٦٣ ٪ ، ٦٦ ٪) في الابتدائي ،و(٦٦ ٪ ، ٧٦ ٪) في المتوسط ،و(٦٧ ٪ ، ٧٥ ٪) في الثانوي . مما يدل على أنها تلتهم أكبر جزء من ميزانية التعليم .

٥ - الانفاق الخاص بالمستلزمات السلعية في انخفاق مستمر ، بينما الانفاق الخاص بكل من الخدمات والمصروفات الرأسمالية يتذبذب بين الارتفاع والانخفاض،من سنة لأخرى.

٦ ـ أعلى معدل تكلفة للطالب في المرحلة الثانوية ، تليها المرحلة المتوسطة فالابتدائية .

دولـــة البحريـــن

يعتمد تمويل التعليم في دولة البحرين على الاعتمادات التي تخصصها الحكومة لمؤسسات التعليم المختلفة التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الجامعي والعالي ، وكذلك يتم تمويل بعض المعاهد العلمية من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، ووزارة الصحة .

وتساهم بعض المؤسسات العالمية في تمويل حالات التعليم والتدريب ، ويتضح ذلك في المؤسسات التعليمية المشتركة التي يتم انشاؤها وفقا لاتفاقيات أو معاهدات خاصة . وهناك كذلك المدارس الخاصة التي تساعد على تمويل التعليم في تلك المدارس بالاضافة الى ما تتلقاه الدولة من هبات ومساعدات يقدمها بعض المواطنين أو بعض الدول الخليجية في هذا المجال (١) .

ويوضح الجدول رقم (١٠) بعض مؤشرات تمويل التعليم في دولة البحرين ، خلال السنوات الأخيرة :

ويتضح من الجدول أن نسبة الانفاق على التعليم العام الى ميزانية وزارة التربية والتعليم في تزايد مستمر ، وهي في المتوسط (٥٦٫٨ ٪) والشيء نفسه بالنسبة لميزانية التعليم مقارنة بميزانية الدولة ، وهي في المتوسط (١٠٫٥٪) وبمقارنة ميزانية التعليم ، منسوبة الى كل من الدخل القومي وميزانية الدولة ، مع المعدلات العالمية نجد أنها أقل من هذه المعدلات .

ولكن المقارنة مع بعض الدول المتقدمة بخصوص ميزانية التعليم منسوبة الى ميزانية الدولة ، توضح أن النسبة في البحرين لا بأس بها ، حيث تصل الى مثيلتها في بعض هذه الدول .

جدول (١٠)

تطــور مؤشرات تمويل التعليم في دولة البحرين

خلال السنوات الدراسية (١٤٠٣/١٤٠٤ - ١٤٠٦/١٤٠٧هـ)

السنوات / المؤشرات	١٤٠٣/ ١٤٠٤هـ	١٤٠٤/ ١٤٠٥هـ	١٤٠٥/ ١٤٠٦هـ	١٤٠٦/ ١٤٠٧هـ	المتوسط % خلال السنوات الأربـــع
ميزانية التعليم الى الدخل القومي للدولــــة	٢ر٤	٢ر٤	-	-	٢ر٤
ميزانية التعليم كلها الى ميزانية الدولـــــة	٣ر١٠	٣ر١٠	٩ر١٠	-	٥ر١٠
ميزانيـــة وزارة التربية والتعليم الى ميزانيـــة التعليم كلهـــا	-	-	-	-	-
الانفـــاق علـى التعليم العـام الـميزانية وزارة التربية والتعليم	٤ر٤٢	٢ر٥٥	٣ر٦١	٤ر٦٨	٨ر٥٦

وفيما يلي تفصيل للانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم العام بدولة البحرين :

١ ـ المرحلة الابتدائية :

يوضح الجدول رقم (١١) تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في المرحلة الابتدائية بدولة البحرين ، ويتضح من الجدول ما يأتي :

- استمرت زيادة الانفاق على التعليم الابتدائي خلال السنوات الموضحة بالجدول .
- بلغت نسبة الزيادة في الانفاق فيما بين عامي ١٤٠٣/١٤٠٤ ، ١٤٠٦/١٤٠٧حوالي ٤٦٫٣ % ، وقد صحبتها زيادة في نمو أعداد الطلبة المسجلين في هذه المرحلة قدرها (١٢٫٨ %) .
- شكلت الرواتب والأجور والمكافآت الجانب الأكبر من اجمالي الانفاق على التعليم في المرحلة الابتدائية ، حيث بلغت نسبتها الى اجمالي الانفاق خلال السنوات الموضحة بالجدول: ٨٩٫٥ % ، ٩١٫٢ % ، ٩٠ % ، ٩٠ % على التوالي .
- استمرت الزيادة في جوانب الانفاق الأخرى فيما يخص المستلزمات السلعية والخدمات والمصروفات الرأسمالية .
- استمرت تكلفة الطالب في الزيادة باستمرار ، فبعد أن كانت ٢٨٩ دينارا في عام ١٤٠٣/١٤٠٤ ، ارتفعت لتصل الى ٣٨٦ دينارا عام ١٤٠٦/١٤٠٧ .
- بلغ متوسط تكلفة الطالب في المرحلة الابتدائية خلال السنوات الموضحة بالجدول ، حوالي ٣٤٤٫٥ دينارا .

الجدول (١١)

تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في المرحلة الابتدائية بدولة البحرين

خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣هـ – ١٤٠٦/١٤٠٧هـ)

جوانب الانفاق / السنوات الدراسية	١٤٠٢/١٤٠٣هـ ١٩٨٢/١٩٨٣م	١٤٠٣/١٤٠٤هـ ١٩٨٣/١٩٨٤م	١٤٠٤/١٤٠٥هـ ١٩٨٤/١٩٨٥م	١٤٠٥/١٤٠٦هـ ١٩٨٥/١٩٨٦م	١٤٠٦/١٤٠٧هـ ١٩٨٦/١٩٨٧م
(١) اجمالي الرواتب والأجور والمكافآت	–	١٢٣٦٦٤١٠	١٥٨٧٥٦٩١	١٦١٥١٥١٥	١٨٠٩١٩٩١
(٢) اجمالي المستلزمات السلعية	–	١٩٩٨٣٥	٣٠٦١٤١	٣٢٧٦٣٦	٣٦٢٢٢٢
(٣) اجمالي الخدمات	–	٥١٨٤٢٧	٧٧٢٥٤٧	٨٠١٣٧٥	٩٠٥٥٥٦
(٤) اجمالي المصروفات الرأسمالية	–	٣٨٥٩٩٩	٤٣٦٣٠٤	٤٦٢١٨٩	٥٠٣٠٨٦
(٥) أخرى	–	٣٤٣٧٤٧	–	٢٢٧١٥٩	٢٦٠٦١٢
اجمالي الانفاق على المرحلة	–	١٣٨١٤٤١٨	١٧٣٩٠٦٨٢	١٧٩٦٩٨٧٤	٢٠١٢٣٤٦٧
متوسط تكلفة الطالب في المرحلة	–	٢٨٩	٣٥٠	٣٥٣	٣٨٦

ملاحظات : (١) الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب بالأسعار الجارية . (٢) وحدة الانفاق دينار بحريني .

٢ - المرحلة المتوسطة :

يوضح الجدول رقم (١٢) تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في المرحلة المتوسطة بدولة البحرين • ويتضح من الجدول ما يأتي :

- استمرت زيادة الانفاق على التعليم المتوسط خلال السنوات الموضحة بالجدول •
- بلغت نسبة الزيادة في الانفاق فيما بين عامي ١٤٠٣/١٤٠٤ ، ١٤٠٦/١٤٠٧ حوالي ٤٣٫٤ ٪ ، وقد صحبتها زيادة في نمو أعداد الطلبة المسجلين في هذه المرحلة قدرها (٥٠ ٪) •
- شكلت الرواتب والأجور والمكافآت الجانب الأكبر من اجمالي الانفاق على التعليم في المرحلة المتوسطة ، حيث بلغت نسبتها الى اجمالي الانفاق خلال السنوات الموضحة بالجدول: ٩٠٫٥ ٪ ، ٩١ ٪ ، ٩٠ ٪ ، ٩١ ٪ على التوالي •
- استمرت الزيادة في جوانب الإنفاق الأخرى الخاصة بالمصروفات الرأسمالية والخدمات ، بينما الانفاق الخاص بالمستلزمات السلعية يتذبذب بين الزيادة والنقص ، ولكنه أقرب الى الزيادة من النقص •
- استمرت تكلفة الطالب في الزيادة ، فبعد أن كانت ٣٦٨ دينارا عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ ، ارتفعت لتصل الى ٤٧٠ دينارا عام ١٤٠٦/١٤٠٧هـ •
- بلغ متوسط تكلفة الطالب في المرحلة المتوسطة ، خلال السنوات الأربع الموضحة بالجدول ، حوالي ٤٢١ دينارا •

الجدول (١٢)

تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في المرحلة المتوسطة بدولة البحرين

خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣هـ – ١٤٠٦/١٤٠٧هـ)

جوانب الانفاق / السنوات الدراسية	١٤٠٢/١٤٠٣هـ ١٩٨٢/١٩٨٣م	١٤٠٣/١٤٠٤هـ ١٩٨٣/١٩٨٤م	١٤٠٤/١٤٠٥هـ ١٩٨٤/١٩٨٥م	١٤٠٥/١٤٠٦هـ ١٩٨٥/١٩٨٦م	١٤٠٦/١٤٠٧هـ ١٩٨٦/١٩٨٧م
(١) اجمالي الرواتب والأجور والمكافآت	–	٦٠٧٩٤٦٩	٧١٠٧٨٨٤	٧٦٩٢٦١١	٨٧٣٠٢٣٥
(٢) اجمالي المستلزمات السلعية	–	١١٣٦٥٩	٢١٤٠٦٣	١٩٣١٦٢	٢٠٢٣٠٦
(٣) اجمالي الخدمات	–	٢٠٥١٢٩	٢٩١٩٧٦	٣٢٤٤٩٤	٣٣٧١٧٦
(٤) اجمالي المصروفات الرأسمالية	–	٢٠٢٤٢٩	٢٠٨٠٨٧	٢١٩٠٥١	٢٢١٥٧٣
(٥) أخرى	–	١١٦٤٥٠	–	١٣٢٠٥٠	١٤٢٣٣٥
اجمالي الانفاق على المرحلة	–	٦٧١٧١٣٦	٧٨٢٢٠١٠	٨٥٦١٣٦٨	٩٦٣٣٦٢٥
متوسط تكلفة الطالب في المرحلة	–	٣٦٨	٤١٤	٤٣١	٤٧٠

٣ ـ المرحلة الثانوية :

يوضح الجدول رقم (١٣) تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في المرحلة الثانوية بدولة البحرين • ويتضح من الجدول ما يأتي :

- استمرت زيادة الانفاق على التعليم الثانوي خلال السنوات الأربع الموضحة بالجدول •
- بلغت نسبة الزيادة في الانفاق فيما بين عامي ١٤٠٤/١٤٠٣ ، ١٤٠٧/١٤٠٦ حوالي ٩٠ ٪ ، وهي زيادة كبيرة صحبتها زيادة في نمو أعداد الطلبة المسجلين في هذه المرحلة قدرها (٩٧ ٪) •
- شكلت الرواتب والأجور والمكافآت الجانب الأكبر من اجمالي الانفاق على التعليم في المرحلة الثانوية ، حيث بلغت نسبتها الى اجمالي الانفاق خلال السنوات الأربع الموضحة بالجدول : ٨٨ ٪ ، ٩٠ ٪ ، ٨٩ ٪ ، ٨٨ ٪ على التوالي •
- استمرت الزيادة في الانفاق على المستلزمات السلعية وكذلك المصروفات الرأسمالية •
- نقص الانفاق على الخدمات عام ١٤٠٥/١٤٠٤عن العام السابق له ، ثم عاد الى الزيادة في السنتين التاليتين له •
- زادت تكلفة الطالب عام ١٤٠٥/٤٠٤ ، ثم نقصت في العام التالي له ، ثم عادت الى الزيادة فيما بعد لتصل الى ٦٩٨ دينارا •
- بلغ متوسط تكلفة الطالب في المرحلة الثانوية ، خلال السنوات الأربع ، حوالي ٥٨٣ دينارا •

الجدول (١٣)

تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في المرحلة الثانوية بدولة البحرين
خلال السنوات الدراسية (١٤٠٣/١٤٠٢هـ – ١٤٠٧/١٤٠٦هـ)

جوانب الانفاق / السنوات الدراسية	١٤٠٣/١٤٠٢هـ ١٩٨٣/١٩٨٢م	١٤٠٤/١٤٠٣هـ ١٩٨٤/١٩٨٣م	١٤٠٥/١٤٠٤هـ ١٩٨٥/١٩٨٤م	١٤٠٦/١٤٠٥هـ ١٩٨٦/١٩٨٥م	١٤٠٧/١٤٠٦هـ ١٩٨٧/١٩٨٦م
(١) اجمالي الرواتب والأجور والمكافآت	–	٢٦٧٩٦٣٢	٣١٩٦٨٣٤	٥٣٢٤٨٠٥	٥١٠٢٨٩٨
(٢) اجمالي المستلزمات السلعية	–	٦٠٧٠٤	١١٦٤١٤	١٦٧٢٦٤	١٨٣٠٩١
(٣) اجمالي الخدمات	–	١٣٦٣٩٠	١١٩٢٠٤	١٧٠٧٩٧	١٨٥٨٧٥
(٤) اجمالي المصروفات الرأسمالية	–	١٣٤٧٣١	١٣٦٧٨٦	١٨٧٩١٧	٢٠٤٦٧٢
(٥) أخرى	–	٣١٦٢٣	–	١١٢٤١٤	١٢٢٥٢٥
اجمالي الانفاق على المرحلة	–	٣٠٤٣٠٨٠	٣٥٦٩٢٣٨	٥٩٦٣١٩٧	٥٧٩٩٠٦١
متوسط تكلفة الطالب في المرحلة	–	٤٨٧	٥٧٨	٥٦٨	٦٩٨

مقارنة بين تكلفة الطالب في مراحل التعليم العام بدولة البحرين :

يوضح الجدول رقم (١٤) المقارنة بين تكلفة الطالب في مراحل التعليم العام بدولة البحرين ، ويتضح من الجدول ما يأتي :

- تكلفة الطالب في المرحلة الثانوية أكبر منها في كل من المرحلتين المتوسطة والابتدائية وذلك في كل سنة من السنوات الأربع الموضحة بالجدول . والشيء نفسه بالنسبة للمتوسط العام لتكلفة الطالب .
- ارتفع اجمالي تكلفة الطالب في المراحل الثلاث مجتمعه ، خلال السنوات الدراسية الأربع ، وارتفع كذلك اجمالي تكلفة الطالب في كل عام من الأعوام الخمسة الموضحة بالجدول .
- بلغ المتوسط العام لاجمالي تكلفة الطالب في مراحل التعليم العام الثلاث ، خلال السنوات الدراسية الموضحة بالجدول ، ١٣٤٩ دينارا .

الجدول (١٤)
مقارنة تكلفة الطالب في مراحل التعليم العام
بدولة البحرين
خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣هـ - ١٤٠٦/١٤٠٧هـ)

المرحلة / السنوات الدراسية	ابتدائي		متوسط		ثانوي		اجمالي تكلفة الطالب في التعليم العام
	التكلفة	٪	التكلفة	٪	التكلفة	٪	
١٤٠٢ / ١٤٠٣	-		-		-		-
١٤٠٣ / ١٤٠٤	٢٨٩	٢٥	٣٦٨	٣٢	٤٨٧	٤٣	١١٤٤
١٤٠٤ / ١٤٠٥	٣٥٠	٢٦	٤١٤	٣١	٥٧٨	٤٣	١٣٤٢
١٤٠٥ / ١٤٠٦	٣٥٣	٢٦	٤٣١	٣٢	٥٦٨	٤٢	١٣٥٢
١٤٠٦ / ١٤٠٧	٣٨٦	٢٥	٤٧٠	٣٠	٦٩٨	٤٥	١٥٥٤
المتوسط العام	٣٤٥	٢٦	٤٢١	٣١	٥٨٣	٤٣	١٣٤٩

خلاصة واستنتاج :

من التحليل السابق للانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بدولة البحرين ، الذي تأسس على البيانات الموضحة في الجداول أرقام ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، نستنتج أن :

١ - الميزانية المخصصة للتعليم العام ، نسبة الى كل من الدخل القومي وميزانية الدولة ، أقل من المعدلات التي حددتها اليونسكو والمؤتمرات الدولية . بينما نسبة ميزانية التعليم الى ميزانية دولة البحرين لا بأس بها مقارنة بمثيلتها في بعض الدول المتقدمة .

٢ - الانفاق على التعليم العام يزيد باستمرار ، بصفة عامة ، في كل من مراحل التعليم الثلاث والزيادة الحادثة في الانفاق مرتبطة بعدة عوامل ، منها : زيادة أعداد المقيدين في التعليم . هذه الزيادة الحادثة لا تتناسب مع الزيادة في أعداد المسجلين في التعليم باستثناء المرحلة الابتدائية .

٣ - الرواتب والأجور والمكافآت تشكل الجانب الأكبر من اجمالي الانفاق على التعليم العام ، حيث تتراوح نسبتها الى اجمالي الانفاق بين (٥ر٨٩ ٪ ، ٢ر٩١ ٪) في الابتدائي ، (٩٠ ٪ ، ٩١ ٪) في المتوسط (٨٨ ٪ ، ٩٠٪) في الثانوي . وهذا يوضح أنها تستحوذ على أكبر نصيب من الانفاق على التعليم العام .

٤ - الانفاق الخاص بالمستلزمات السلعية والخدمات والمصروفات الرأسمالية يزيد بصفة عامة . مع تردده بين الزيادة والنقص في بعض السنوات .

٥ - أعلى معدل تكلفة للطالب في المرحلة الثانوية ، فالمتوسطة ، فالابتدائية .

دولـــة الكويـــت

يتم تمويل التعليم في دولة الكويت من ميزانيـــــة الدولـــة ، حيث تخصص الحكومة جزءا من ميزانيتها للانفاق على التعليم بكل أشكاله ، وفي كل مراحله •

((وتمويل التعليم والانفاق عليه ليس هـــو المشـــكلة فـــي الكويت ، بل تكمن المشكلة في كيفية ترشيد هذا الانفـــــاق والحصول على أكبر عائد بأقل تكلفة)) (٢) •

وتعد التكلفة المالية للتعليم في الكويت من أعلـــى التكاليف في العالم ، وفقا لاحصاءات عام ١٩٨٥/٨٤م (٣) •

وعند مقارنة الانفاق على التعليم بالكويت نسبة الـــى الناتج القومي ، مع نظيره في عدة دول متقدمة ، يتضـــح أن الكويت تقع في مصاف هذه الدول من حيث الانفاق على التعليـــم والمجهودات التعليمية (٤) •

ويوضح الجدول الآتي تطور الانفاق على التعليم العـــام بدولة الكويت خلال عدة سنوات دراسية :

الجدول (١٥)

تطور الانفاق على التعليم بدولة الكويت

خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣ - ١٤٠٦/١٤٠٧هـ)

السنة الدراسية	١٤٠٢/ ١٤٠٣	١٤٠٣/ ١٤٠٤	١٤٠٤/ ١٤٠٥	١٤٠٥ ١٤٠٦	١٤٠٦/ ١٤٠٧
حجم الانفاق(x)	٢١٩١٠٠	٢٢٥٢٥٥	٢٢١٦٥٣	٢٢٩٤٩٧	٢٣٣٦٧٧

(x) ملاحظات : - الانفاق التعليمي بآلاف الدنانير •

- وحدة الانفاق دينار كويتي •

تشير الاحصاءات الى أن نسبة الانفاق على التعليم بالكويت الى الدخل القومي هي (٤ر٢ ٪) ، ونسبته الى الميزانية العامة للدولة هي (٣ر٩ ٪) وفقا لبيانات عام ١٩٨٤م (٥) .

يتضح من الجدول السابق أن حجم الانفاق على التعليم العام يزداد باستمرار ، فيما عدا عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ اذ يلاحظ انخفاضه عن العام السابق له ، ولكنه عاد الى الزيادة في السنتين التاليتين .

كما يتضح كذلك أن نسبة الانفاق قد زادت فيما بين عامي ١٤٠٢/١٤٠٣ ، ١٤٠٦/١٤٠٧(أي خلال خمس السنوات الدراسية الموضحة بالجدول) بحوالي ٦ر٧ ٪ .

واذا علمنا أن نسبة الزيادة في أعداد المقيدين بالتعليم العام في الفترة الزمنية نفسها تقدر بحوالي ٢٪ ، يتضح أن نسبة الزيادة في حجم الانفاق التعليمي أكبر من نسبة الزيادة في أعداد المقيدين بالتعليم العام في الكويت .

وفيما يلي تفصيل للانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم العام بدولة الكويت :

المرحلة الابتدائية :

يوضح الجدول رقم (١٦) تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في المرحلة الابتدائية بدولة الكويت ، ويتضح من الجدول ما يأتي :

- زاد الانفاق على التعليم الابتدائي عام ١٤٠٣/١٤٠٢ عن العام السابق له ثم نقص الانفاق في العام التالي .. وهكذا يتردد الانفاق بين الزيادة والنقص خلال خمس السنوات الدراسية الموضحة بالجدول .
- بلغت نسبة الزيادة في الانفاق فيما بين عامي ١٤٠٣/١٤٠٢ ، ١٤٠٧/١٤٠٦ حوالي ٧ر١ ٪ ، وهي زيادة طفيفة لم تصاحبها زيادة في أعداد المسجلين بالتعليم الابتدائي خلال هذه الفترة .
- شكلت الرواتب والأجور والمكافآت الجانب الأكبر من اجمالي الانفاق على التعليم بهذه المرحلة ، حيث بلغت نسبتها الى اجمالي الانفاق خلال السنوات الخمس : ٣ر٨٢ ٪ ، ٨٤ ٪ ، ٦ر٩١ ٪ ، ٤ر٩٤ ٪ ، ٦ر٩٣ ٪ على التوالي .
- تذبذب الانفاق على الجوانب الأخرى بين الزيادة والنقص فيما يخص الخدمات والمصروفات الرأسمالية . أما بالنسبة للانفاق على المستلزمات السلعية فالنقص فيه مستمر وبنسبة كبيرة .
- زادت تكلفة الطالب عام ١٤٠٤/١٤٠٣ عن العام السابق له ، ثم نقصت عن العام التالي له ، ثم عادت الزيادة المستمرة فيما بعد حتى وصلت الى ٦٨٧ دينارا .
- بلغ متوسط تكلفة الطالب في المرحلة الابتدائية خلال خمس السنوات حوالي ٦٦٣ دينارا .

الجدول (١٦)

تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في المرحلة الابتدائية بدولة الكويت

خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣هـ - ١٤٠٦/١٤٠٧هـ)

جوانب الانفاق / السنوات الدراسية	١٤٠٢/١٤٠٣هـ ١٩٨٢/١٩٨٣م	١٤٠٣/١٤٠٤هـ ١٩٨٣/١٩٨٤م	١٤٠٤/١٤٠٥هـ ١٩٨٤/١٩٨٥م	١٤٠٥/١٤٠٦هـ ١٩٨٥/١٩٨٦م	١٤٠٦/١٤٠٧هـ ١٩٨٦/١٩٨٧م
(١) اجمالي الرواتب والأجور والمكافآت	٦٧٩٢٨٥٣٥	٧٠٦٢٧٣٥٨	٧٥٦٣٣٩٦٩	٧٧٩٧٤٧٨٦	٧٨٥٨٦٥٩٨
(٢) اجمالي المستلزمات السلعية	٥٢١٢٦٧٢	١٦٢١٠٧٦	١١٠٣٢٤٣	٨١٨١٢٢	١٠١٢٦١٤
(٣) اجمالي الخدمات	٣١٣١٥٧٥	٥٥٠٩٩٣١	٢٧٥٦٠١٦	٢٩٧٨٨٩٧	٨١٥٢٧٥
(٤) اجمالي المصروفات الرأسمالية	٦٢١٥٧٣١	٦٣٣٦٠٩٠	٣٠٩٣١٩٠	٢٣٥١٠٥٩	٣٥١٢١٢٥
اجمالي الانفاق على المرحلة	٨٢٤٨٨٥١٣	٨٤٠٩٤٤٥٥	٨٢٥٨٦٤١٨	٨٤١٢٢٨٦٤	٨٣٩٢٦٦١٢
متوسط تكلفة الطالب في المرحلة	٦٤٠	٦٥٩	٦٥٣	٦٧٨	٦٨٧

ملاحظات : (١) الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب بالأسعار الجارية . (٢) وحدة الانفاق دينار كويتي .

المرحلة المتوسطة :

يوضح الجدول رقم (١٧) تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في المرحلة المتوسطة بدولة الكويت ، ويتضح من الجدول ما يأتي :

- زاد الانفاق على التعليم المتوسط عام ١٤٠٤/١٤٠٣ عن العام السابق له ، ثم نقص في العام التالي له ، ثم عاد الى الزيادة مرة أخرى فنقص بعد ذلك . أي انه يتذبذب بين الزيادة والنقص خلال السنوات الموضحة بالجدول .
- بلغت نسبة الزيادة في الانفاق فيما بين عامي ١٤٠٣/١٤٠٢ ، ١٤٠٧/١٤٠٦ حوالي ٣ر٧٪ ، وهي زيادة بسيطة ، صحبتها زيادة في نمو أعداد المسجلين بالتعليم الابتدائي قدرها (٥ر٧٪).
- شكلت الرواتب والأجور والمكافآت الجانب الأكبر من اجمالي الانفاق على المرحلة المتوسطة ، حيث بلغت نسبتها الى اجمالي الانفاق خلال السنوات الخمس : ٦ر٨٢ ٪ ، ٣ر٨٢ ٪ ، ٩٠ ٪ ، ٩٠ ٪ ، ٩٢ ٪ على التوالي .
- تذبذب الانفاق على الجوانب الأخرى بين النقص والزيادة ، وهو أقرب الى النقص منه الى الزيادة .
- نقصت تكلفة الطالب في العامين الثاني والثالث عن العام الأول ١٤٠٣/١٤٠٢ ، ثم عادت الى الزيادة ولكن بقدر يسير الى أن وصلت الى ٧٠٩ دنانير وما زالت تقل عن التكلفة في العام الأول ٧٣٠ ديناراً .
- بلغ متوسط تكلفة الطالب في المرحلة المتوسطة ، خلال السنوات الخمس ، حوالي ٧١٥ ديناراً .

الجدول (١٧)

تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في المرحلة المتوسطة بدولة الكويت

خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣هـ – ١٤٠٦/١٤٠٧هـ)

جوانب الانفاق / السنوات الدراسية	١٤٠٢/١٤٠٣هـ ١٩٨٢/١٩٨٣م	١٤٠٣/١٤٠٤هـ ١٩٨٣/١٩٨٤م	١٤٠٤/١٤٠٥هـ ١٩٨٤/١٩٨٥م	١٤٠٥/١٤٠٦هـ ١٩٨٥/١٩٨٦م	١٤٠٦/١٤٠٧هـ ١٩٨٦/١٩٨٧م
(١) اجمالي الرواتب والأجور والمكافآت	٦٨٣٤٨٨٣٣	٧٠٢٧٨٨٢٣	٧٤٠٨٧٢١٩	٧٧٢٢٢٨٢٥	٧٨٩٧٠٦٣٣
(٢) اجمالي المستلزمات السلعية	٥٦٤٠٨٥٠	٢٩٨١٢٥٥	٢٢٤٠٥٨١	٢٦٢٧١٩٠	١٥٩٠٣٧٤
(٣) اجمالي الخدمات	٣١٤٦٥٥٥	٥٧٧٨٤١٢	٣٩٧٠٠٥٣	٤٠٠٧٣٣١	١٩٣٠٠١٥
(٤) اجمالي المصروفات الرأسمالية	٥٥٣٩٩٦٢	٦٣٥٦٩٤٢	٣٠٠١٤٩٤	٢٠٨٤٥١٦	٣٢٨٢٢٩٩
اجمالي الانفاق على المرحلة	٨٢٦٧٦١٩٩	٨٥٣٩٥٤٣٢	٨٣٢٩٩٣٤٧	٨٥٩٤١٨٦٢	٨٥٧٧٣٣٢١
متوسط تكلفة الطالب في المرحلة	٧٣٠	٧٢٨	٧٠٠	٧٠٦	٧٠٩

٣ - المرحلة الثانوية :

يوضح الجدول رقم (١٨) تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في المرحلة الثانوية بدولة الكويت ، ويتضح من الجدول ما يأتي :

- استمرت زيادة الانفاق على التعليم الثانوي خلال السنوات الخمس الموضحة بالجدول ، وقد بلغت نسبة الزيادة فيما بين عامي ١٤٠٣/١٤٠٢ ، ١٤٠٧/١٤٠٦ حوالي (١٨ر٦ ٪) صحبتها زيادة قدرها (٤٢ ٪) في نمو أعداد الطلبة المسجلين في هذه المرحلة .
- شكلت الرواتب والأجور والمكافآت الجانب الأكبر من اجمالي الانفاق على التعليم في المرحلة الثانوية ، حيث بلغت نسبتها الى اجمالي الانفاق خلال السنوات الخمس : ٧٨ر٦ ٪ ، ٧٩ ٪ ، ٨٥ ٪ ، ٨٦ ٪ ، ٨٧ ٪ على التوالي .
- تذبذب الانفاق على الجوانب الأخرى بين الزيادة والنقص ، وهو أقرب الى النقص منه الى الزيادة .
- نقصت تكلفة الطالب عام ١٤٠٤/١٤٠٣ عن العام السابق له ، ثم عاودت الزيادة في العام التالي ، ثم نقص تبعته زيادة حتى وصلت الى ٧٢٥ دينارا ، بعد أن كانت ٨٦٠ دينارا ، أي أنها في انخفاض مستمر .
- بلغ متوسط تكلفة الطالب في التعليم الثانوي ، خلال السنوات الخمس ، حوالي ٧٦٣ دينارا .

الجدول (١٨)

تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في المرحلة الثانوية بدولة الكويت

خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣هـ — ١٤٠٦/١٤٠٧هـ)

السنوات الدراسية / جوانب الانفاق	١٤٠٢/١٤٠٣هـ ١٩٨٢/١٩٨٣م	١٤٠٣/١٤٠٤هـ ١٩٨٣/١٩٨٤م	١٤٠٤/١٤٠٥هـ ١٩٨٤/١٩٨٥م	١٤٠٥/١٤٠٦هـ ١٩٨٥/١٩٨٦م	١٤٠٦/١٤٠٧هـ ١٩٨٦/١٩٨٧م
(١) اجمالي الرواتب والأجور والمكافآت	٤٢٣٩٥٢٠٣	٤٤٠٠٠٧١٨	٤٧٤٥٠٢٤٤	٥١١٢٦٢٤٥	٥٥٨٤٢٨٦٦
(٢) اجمالي المستلزمات السلعية	٥٠٣٢٢٥٨	٢٩١٤٠٨٦	٢٣٧٦٦٢٩	٢٥٧٥٦٦٤	١٦٩٥٣٨٣
(٣) اجمالي الخدمات	٢٧٨٤٥١١	٤٣٤٥٠٦٥	٣٣٥٥٧٣	٣٤٢٨١٦٢	٣١٦٣٥٩٤
(٤) اجمالي المصروفات الرأسمالية	٣٧٢٣٧٣١	٤٥٠٦٠٩٣	٢٥٨٥٤٠٩	٢٣٠٣٢٥٧	٣٢٧٦٥٠٠
اجمالي الانفاق على المرحلة	٥٣٩٣٥٧٠٣	٥٥٧٦٥٩٦٢	٥٥٧٦٨٠١٢	٥٩٤٣٣٣٢٨	٦٣٩٧٨٣٤٣
متوسط تكلفة الطالب في المرحلة	٨٦٠	٨٠٦	٧١٨	٧٠٨	٧٢٥

مقارنة بين تكلفة الطالب في مراحل التعليم العام بدولــــة الكويـــــت

يوضح الجدول رقم (١٩) المقارنة بين تكلفة الطالب في مراحل التعليم العام بدولة الكويت ، ويتضح من الجـــدول ما يأتي :

- تكلفة الطالب في المرحلة الثانوية أكبر منهـــا في كل من المرحلتين المتوسطة والابتدائية وذلك في كل سنــــــــة من السنوات الخمس الموضحـــة بالجدول والشيء نفسه بالنسبة للمتوسط العام لتكلفة الطالب .
- انخفض اجمالي تكلفة الطالب في المراحل الثلاث مجتمعـــة في عامي ١٤٠٣/١٤٠٤ ، ١٤٠٤/١٤٠٥ ، ثم زاد في الأعـــــــوام التالية . ومع ذلك فما زال أقل من نظيره في العـــام الأول ١٤٠٢/١٤٠٣ من الأعوام الخمسة الموضحة بالجدول ، والشـــيء نفسه بالنسبة لاجمالي تكلفة الطالب في كل عام ، فبعـــد أن كان في زيادة نقص حتى أصبح أقل من نظيره في العام الأول.
- بلغ المتوسط العام لاجمالي تكلفة الطالب في مراحـــــــل التعليم العام الثلاث خلال السنوات الدراسية الموضحـــــــة بالجدول ٢١٤١ دينارا .

الجدول (١٩)
مقارنة تكلفة الطالب في مراحل التعليم العام
بدولة الكويت
خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣هـ - ١٤٠٦/١٤٠٧هـ)

المرحلة الدراسية / السنوات الدراسية	ابتدائي		متوسط		ثانوي		اجمالي تكلفة الطالب في التعليم العام
	التكلفة	٪	التكلفة	٪	التكلفة	٪	
١٤٠٢ / ١٤٠٣	٦٤٠	٢٩	٧٣٠	٣٣	٨٦٠	٣٨	٢٢٣٠
١٤٠٣ / ١٤٠٤	٦٥٩	٣٠	٧٢٨	٣٣	٨٠٦	٣٧	٢١٩٣
١٤٠٤ / ١٤٠٥	٦٥٣	٣١	٧٠٠	٣٤	٧١٨	٣٥	٢٠٧١
١٤٠٥ / ١٤٠٦	٦٧٨	٣٢	٧٠٦	٣٤	٧٠٨	٣٤	٢٠٩٢
١٤٠٦ / ١٤٠٧	٦٨٧	٣٣	٧٠٩	٣٣	٧٢٥	٣٤	٢١٢١
المتوسط العام	٦٦٣	٣١	٧١٥	٣٣	٧٦٣	٣٦	٢١٤١

خلاصة واستنتاج :

من التحليل السابق للانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بدولة الكويت ، الذي تأسس على البيانات الموضحة في الجداول أرقام ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ نستنتج أن :

١ ـ الانفاق على التعليم بدولة الكويت ، نسبة الى الناتج القومي ، يكاد يصل الى المعدلات العالمية ، وتعد الكويت في مصاف بعض الدول المتقدمة من حيث الانفاق على التعليم والمجهودات التعليمية بصفة عامة .

٢ ـ بالرغم من الزيادة المستمرة في الانفاق على التعليم بالكويت ، نجد أن جوانب الانفاق تتذبذب بين الزيادة والنقص من عام لآخر ، وكذلك تكلفة الطالب في مراحل التعليم العام بصفة عامة ، وأحيانا تميل الى النقص أكثر من الزيادة . وربما يعود ذلك الى زيادة الانفاق على أنواع أخرى من التعليم مثل التعليم الموازي وتعليم المعوقين ومحو الأمية وتعليم الكبار .. وغيرها.

٣ ـ نسبة الزيادة الحادثة في الانفاق أكبر من نسبة الزيادة في أعداد الطلبة المسجلين في التعليم العام بصفة عامة .

٤ ـ الرواتب والأجور والمكافآت تشكل الجانب الأكبر من اجمالي الانفاق على التعليم العام ، حيث تتراوح نسبتها الى اجمالي الانفاق بين (٨٤ ٪ ، ٤ر٩٤ ٪) في الابتدائي (٦ر٨٢ ٪ ، ٩٢ ٪) في المتوسط ، (٦ر٧٨ ٪ ، ٨٧ ٪) في الثانوي . وهذا يوضح أنها تلتهم الجزء الأكبر من الانفاق على التعليم العام .

٥ - الانفاق الخاص بالمستلزمات السلعية والخدمات والمصروفات الرأسمالية يتردد بين الزيادة والنقص ، ولكنه أقرب الى النقص منه الى الزيادة .

٦ - أعلى معدل تكلفة للطالب في المرحلة الثانوية ، تليها المتوسطة ، فالابتدائية .

المملكة العربية السعودية

يتم تمويل التعليم من الميزانية العامة للمملكة ، حيث تخصص جزءا من ميزانيتها للانفاق على التعليم بكل أشكاله ، وفي كل مراحله ، سواء بالنسبة للمدارس التابعة لوزارة المعارف ، أم التابعة للرئاسة العامة للبنات .

وقد بلغت نسبة ميزانية التعليم الى الدخل القومي بالمملكة (١ر٧ ٪) في كل من عامي ١٩٨٣ ، ١٩٨٦ (٦) .

ونظرا لعدم تعبئة الاستمارات الخاصة بالبيانات اللازمة لتحليل الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم العام ، من قبل الجهات المختصة ، ولصعوبة الحصول على مثل هذه البيانات ، فقد تم الحصول على بيانات عامة حول بعض مؤشرات الانفاق على التعليم بصفة عامة ، التي أمكن باستخدامها حساب متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام .

والجدول الآتي يوضح تطور بعض مؤشرات تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية :

الجدول (٢٠)

تطور مؤشرات التعليم في المملكة العربية السعودية

خلال السنوات الدراسية (١٤٠٠/١٤٠١ – ١٤٠٥/١٤٠٦هـ) (٧)

المؤشرات % / السنوات	١٤٠٠/ ١٤٠١	١٤٠١/ ١٤٠٢	١٤٠٢/ ١٤٠٣	١٤٠٣/ ١٤٠٤	١٤٠٤/ ١٤٠٥	١٤٠٥/ ١٤٠٦	المتوسط العام
ميزانية التعليم الى الميزانية العامة للدولة	٨ر٧	٨ر٧	١٠	١٠ر٥	١١ر٥	١١ر٨	١٠ر٢
ميزانية وزارة المعارف الى ميزانية التعليم	٤٥ر٣	٣٨ر٤	٤٢ر٤	٤١ر٦	٣٨ر٧	٤٤ر٤	٤١ر٨

ويتضح من الجدول أن نسبة ميزانية التعليم الى ميزانية الدولة في تزايد مستمر وهي تصل الى مثيلتها في بعض الدول المتقدمة .

كما يتضح أن ميزانية وزارة المعارف , نسبة الى ميزانية التعليم كلها , تتردد بين الزيادة والنقص خلال السنوات الموضحة بالجدول , هذا بالرغم من أن الانفاق على اللتعليم في المملكة , بصفة عامة , قد زادت نسبته فيما بين عامي ١٤٠٢/١٤٠١ , ١٤٠٦/١٤٠٥ بحوالي ٤١ ٪ (٨) , وصاحب هذه الزيادة نمو في أعداد الطلبة المسجلين بالتعليم قدره (٣٦ ٪) . وهذا يدل على أن الزيادة الحادثة في الانفاق على التعليم أكبر منها في نمو أعداد المسجلين في التعليم , بصفة عامة .

وتنال وزارة المعارف أكبر نسبة من مخصصات الانفاق التعليمي في المملكة حيث تراوحت , هذه المخصصات بين ٣٨ر٤ ٪ , ٤٥ر٣ ٪ من جملة مخصصات التعليم , خلال السنوات الخمس الموضحة بالجدول .

وقد طرأ انخفاض طفيف في ميزانية التعليم في السنوات الأخيرة , حيث نقصت من ٢٩ بليون ريال عام ١٤٠٥/١٤٠٤هـ , الى ٢٣ر٨ بليون ريال عام ١٤٠٦/١٤٠٥هـ , وذلك للانخفاض الذي شهدته الميزانية , بسبب انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية . كما يمكن تفسير ذلك أيضا في ضوء تطبيق سياسة ترشيد الانفاق التي بدأت الدولة باتباعها , وفي ضوء اكتمال عدد كبير من البنى التربوية التحتية (٩) .

أما بالنسبة لتكلفة الطالب في التعليم العام بالمملكة , فيوضحها الجدول الآتي :

الجدول (٢١)

تطور الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام التابع لوزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية خلال السنوات الدراسية ١٤٠٢/١٤٠٣ – ١٤٠٥/١٤٠٦هـ

العام الدراسي	١٤٠٢/ ١٤٠٣	١٤٠٣/ ١٤٠٤	١٤٠٤/ ١٤٠٥	١٤٠٦ × / ١٤٠٧
(xx) الانفاق التعليمي	١٣٣٠٩	١١٣٦٨	١١٥٩٢	١٠٤٥٩
تكلفة الطالب بالريال السعودي	١٤٤٣٥	١١٦٠٨	١٠٩٨٨	٩٣٨٢

يتضح من الجدول ما يأتي :

- نقص الانفاق التعليمي عام ١٤٠٣/١٤٠٤ عن العام السابق له ، ثم زاد في عام ١٤٠٤/١٤٠٥ ، ثم انخفض في العام التالي له . هذا بالرغم من أن حجم الانفاق على التعليم ، بصفة عامة ، في المملكة قد زادت نسبته فيما بين عامي ١٤٠١/١٤٠٢ ، ١٤٠٥/١٤٠٦ بحوالي ٤١ ٪ (xxx) .
- تكلفة الطالب في التعليم العام في انخفاض مستمر ، فبعد أن كانت ١٤٤٣٥ ريالا عام ١٤٠٢/١٤٠٣ ، انخفضت الى ٩٣٨٢ ريالا عام ١٤٠٦/١٤٠٧ .

(x) بيانات ١٤٠٥/١٤٠٦هـ غير متوفرة .

(xx) الانفاق بالأسعار الجارية بالمليون ريال .

(xxx) مرجع (٨) .

خلاصـة واستنتاج :

من التحليل السابق للانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية ، المؤسس على الجدولين : ٢٠ ، ٢١ ، نستنتج أن :

١ ـ حجم الانفاق على التعليم ، بصفة عامة ، يزيد باستمرار، الا أنه حدث انخفاض طفيف في ميزانية التعليم في السنوات الأخيرة .

٢ ـ بالرغم من زيادة حجم الانفاق على التعليم ، بصفة عامة ، فان الانفاق على التعليم العام يتذبذب بين الزيادة والنقص ، وهو أقرب الى النقص منه الى الزيادة .

٣ ـ نسبة الميزانية المخصصة للتعليم الى الدخل القومي للمملكة تعد مرتفعة ، مقارنة بالنسبة العالمية ، بل انها تزيد عنها في بعض الأحيان . وكذلك نسبة الميزانية المخصصة للتعليم الى الميزاينة العامة للمملكة ، فهي تصل الى نظيرتها في الدول المتقدمة ، خاصة في السنوات الأخيرة .

٤ ـ نسبة الزيادة الحادثة في الانفاق على التعليم أكبر من نسبة الزيادة في أعداد المسجلين في التعليم بصفة عامة .

الجمهورية العراقية

تقوم حكومة العراق بتمويل التعليم بجميع مراحله ومستوياته ، ابتداءً من رياض الأطفال وانتهاءً بالتعليم الجامعي والعالي ، حيث تقوم وزارة التربية بتمويل التعليم في رياض الأطفال والتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي والتعليم المهني واعداد المعلمين ، فضلا عن تمويل الاشراف الفني وتطوير المناهج والكتب المدرسية ووسائل الايضاح السمعية والبصرية لجميع المراحل التعليمية . كما تقوم وزارة التعليم العالي بالصرف على جميع أنواع التعليم الجامعي والتعليم الفني لما بعد المرحلة الثانوية (١٠) .

وقد بلغت نسبة ميزانية التعليم الى الدخل القومي ٣ر٣٪ عام ١٩٨٦ (١١) .

ونظرا لعدم تعبئة الاستمارات الخاصة بالبيانات اللازمة لتحليل الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب من قبل الجهات المختصة ، فلم نتمكن من عمل التحليل اللازم لكل مرحلة على حدة . لذلك أخذ التحليل صفة العمومية للتعليم بصفة عامة ، كما سيتضح فيما يلي :

تتوزع ميزانية التعليم بين مختلف قطاعاته وحسب مراحله ، على النحو الآتي :

الجدول (٢٢)
نسب توزيع ميزانية التعليم على قطاعاته المختلفة بالجمهورية العراقية (١٢)

القطاع	الميزانية ٪ الى اجمالي ميزانية التعليم
رياض الأطفال والتعليم الابتدائي	٤٦ ٪
التعليم الثانوي واعداد المعلمين	٢١ ٪
التعليم العالي	٢٦ ٪
اعتمادات أخرى متفرقة	٧ ٪
الاجمالي	١٠٠ ٪

يتضح من الجدول أن التعليم قبل الجامعي والعالي يحظى بأكبر نسبة من اجمالي الميزانية المخصصة للتعليم ، حيث تخصص له نسبة ٦٧ ٪ من الاعتمادات الكلية المخصصة للتعليم .

الجدول (٢٣)

تطور ميزانية التعليم ونسبتها الى ميزانية الدولة
في الجمهورية العراقية
خلال السنوات الدراسية (١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٧/٨٦) (١٣)

البيان / السنة	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	المتوسط
(×) ميزانية الدولة	٨٤٠٠٠٠٠	٨٤٥٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠٠	٨٤٥٠٠٠٠
ميزانية التعليم	٥٤٦٥٥٠	٥٥٠٩٦١	٥٥٥٣٧٢	٥٥٠٩٦١
ميزانية التعليم الى ميزانية الدولة	٦ر٥٠ %	٦ر٥٢ %	٦ر٥٣ %	٦ر٥

يتضح من الجدول أنه بزيادة ميزانية الدولة تزداد ميزانية التعليم ، وكذلك تزداد نسبة ميزانية التعليم الى ميزانية الدولة ، ولكن بقدر يسير . وهي في المتوسط ٦ر٥ % خلال السنوات الثلاث الموضحة بالجدول . وهي لا تتناسب مع الزيادة في اعداد الطلبة المقيدين بالتعليم .

وهذه النسبة تقل عن مثيلتها في الدول المتقدمة ، وكذلك عن المعدلات التي حددت من قبل اليونسكو والمؤتمرات الدولية .

وربما يعود هذا النقص في نسبة ميزانية التعليم الى

(×) - الميزانية بآلاف الدنانير وبالأسعار الجارية .
- وحدة الصرف دينار عراقي .

ميزانية الدولة بالعراق الى عدة أسباب ، منها ظروف الحرب التي مر بها العراق في السنوات الأخيرة . ويؤكد ذلك أن نسبة الميزانية المخصصة للتعليم كانت مرتفعة من قبل ، حيث كان متوسطها حوالي ٣ر١٣ ٪ الى ميزانية الدولة خلال السنوات الدراسية (١٩٧٩/٧٨ - ١٩٨١/٨٠) (١٤) .

وقد ازدادت ميزانية التعليم فيما بين عامي ١٩٨٥/٨٤، ١٩٨٧/٨٦م بنسبة (٨ر٠ ٪) وهي نسبة ضئيلة لا تتناسب مع نسبة الزيادة في أعداد الطلبة المقيدين في مراحل التعليم بصفة عامة .

خلاصة واستنتاج :

من التحليل السابق لميزانية التعليم ونسبتها الى ميزانية الدولة ، وباستخدام الجدول رقم (٢٣) نستنتج أن :

١ - زيادة ميزانية الدولة في العراق تبعتها زيادة في ميزانية التعليم ، ولكن هذه الزيادة بقدر يسير ولا تتناسب مع الزيادة في أعداد المسجلين في التعليم بصفة عامة . وربما يعود ذلك الى ظروف الحرب التى مر بها العراق في السنوات الأخيرة . اذ كان الانفاق التعليمي كبيرا من قبل ، وكانت نسبة الزيادة فيه تفوق نظيرتها في أعداد الطلاب .

٢ - يتبين كذلك أن نسبة ميزانية التعليم الى الدخل القومي بالعراق أقل من المعدلات العالمية (٣ر٣ ٪) عام ١٩٨٦م .

٣ - كما أن نسبة ميزانية التعليم الى ميزانية الدولة تعد ثابتة (٦ر٠ ٪) خلال السنوات الدراسية الثلاث الموضحة بالجدول .

٤ - تكلفة الطالب في التعليم العام بالعراق لم نتمكن من الحصول عليها أو حسابها ، نظرا لعدم توافر البيانات اللازمة لذلك .

سلطنة عمان

يعتمد تمويل التعليم أساسا على الاعتمادات المالية التي تخصصها الحكومة لمراحل التعليم المختلفة في سلطنة عمان وقد بلغت نسبة ميزانية التعليم الى الدخل القومي ٤ ٪ في كل من عامي ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ (١٥) •

ونظرا لعدم تعبئة الاستمارات الخاصة بالبيانات اللازمة لتحليل الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في كل مرحلة من مراحل التعليم ، من قبل الجهات المختصة ، ونظرا لصعوبة الحصول على مثل هذه البيانات تفصيليا ، فقد تم الرجوع الى المصادر المختلفة من نشرات وكتب احصائية ••• الخ للحصول على البيانات العامة المتعلقة بالانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بصفة عامة •

والجدول التالي يوضح تطور ميزانية وزارة التربية والتعليم والشباب في السلطنة •

الجدول (٢٤)

تطور ميزانية وزارة التربية والتعليم والشباب ونسبتها الى ميزانية السلطنة خلال السنوات الدراسية (١٤٠٣/١٤٠٢ - ١٤٠٧/١٤٠٦) (١٦)

البيان / السنوات	١٤٠٣/١٤٠٢	١٤٠٤/١٤٠٣	١٤٠٥/١٤٠٤	١٤٠٦/١٤٠٥	١٤٠٧/١٤٠٦	المتوسط العام
ميزانية وزارة التربية والتعليم والشباب (x)	١٠٩٨٨٠	١٢٧٦٢١	١٤٣٦٧١	١٢١٧٦٩	١١٨٦٣٨	١٢٤٣١٦
النسبة المئوية الى الميزانية العامة للسلطنة	٥ر١٢	٧ر١١	٥ر١٥	٩ر١٠	٤ر٧	٦ر١١

(x) الميزانية بالأسعار الجارية ، وبآلاف الريالات العمانية .

يتضح من الجدول أن ميزانية التعليم استمرت في الزيادة حتى عام ١٤٠٥/١٤٠٤هـ ، ثم بدأت تتناقص بعد ذلك . وقد نتج عن ذلك أن انخفضت نسبة ميزانية التعليم الى الميزانية العامة للسلطنة في السنوات الأخيرة . كما أن نسبة الزيادة في ميزانية الوزارة خلال السنوات الموضحة بالجدول (٨ ٪) أقل من نسبة الزيادة في أعداد الطلبة (٧٣ ٪) خلال الفترة نفسها .

وبمقارنة نسبة ميزانية التعليم الى الميزانية العامة للسلطنة مع مثيلتها في الدول المتقدمة ، نجد أنها تصل الى مستوى هذه الدول حتى عام ١٤٠٦/١٤٠٥، ولكنها أقل منها عام ١٤٠٧/١٤٠٦ ، بينما المتوسط العام لهذه النسبة خلال الخمس السنوات الموضحة بالجدول يصل الى مثيله في بعض الدول المتقدمة .

أما بالنسبة لتكلفة الطالب في التعليم العام بصفة عامة ، فيوضحها الجدول الآتي :

الجدول (٢٥)

تطور متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام بسلطنة عمان خلال السنوات الدراسية (١٤٠٣/١٤٠٢ - ١٤٠٧/١٤٠٦) (١٧)

السنة الدراسية	١٤٠٢/ ١٤٠٣	١٤٠٣/ ١٤٠٤	١٤٠٤/ ١٤٠٥	١٤٠٥/ ١٤٠٦	١٤٠٦ / ١٤٠٧
متوسط تكلفة (×) الطالب في كل سنة	٤٤٩	٤٦٦	٤٣٤	٤١٨	٣٨٩

يتضح من الجدول أن متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام زادت في السنة الثانية ١٤٠٤/١٤٠٣، ثم بدأت تنقص في السنوات التالية له . وقد نتج هذا النقص عن الانخفاض الذي حدث في ميزانية التعليم في السنوات الأخيرة .

(×) وحدة التكلفة ريال عماني .

خلاصة واستنتاج :

من التحليل السابق للانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في سلطنة عمان ، الذي تأسس على الجدولين ٢٤ ، ٢٥ ، نستنتج أن :

١ - ميزانية وزارة التربية والتعليم والشباب تتذبذب بين الزيادة والنقص ، وهي أقرب الى النقص منها الى الزيادة .
٢ - انخفاض نسبة ميزانية التعليم الى الميزانية العامة للسلطنة في السنوات الأخيرة .
٣ - نسبة الزيادة الحادثة في ميزانية التعليم في السلطنة - خلال السنوات الموضحة بالجدول - أقل من نسبة الزيادة في أعداد الطلبة المقيدين بالتعليم العام .
٤ - نسبة ميزانية التعليم الى كل من الدخل القومي ، والميزانية العامة للدولة تصل الى النسب العالمية حتى عام ١٤٠٤/١٤٠٥، ولكنها بدأت تنقص عنها بعد ذلك .
٥ - متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام بالسلطنة مستمر في التناقص .

دولـــة قطـــر

يعتمد تمويل التعليم على ما تخصصه الدولـــــة من ميزانيتها العامة للانفاق منها على أوجه التعليم وأنواعه ، وفي مراحله المختلفة ٠

وقد بلغت نسبة ميزانية التعليم الى الدخل القومي ٥ ٪ عام ١٩٨٦ ، (١٨) ٠

وقد وردت الاستمارات الخاصة بالبيانات المتعلقة بالانفاق التعليمي وتكلفة الطالب من الجهات المختصة دون أن تكتمل بياناتها ، وقد بينت هذه الاستمارات فقط ميزانية وزارة التربية والتعليم بصفة عامة ، وهي تشمل كل مراحل التعليم العام دون تخصيص لكل مرحلة على حدة ٠

والجدول التالي يوضح تطور هذه الميزانية :

الجدول (٢٦)

تطور ميزانية وزارة التربية والتعليم بدولة قطر
خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣ – ١٤٠٦ ١٤٠٧هـ)

السنة الدراسية	١٤٠٣/١٤٠٢	١٤٠٤/١٤٠٣	١٤٠٥/١٤٠٤	١٤٠٦/١٤٠٥	١٤٠٧/١٤٠٦
ميزانية وزارة التربية والتعليم (×)	١٠٩٣٩٩٧	١٠٨٤٥٩٨	١٠٠٤٩٩٧	١٠١٢٣٥٨	٨٢٨٩٦٥

× الميزانية بالأسعار الجارية ، والقيمة بالألف ريال قطري .

يتضح من الجدول أن ميزانية وزارة التربية والتعليم استمرت في التناقص حتى عام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ ، ثم ازدادت في العام التالي له ، ثم عادت الى التناقص مرة أخرى عام ١٤٠٦/١٤٠٧ ، بالرغم من ارتفاع أعداد المسجلين بالتعليم باستمرار •

ويلاحظ أن الميزانية تتردد بين الزيادة والنقص خلال السنوات الخمس الموضحة بالجدول ، ولكنها أقرب الى النقص منها الى الزيادة ، بصفة عامة ، هذا في الوقت الذي تزيد فيه نسبة المسجلين في التعليم العام •

وتدل بيانات الجهات المختصة أن الرواتب والأجور والمكافآت تشكل الجزء الأكبر من الانفاق على التعليم ، حيث تقدر نسبتها الى اجمالي الانفاق التعليمي بحوالي ٧٨٫٣ ٪ (١٩) •

أما بالنسبة لتكلفة الطالب في التعليم العام ، فيوضحها الجدول الآتي :

الجدول (٢٧)

تطور متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام بدولة قطر خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣ - ١٤٠٦/١٤٠٧هـ) (٢٠)

السنة الدراسية	١٤٠٢/ ١٤٠٣	١٤٠٣/ ١٤٠٤	١٤٠٤/ ١٤٠٥	١٤٠٥/ ١٤٠٦	١٤٠٦/ ١٤٠٧
تكلفة الطالب ×	٢٥٦٧٥	٢٣٨٨١	٢١٢٥٤	٢٠٥١١	١٤٨٦٥

يتضح من الجدول أن :

متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام بدولة قطر ينقص بصفة مستمرة •

× وحدة التكلفة ريال قطري •

خلاصة واستنتاج :

من التحليل السابق لميزانية التعليم وتكلفة الطالب بدولة قطر ، وباستخدام الجدولين ٢٦ ، ٢٧ ، نستنتج أن :

١ - ميزانية وزارة التربية والتعليم تنقص ، بصفة عامة ، مع مرور الزمن ، وان كانت قد ارتفعت في العام الأخير الموضح بالجدول ، ولكن بقدر يسير .

٢ - الزيادة التي تحدث في ميزانية الوزارة في بعض الأعوام تقل عن الزيادة في أعداد الطلبة المقيدين بالتعليم العام .

٣ - الأجور والرواتب والمكافآت تشكل الجانب الأكبر من الانفاق التعليمي .

٤ - نسبة ميزانية التعليم الى الدخل القومي للدولة تصل الى النسب العالمية ٥ ٪ وفقا لبيانات عام ١٩٨٦م .

٥ - متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام ينقص باستمرار .

مراجع الفصل الرابع

١ ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج : مسيرة التعليم والثقافة في دول الخليج العربية ١٣٩٩ – ١٤٠٢هـ ، المكتب ، الرياض ، ١٤٠٦هـ، ص ٩٥ .

٢ ـ عبد الرحمن الأحمد : تطوير نظام التعليم في دولة الكويت ، الكويت ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، مايو ١٩٨٦ ، ص ١٠٥ .

٣ ـ حسن الابراهيم : تطوير التعليم والتجربة الكويتية ، دراسة حالة ، ورقة مقدمة الى ندوة الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي ، البحرين ، ٣ – ٥ اكتوبر ١٩٨٧، ص ٨ .

٤ ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج : اتجاهات عالمية في التنمية التربوية ، ورقة مقدمة الى ندوة الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

٥ ـ محمد ابراهيم كاظم : تجارب عالمية في تطوير التعليم ، ورقة مقدمة الى ندوة الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ٨١ .

٦ ـ جواد العناني : استشراف آفاق التعليم المدرسي في العالم العربي عام ٢٠٠٠ ، دراسة اقتصادية أولية ، ورقة مقدمة الى ندوة الرؤى المستقبلية للتعليم في الوطن العربي ، مرجع سابق ، الملحق .

ـ محمد ابراهيم كاظم ، مرجع سابق .

٧ – لحساب هذه المؤشرات تم الرجوع الى عدة مصادر ، من أهمها :

– المملكة العربية السعودية ، وزارة المعارف ، الكتاب السنوي للاحصاءات التعليمية ، ١٤٠٣/١٤٠٤هـ •

– المملكة العربية السعودية ، وزارة المعارف ، التطوير التربوي : تحليل انجازات وزارة المعارف خلال الخطة الثالثة للتنمية (١٤٠٠/١٤٠١ – ١٤٠٤/١٤٠٥) ، مجلة التوثيق التربوي ، العددان ٢٦ ، ٢٧ • عام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ ، ص ١٠٤ •

– المملكة العربية السعودية ، وزارة المعارف ، مركز المعلومات : البطاقة الاحصائية عن التعليم بالمملكة لعام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ •

– المملكة العربية السعودية ، وزارة المعارف ، مركز المعلومات ، خلاصات احصائية عن التعليم في مدارس وزارة المعارف لعام ١٤٠٦/١٤٠٧هـ •

٨ – المملكة العربية السعودية ، وزارة المعارف ،مركز المعلومات : البطاقة الاحصائية عن التعليم في المملكة لعام ١٤٠٥/١٤٠٦هـ •

٩ – عبد العزيز السنبل : ادارة النظام التعليمي السعودي ، في : نظام التعليم في المملكة العربية السعودية ، بالاشتراك مع آخرين ، الرياض ، جامعة الملك سعود ، كلية التربية ، ١٤٠٧هـ ، ص ٩١ – ص ٩٣ •

١٠ – الجمهورية العراقية ، وزارة التربية ، المديرية العامة للتخطيط التربوي : تطور التربية في العراق خلال السنتين الدراسيتين ١٩٨٥/١٩٨٦ – ١٩٨٦/١٩٨٧، تقرير مقدم الى المؤتمر الدولي للتربية ، الدورة الحادية والأربعون ، العراق ، بغداد، ١٩٨٨، ص ١١ •

١١ ـ جواد العناني : مرجع سابق ٠

١٢ ـ الجمهورية العراقية ، وزارة التربية ، مرجع سابق ، ص ١٢٠

١٣ ـ المرجع السابق ، ص ١١ ٠

١٤ ـ مكتب التربية العربي لدول الخليج : مسيرة التعليم والثقافة في دول الخليج العربية ، مرجع سابق ، ص١٠١٠

١٥ ـ جواد العناني : مرجع سابق ٠

ـ محمد ابراهيم كاظم : مرجع سابق ٠

١٦ ـ سلطنة عمان ، وزارة التربية والتعليم والشباب ، دائرة التخطيط التربوي ، قسم الاحصاء : الكتاب السنوي للاحصاءات التعليمية ، العدد السابع عشر ، العام الدراسي ٨٦/٨٧ ، ص ٢٩٠ ٠

١٧ ـ المرجع السابق : الصفحة نفسها ٠

١٨ ـ جواد العناني : مرجع سابق ٠

١٩ ـ حسبت هذه النسبة وفقا للبيانات الواردة في التقرير الاحصائي السنوي للعام الدراسي ١٤٠٦/١٤٠٧ ، وزارة التربية والتعليم ، دولة قطر ، ص ٣٩٣ ٠

٢٠ ـ دولة قطر ، وزارة التربية والتعليم ، التقرير السنوي ، العام الدراسي ١٤٠٦/١٤٠٧هـ ٠

الفصل الخامس

الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام
مقارنة بين الدول الأعضاء

- مقدمة .
- الانفاق التعليمي والدخل القومي .
- الانفاق التعليمي والميزانية العامة للدولة .
- الانفاق على التعليم العام وميزانية التعليم .
- جوانب الانفاق على التعليم العام .
- الانفاق على التعليم العام والنمو في أعداد الطلبة .
- متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام .
- مدى تجاوب الانفاق على التعليم العام مع الخطط التربوية .
- أسباب زيادة حجم الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب .

الفصل الخامس

الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام مقارنة بين الدول الأعضاء

مقدمة :

سبق أن عرضنا واقع الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في كل دولة من دول الخليج العربية الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج ، كل على حدة •

وسنحاول في الفصل الحالي اجراء مقارنة بين الدول الأعضاء بالنسبة للانفاق التعليمي وتكلفة الطالب ، فيما يخص كلا مما يأتي :

أولا : الانفاق التعليمي والدخل القومي للدولة •

ثانيا : الانفاق التعليم والميزانية العامة للدولة •

ثالثا : حجم الانفاق التعليمي ونسبته الى كل من ميزانيات وزارات التربية والتعليم والمعارف ، وميزانية التعليم كلها •

رابعا : جوانب الانفاق على التعليم العام •

خامسا : العلاقة بين الزيادة في الانفاق التعليمي والزيادة في أعداد الطلبة المسجلين بالتعليم العام •

سادسا : متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام •

وفيما يلي المقارنات الخاصة بكل موضوع من هذه الموضوعات بين الدول الأعضاء :

أولا : الانفاق التعليمي والدخل القومي :

الجدول (٢٨)
نسبة الانفاق على التعليم الى الدخل القومي
بالدول الأعضاء
السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣ - ١٤٠٦/١٤٠٧هـ)

الدولة	السنة (السنوات)	الانفاق ٪ الى الدخل القومي
الامارات	متوسط خمس سنوات(١٤٠٣-١٤٠٧)	٦ر١
البحرين	متوسط خمس سنوات(١٤٠٣-١٤٠٧)	٢ر٤
الكويت	١٤٠٤	٢ر٤
السعودية	١٤٠٣ ، ١٤٠٦	١ر٧
العراق	١٤٠٦	٣ر٣
عمان	١٤٠٤ ، ١٤٠٦	٤
قطر	١٤٠٦	٥
	المتوسط في الدول الأعضاء	٢ر٤

ملاحظة : بيانات الامارات والبحرين مأخوذة من واقع الاستمارات الواردة من الدول الأعضاء ، وهي في المتوسط لخمس سنوات ،بينما بيانات الدول الأخرى فمصادرها :

١- جواد العناني : استشراف آفاق التعليم المدرسي في العالم العربي عام ٢٠٠٠ ، مرجع سابق .

٢- محمد ابراهيم كاظم : تجارب عالمية في تطوير التعليم ، مرجع سابق .

يتضح من الجدول رقم (٢٨) ما يأتي :

١ - أعلى نسبة انفاق على التعليم - خلال السنوات الدراسية الموضحة في الجدول - الى الدخل القومي في الدول الأعضاء في المملكة العربية السعودية (١ر٧ ٪) • وهي تصل الى النسب العالمية ، بل انها تزيد عن مثيلتها في بعض الدول المتقدمة (١) •

٢ - تلي دولة قطر السعودية من حيث نسبة الانفاق على التعليم الى الدخل القومي ، حيث تصل هذه النسبة في قطر الى (٥ ٪) ، ثم البحرين والكويت (٢ر٤٪) ، ثم عمان (٤ ٪) ، فالعراق (٣ر٣ ٪) ، وأخيرا الامارات (٦ر١ ٪) •

٣ - أقل نسبة انفاق على التعليم الى الدخل القومي في الامارات (٦ر١ ٪) ، وهي نسبة منخفضة مقارنة بمثيلتها ، سواء على مستوى الدول الأعضاء أم على المستوى العالمي •

٤ - بلغ المتوسط العام لنسبة الانفاق على التعليم الى الدخل القومي في الدول الأعضاء مجتمعة (٢ر٤ ٪) • وتعد هذه النسبة معقولة وفقا للنسب التي حددت من قبل اليونسكو والمؤتمرات الدولية (٤ ٪ - ٥ ٪) • وبالرغم من ذلك ، فهي أقل من النسبة المماثلة لها في معظم الدول المتقدمة (٢) •

ثانيا : الانفاق التعليمي والميزانية العامة للدولة :

الجدول (٢٩)

الانفاق التعليمي الى الميزانية العامة في كل دولة من الدول الأعضاء - خلال الفترة (١٤٠٢/١٤٠٣ - ١٤٠٦/١٤٠٧هـ)

الدولة	الانفاق ٪ الى الميزانية العامة للدولة
الامارات	٢ر١١
البحرين	٥ر١٠
الكويت	٣ر٩ (×)
السعودية	٢ر١٠
العراق	٥ر٦ (××)
عمان	٦ر١١
قطر	-
المتوسط العام	٥ر٨

(×) هذه النسبة لعام ١٤٠٤هـ فقط .

(××) هذه النسبة في المتوسط لثلاثة أعوام (١٤٠٤/١٤٠٥ - ١٤٠٦/١٤٠٧ هـ) .

يتضح من الجدول رقم (٢٩) ما يأتي :

١ - أعلى نسبة انفاق تعليمي الى الميزانية العامة للدولة في الدول الأعضاء ، في سلطنة عمان (٦ر١١ ٪) • وهي نسبة معقولة تصل الى نظيرتها في بعض الدول المتقدمة •
٢ - تلي سلطنة عمان دولة الامارات (٢ر١١ ٪) فالبحرين (صر١٠٪) فالسعودية (٢ر١٠ ٪) فالكويت (٣ر٩ ٪) وكلها نسب معقولة تصل الى نظائرها في عدة دول متقدمة •
٣ - أقل نسبة انفاق تعليمي الى ميزانية الدولة في الدول الأعضاء في العراق (صر٦ ٪) ، وهي أقل من نظيرتها في الدول المتقدمة •
٤ - بلغ المتوسط العام لنسبة الانفاق التعليمي الى الميزانية العامة في الدول الأعضاء مجتمعة (صر٨ ٪) • وتعد هذه النسبة منخفضة عن نظيراتها في الدول المتقدمة بصفة عامة • بالرغم من أن النسب في بعض الدول الأعضاء منفردة تصل الى نظائرها في بعض الدول المتقدمة ، بل انها تزيد عنها في بعض هذه الدول (×) •

(×) راجع الجدول رقم (٢) •

ثالثا : حجم الانفاق على التعليم العام ونسبته الى كل من ميزانيات وزارات التربية والتعليم والمعارف ، وميزانية التعليم :

نظرا لأن معظم البيانات المثبتة في الاستمارات الخاصة بالانفاق على التعليم العام بالدول الأعضاء لم تكتمل ، فقد صعب ذلك مهمة المقارنة بين الدول الأعضاء . ومع ذلك فانه بصفة عامة يمكن القول ان نسبة الانفاق على التعليم العام الى ميزانيات وزارات التربية والتعليم والمعارف بالدول الأعضاء تزيد في كل من الامارات والبحرين والسعودية ، وتتذبذب بين الزيادة والنقص في كل من الكويت وعمان ، وتزيد بقدر يسير في العراق ، وتقل في قطر .

أما نسبة الانفاق على التعليم العام الى ميزانية التعليم كلها فانها تزيد في كل من الامارات والكويت والسعودية وعمان ، وتميل الى الثبات في العراق ، وتقل في قطر .

والسمة الغالبة على حجم الانفاق على التعليم العام بالدول الأعضاء هي : التذبذب بين النقص والزيادة في السنوات الأخيرة ، مقارنة بميزانيات وزارات التربية والتعليم والمعارف ، ومقارنة بميزانيات التعليم كلها في الدول الأعضاء .

ولا شك أن وراء هذا التذبذب عدة أسباب ، منها انخفاض أسعار النفط على المستوى العالمي ، ومنها ترشيد الانفاق على التعليم بصفة عامة . ومنها كذلك التوسع في قبول أعداد كبيرة في مراحل تعليمية أخرى وأنواع أخرى من التعليم غير التعليم العام .

رابعا : جوانب الانفاق على التعليم العام بالدول الأعضاء :

تحددت جوانب الانفاق على التعليم العام بالدول الأعضاء – كما ورد في الاستمارة المعدة لذلك – في أربعة جوانب هي :

١ – اجمالي الرواتب والأجور والمكافآت .
٢ – اجمالي المستلزمات السلعية .
٣ – اجمالي الخدمات .
٤ – اجمالي المصروفات الرأسمالية .

وقد وردت بيانات الانفاق في استمارات ثلاث دول فقط من الدول الأعضاء ، هي : الامارات والبحرين والكويت . والذي يمكن استخلاصه بهذا الخصوص ما يلي :

أولا : تشكل الرواتب والأجور والمكافآت الجانب الأكبر من اجمالي الانفاق على التعليم العام بمراحله الثلاث (الابتدائية والمتوسطة والثانوية) ، اذ تتراوح نسبها في المتوسط الى اجمالي الانفاق بين (٧٩ ٪ ، ٨٤ ٪) في المرحلة الابتدائية ، (٨٠ ٪ ، ٨٦ ٪) في المرحلة المتوسطة ، (٧٨ ٪ ، ٨٤ ٪) في المرحلة الثانوية .

وهذا دليل على أن الرواتب والأجور والمكافآت تختص النصيب الأكبر أو تفوز بنصيب الأسد من اجمالي الانفاق على التعليم العام ، أو من اجمالي الميزانية المخصصة للتعليم العام .

ثانيا : الانفاق الخاص بالمستلزمات السلعية يزيد في البحرين ، وينخفض في الامارات ، ويتذبذب بين الزيادة والنقص في الكويت .

ثالثا : الانفاق الخاص بالخدمات يزيد في البحرين ، ويتذبذب بين الزيادة والنقص في كل من الامارات والكويت .

رابعا : الانفاق الخاص بالمصروفات الرأسمالية يتذبذب بين الزيادة والنقص في كل من الامارات والبحرين والكويت .

وبصفة عامة ، يمكن القول ان هناك نوعا من الخلل أو القصور في التوزيع النسبي لجوانب الانفاق على التعليم العام ، أو في توزيع ميزانية التعليم العام على بنودها المختلفة .

خامسا : <u>العلاقة بين الزيادة في الانفاق على التعليم العام والنمو في أعداد الطلبة المقيدين به</u> :

ترتبط الزيادة في الانفاق على التعليم بعدة عوامل ، منها النمو في أعداد الطلبة المقيدين به . وبالنسبة للتعليم العام في الدول الأعضاء ، فان العلاقة بين الزيادة في الانفاق عليه والزيادة في أعداد الطلبة خلال السنوات الدراسية الخمس (١٤٠٢/١٤٠٣ - ١٤٠٦/١٤٠٧هـ) تتضح فيما يلي :

نسبة الزيادة في الانفاق أكبر من نسبة الزيادة في أعداد الطلبة المقيدين بالتعليم العام في كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية .

أما باقي الدول الأعضاء فان نسبة الزيادة في الانفاق أقل من نسبة الزيادة في أعداد المقيدين بالتعليم العام ، بصفة عامة .

وهناك أسباب وراء ذلك ، ربما يكون من أهمها الزيادة الكبيرة التي حدثت في قبول الطلبة في مختلف مراحل التعليم العام ، خلال السنوات الخمس المشار اليها من قبل .

سادسا: متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام بالدول الأعضاء :

الجدول (٣٠)
مقارنة بين متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام
بالدول الأعضاء
خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣ - ١٤٠٦/١٤٠٧هـ)
بالعملة المحلية وبالدولار لكل دولة

متوسط التكلفة / الدولة	١٤٠٢/ ١٤٠٣	١٤٠٣/ ١٤٠٤	١٤٠٤/ ١٤٠٥	١٤٠٥/ ١٤٠٦	١٤٠٦/ ١٤٠٧	المتوسط بالعملة المحلية	العام بالدولار الأمريكي×
الامارات	٩٤١٣	٩٣٩٨	٨٥٥٣	٨٥٧٥	٨٥٨٣	٨٩٣٤	٢٤٣٣
البحرين	—	٣٨١	٤٤٧	٤٥١	٥١٨	٤٥٠	١١٩٤
الكويت	٧٤٣	٧٣١	٦٩٠	٦٩٧	٧٠٧	٧١٤	٢٣٨٤
السعودية	١٤٤٣٥	١١٦٠٨	١٠٩٨٨	٩٣٨٢	—	١١٦٠٣	٣٠٩٤
العراق	—	—	—	—	—	—	—
عمان	٤٤٩	٤٦٦	٤٣٤	٤١٨	٣٨٩	٤٣١	١١١٩
قطر	٢٥٦٧٥	٢٣٨٨١	٢١٢٥٤	٢٠٥١١	١٤٨٦٥	٢١٢٣٧	٥٨٣٣

يتضح من الجدول أن :

١ - أعلى متوسط لتكلفة الطالب في قطر ، تليها السعودية ، فالامارات ، فالكويت ، فالبحرين ، وأخيرا عمان ٠

٢ - متوسط تكلفة الطالب يزيد باستمرار في البحرين ٠

(×) تم حساب متوسط التكلفة حسب أسعار الدولار في أسواق العالم كما جاء بجريدة الشرق الأوسط في ١٩٨٩/٩/٢، ص ٠٧

٣ - متوسط تكلفة الطالب يتذبذب بين النقص والزيادة في كل من الكويت وعمان ، وهو أقرب الى النقص منه الى الزيادة في السنوات الأخيرة .

٤ - متوسط تكلفة الطالب ينقص باستمرار في كل من الامارات والسعودية وقطر .

وبصفة عامة، يمكن القول ان متوسط تكلفة الطالب في التعليم العام بالدول الأعضاء - خلال السنوات الدراسية الخمس (١٤٠٢/١٤٠٣ - ١٤٠٦/١٤٠٧هـ) - يتذبذب بين النقص والزيادة ، وهو أقرب الى النقص منه الى الزيادة ، وهذا شيء طبيعي ، نظرا لانخفاض الانفاق على التعليم العام في السنوات الأخيرة .

مدى تجاوب الانفاق على التعليم العام مع الخطط التربوية بالدول الأعضاء

للتعرف على مدى تجاوب الانفاق التعليمي مع الخطط التربوية بالدول الأعضاء ، فقد أرسلت استبانة (x) للمسؤولين في وزارات التربية والتعليم والمعارف ، تتضمن طلب معلومات عامة حول الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب ، من بينها مدى تجاوب الانفاق على التعليم العام مع الخطط التربوية .

وقد وردت اجابات ثلاث دول فقط عن هذه الاستبانة هي : الامارات والبحرين وقطر . وبلغ عدد الاستبانات التي أجيبت عنها ٣٣ فقط من بين ١٠٥ كان من المفروض أن تتم الاجابة عنها من قبل عدد من المسؤولين والموجهين والباحثين التربويين في وزارات التربية والتعليم والمعارف بالدول الأعضاء .

والجدول التالي يوضح استجابات ٣٣ من المسؤولين بخصوص تجاوب الانفاق على التعليم العام مع الخطط التربوية في كل مرحلة من مراحل التعليم العام بالدول الأعضاء .

(x) راجع ملاحق الدراسة .

الجدول (٣١)

مدى تجاوب الانفاق على التعليم العام مع الخطط التربوية بالدول الأعضاء

مدى تجاوب الانفاق / المرحلة التعليمية	كبير		متوسط		لايتجاوب		كا ٢	الدلالة الاحصائية
	ك	%	ك	%	ك	%		
الابتدائية	٢٢	٦٧	١١	٣٣	صفر	صفر	٢٢	دالة
المتوسطة (الاعدادية)	١٣	٣٩	٢٠	٦١	صفر	صفر	١٨ر٧	دالة
الثانوية	١٩	٥٨	١٤	٤٢	صفر	صفر	١٧ر٦	دالة
متوسط التعليم العام	١٨	٥٥	١٥	٤٥	صفر	صفر	١٦ر٩	دالة

يتضح من الجدول ما يلي :

- يوافق ٦٧ ٪ من المستجيبين على أن الانفاق على المرحلة الابتدائية يتجاوب مع الخطط التربوية الخاصة بها ، ٣٩ ٪ بالنسبة للمرحلة المتوسطة ، ٥٨ ٪ بالنسبة للمرحلة الثانوية . وهذا يعني أن أكبر نسبة من المستجيبين توافق على أن التجاوب بين الانفاق والخطط التربوية كبير في المرحلة الابتدائية ، تليها المرحلة الثانوية ، وأخيرا المرحلة المتوسطة .
- يوافق ٥٥ ٪ من المستجيبين على أن التجاوب بين الانفاق على التعليم العام بصفة عامة والخطط التربوية كبير ، بينما يوافق ٤٥ ٪ على أن التجاوب متوسط ، وتنعدم الاستجابات الخاصة بعدم التجاوب .
- بحساب كا٢ تبين أنها دالة احصائيا ، مما يعني وجود اتجاه حقيقي لدى المستجيبين فيما يخص التجاوب بين الانفاق والخطط التربوية ، سواء بالنسبة لكل مرحلة تعليمية أم بالنسبة للتعليم العام .

والذين يقولون بأن التجاوب بين الانفاق والخطط التربوية ليس كبيرا يرجعون ذلك لعدة أسباب ، من أهمها ما يأتي :

١ - الانخفاض في أسعار النفط على المستوى العالمي .
٢ - الزيادة المستمرة في أسعار المواد التعليمية .
٣ - الاقبال المتزايد على التعليم بمختلف أشكاله .
٤ - بعض الخطط التربوية لا تركز على المرحلة المتوسطة مثل المراحل الأخرى .
٥ - مشكلتا الرسوب والتسرب .
٦ - القصور في كفاءة الأجهزة الادارية والتخطيطية .
٧ - قلة الموارد المالية المتاحة ، وعدم متابعة تنفيذ

الخطط التربوية يجعلان استخدام الموارد المتاحة غير رشيد •

٨ – التوسع الكبير الذي حدث في الانفاق من قبل ، دون تحقيق سياسة ترشيد مبنية على التخطيط الأمثل :

أسباب زيادة حجم الانفاق التعليمي وارتفاع تكلفة الطالب في التعليم العام :

كان الانفاق على التعليم بصفة عامة كبيرا في الدول الأعضاء ، وكذلك الانفاق على التعليم العام ، مما أدى الى ارتفاع تكلفة الطالب • وبسؤال المسؤولين (×) في وزارات التربية والتعليم والمعارف بالدول الأعضاء ، عن أسباب الزيادة في حجم الانفاق التعليمي وارتفاع تكلفة الطالب في التعليم العام بالدول الأعضاء ، اتضح أن أسباب ذلك كما يوضحها الجدول الآتي :

(×) وردت استجابات ٣٣ فقط من بين ١٠٥ استمارات •

الجدول (٣٢)

الأسباب المسؤولة عن زيادة حجم الانفاق التعليمي ودرجة تأثيرها فيه

م	درجة تأثيره / السبب	كبير ك	كبير %	متوسط ك	متوسط %	لا تؤثر ك	لا تؤثر %	كا ٢	الدلالة الاحصائية
١	ارتفاع الأسعار بصفة عامة	٢٦	٧٩	٧	٢١	صفر	صفر	٣٣	دالة
٢	ارتفاع تكلفة الأبنية المدرسية	٢٦	٧٩	٦	١٨	١	٣	٣٢	دالة
٣	التوسع في قبول الطلبة في التعليم العام	٢٦	٧٩	٦	١٨	١	٣	٣٢	دالة
٤	ارتفاع تكلفة الأجهزة والمعدات	٢٥	٧٦	٨	٢٤	صفر	صفر	٣٠	دالة
٥	ارتفاع تكلفة اعداد الكتب والمناهج الدراسية	٢٢	٦٧	٨	٢٤	٣	٩	١٨	دالة
٦	ارتفاع تكلفة الخدمات العامة التي تقدم للطلبة	١٧	٥٠	١٥	٤٧	١	٣	١٤	دالة
٧	ارتفاع معدلات الرسوب	١٣	٣٩	١٨	٥٥	٢	٦	١٢	دالة
٨	زيادة أجور ومرتبات المعلمين والمديرين والعمال الوطنيين	٩	٢٧	١٨	٥٥	٦	١٨	٧	دالة عند ٥ر
٩	تنوع برامج ميادين التربية والتعليم حيث لم تعد تقتصر على التعليم النظامي	٨	٢٤	١٤	٤٣	١١	٣٣	١٦	دالة
١٠	تحسين أوضاع المعارين والمتعاقدين من الدول الأخرى	٦	١٨	١٤	٤٣	١٣	٣٩	صر٢	غير دالة
١١	ارتفاع معدلات التسرب	٦	١٨	٢٥	٧٦	٢	٦	٢٨	دالة

يتضح من الجدول رقم (٣٢) أن جميع الأسباب المدرجة به ذات تأثير معين في زيادة حجم الانفاق التعليمي وتتفاوت درجات التأثير من سبب لآخر • وهناك اتجاه بين المسؤولين (٣٣ فردا) للموافقة على أن هذه الأسباب تؤثر في زيادة حجم الانفاق التعليمي فيما عدا السبب العاشر الخاص بتحسين أوضاع المعارين والمتعاقدين من الدول الأخرى ، حيث يرى أفراد العينة أن ذلك لا يؤثر بدرجة كبيرة في زيادة حجم الانفاق التعليمي ، ويؤكد ذلك أن كا٢ غير دالة احصائيا •

ومن أهم الأسباب الأخرى – التي ذكرها المسؤولون – والتي تؤثر في زيادة حجم الانفاق التعليمي ، ما يلي :

١ ـ زيادة أعداد العاملين في الأجهزة الادارية •
٢ ـ عدم استقرار المناهج الدراسية ومايترتب عليه من طباعة الكتب الدراسية المقررة سنويا •
٣ ـ ارتفاع نسبة الفاقد في الأبنية المدرسية والأجهزة التعليمية •
٤ ـ ادخال الأجهزة الحديثة كالحاسب الآلي في التعليم •
٥ ـ الافتقار الى دراسات الجدوى عند احداث التجديدات التربوية •

الفصل السادس

خاتمة الدراسة

النتائج العامة .. توصيات واقتراحات

- النتائج العامة للدراسة .
- توصيات الدراسة .
- اقتراحات خاصة بتحقيق التجاوب بين الانفاق على التعليم العام والخطط التربوية .
- اقتراحات خاصة بترشيد الانفاق على التعليم العام .

الفصل السادس

خاتمة الدراسة
النتائج العامة .. توصيات واقتراحات

ان دراسة الانفاق التعليمي وتطوره من شأنها ايضاح مدى الجهد التعليمي الذي تبذله الحكومات من أجل تقديم التعليم وتوفيره لشعوبها . هذا بالاضافة الى أن التعرف على اتجاهات الانفاق يمكن المخططين من رسم السياسات والخطط والبرامج المختلفة المتعلقة بتكلفة الطالب ، وارتباط ذلك بأعداد الطلبة الذين يمكن قبولهم في مراحل التعليم المختلفة ، وما يتعلق بذلك من توفير المعلمين والمشرفين والمديرين ، وكل الأمور اللازمة لسير العملية التربوية على أكمل وجه .

من أجل ذلك كانت الدراسة الحالية عن الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بدول الخليج العربية ، الأعضاء في مكتب التربية العربي لدول الخليج .

وقد هدفت الدراسة الى تحديد المقصود بالانفاق التعليمي وتكلفة الطالب ، وتحديد حجم هذا الانفاق وتطوره في مراحل التعليم العام بالدول الأعضاء ، والكشف عن أوجهه المختلفة ، بالاضافة الى التعرف على مدى تجاوب الانفاق على التعليم العام مع التخطيط التعليمي ، ومدى مسايرته للاتجاهات العالمية ، سواء بالنسبة الى ميزانية الدولة ، أم بالنسبة الى الدخل القومي .

وتحددت الدراسة في الدول الأعضاء السبع في مكتب التربية العربي لدول الخليج ، وفترة دراسة الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب هي خمس سنوات

(١٤٠٢/١٤٠٣ – ١٤٠٦/١٤٠٧هـ) ٠ والتعليم العام قصد به التعليم العام الحكومي الابتدائي والمتوسط والثانوي ٠ والانفاق التعليمي قصد به الانفاق من جانب الحكومة ، دون انفاق الأسر على تعليم أبنائها ٠

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم أدواتها المختلفة وهي : استمارة لجمع البيانات الخاصة بحجم الانفاق التعليمي وتطوره ، واستمارة لحصر البحوث والدراسات المتوافرة لدى الدول الأعضاء في مجال الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب ، واستبانة لاستطلاع رأي المسؤولين بوزارات التربية والتعليم والمعارف في الدول الأعضاء حول الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب بالتعليم العام في دولهم ٠

وأرسلت هذه الأدوات الى الدول الأعضاء ٠ وبعد تلقي الردود تم تحليل واقع الانفاق على التعليم العام وتطوره في الدول الأعضاء خلال الفترة الزمنية المشار اليها ، ثم استخدم المنهج المقارن للتعرف على مدى مسايرة الانفاق التعليمي للاتجاهات والمعدلات العالمية ، وكذلك للمقارنة بين الدول الأعضاء بعضها ببعض ٠

وقد تسبب عدم اكتمال البيانات الخاصة ببعض الدول الأعضاء ،في صعوبة المقارنة بين المراحل التعليمية المختلفة في الدول الأعضاء كل على حدة ٠

وقد أسفرت الدراسة عن عدة نتائج تم عرضها وتحليلها في الفصول السابقة ٠ ويمكن عرض النتائج العامة للدراسة في الآتي :

النتائج العامة للدراسة :

١ - المتوسط العام لنسبة الانفاق التعليمي الى الدخل القومي بالدول الأعضاء مجتمعة - خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢/١٤٠٣ - ١٤٠٦/١٤٠٧هـ) - (٤ر٢ ٪) • وهي نسبة معقولة وفقا للنسب التي حددتها اليونسكو والمؤتمرات الدولية (٤ ٪ - ٥ ٪) • ومع ذلك فما زالت هذه النسبة أقل من نظيرتها في بعض الدول المتقدمة •

٢ - المتوسط العام لنسبة الانفاق التعليمي الى الميزانية العامة للدولة في الدول الأعضاء مجتمعة - خلال السنوات الدراسية المشار اليها - (٨ره ٪) • وهي أقل من نظيرتها في الدول المتقدمة بصفة عامة • بالرغم من أن هذه النسبة في بعض الدول الأعضاء منفردة تفوق نظيرتها في الدول المتقدمة •

٣ - بالرغم من زيادة نسبة الانفاق على التعليم الى ميزانية الدولة في بعض الدول الأعضاء ، فان السمة الغالبة على الانفاق على التعليم العام هي التذبذب بين الزيادة والنقص في السنوات الأخيرة ، عند مقارنته بكل من ميزانية وزارة التربية والتعليم والمعارف ، وميزانية التعليم ، بصفة عامة ، في الدول الأعضاء •

٤ - تشكل الرواتب والأجور والمكافآت الجانب الأكبر من اجمالي الانفاق على التعليم العام بمراحله الثلاث في الدول الأعضاء ، اذ تتراوح نسبتها في المتوسط الى

اجمالي الانفاق بين (٧٩ ٪ ، ٨٥ ٪) في التعليم العام، بصفة عامة ، مما يدل على أن هذا الجانب يستحوذ على أكبر نصيب من الميزانية المخصصة للتعليم العام .

٥ - الانفاق الخاص بكل من المستلزمات السلعية والخدمات والمصروفات الرأسمالية يتذبذب بين الزيادة والنقص ، وهو أقرب الى النقص منه الى الزيادة في السنوات الأخيرة .

٦ - بالرغم من الزيادة الحادثة في الانفاق على التعليم في بعض الدول الأعضاء في بعض السنوات المشار اليها من قبل ، فان هذه الزيادة لا تتناسب مع النمو في أعداد المقيدين في مراحل التعليم العام بصفة عامة ، حيث ان نسبة الزيادة في الانفاق أقل من نسبة الزيادة في أعداد الطلبة والمفروض أن يكون العكس هو الصحيح .

٧ - متوسط تكلفة الطالب في المرحلة الثانوية أكبر منه في كل من المرحلتين المتوسطة والابتدائية بالدول الأعضاء .

٨ - المتوسط العام لتكلفة الطالب في التعليم العام بالدول الأعضاء - خلال السنوات الدراسية الخمس المشار اليها - يتذبذب بين الزيادة والنقص ، بل انه أقرب الى النقص منه الى الزيادة خاصة في السنوات الأخيرة .

٩ - التجاوب بين الانفاق على التعليم والخطط التربوية في المرحلة الابتدائية أكبر منه في كل من المرحلتين الثانوية والمتوسطة . هذا التجاوب بين الانفاق على

التعليم العام والخطط التربوية في الدول الأعضاء بصفة عامة ليس كبيرا . وهناك عدة أسباب لذلك ورد ذكرها من قبل .

١٠- في الوقت الذي ارتفع فيه حجم الانفاق على التعليم في الدول الأعضاء بدرجة كبيرة ، كانت هناك أسباب وراء ذلك ، لعل من أهمها الوفرة المادية التي صاحبت ظهور النفط في الدول الأعضاء ، ومن ثم الاهتمام بالتعليم ، وبذل المزيد من المجهودات التعليمية المختلفة التي مازالت تبذل حتى الآن . على أن هناك أسبابا أخرى ورد ذكرها من قبل في الجدول رقم (٣٢) .

توصيات الدراسة :

في ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة ، يمكن التوصية بما يلي :

أ ـ نظرا لانخفاض نسبة الانفاق التعليمي الى كل من ميزانية الدولة والدخل القومي في بعض الدول الأعضاء لذلك يجب الارتفاع بنسب الانفاق التعليمي الى كل من ميزانية الدولة والدخل القومي ، الى النسب العالمية في الدول الأعضاء التي تقل فيها هذه النسب عن نظائرها في الدول المتقدمة (×)، وذلك بتوفير مخصصات مالية أكبر للتعليم بصفة عامة ، والبحث عن مصادر بديلة لتمويل التعليم ، بالاضافة الى التمويل الحكومي .

ب ـ لوحظ أن السمة الغالبة على الانفاق على التعليم العام هي التذبذب بين الزيادة والنقص ، مع قربه الى النقص أكبر منه الى الزيادة ، مع أن المفروض أن يكون الاتجاه الى الزيادة أكبر من الاتجاه الى النقص ، لذلك يجب العمل على زيادة نصيب التعليم العام من الانفاق الحكومي ، وميزانية الدولة .

ج ـ نظرا لأن الرواتب والأجور والمكافآت تمتص أكبر جزء من ميزانية التعليم العام والانفاق عليه ، مما يسبب خللا في التوزيع النسبي لبنود الانفاق على التعليم ، لذلك يجب اعادة النظر في هذا التوزيع ، لاحداث التوازن بين جوانب الانفاق التعليمي المختلفة .

د ـ نظرا لعدم تناسب الزيادة الحادثة في الانفاق على التعليم العام مع النمو في أعداد الطلبة المقيدين به ، لذلك يجب العمل على أن تكون نسبة الزيادة الحادثة في الانفاق أكبر من الزيادة في أعداد المقيدين بالتعليم

(×) راجع الجداول (٢) ، (٢٨) ، (٢٩) .

العام أو تساويها ، لضمان تقديم خدمة تعليمية أفضل ولضمان نوعية جيدة من الخريجين •

هـ ـ نظرا لأن المتوسط العام لتكلفة الطالب في التعليم العام بالدول الأعضاء ينقص ، بصفة عامة ، خاصة في السنوات الأخيرة ، لذلك يجب البحث عن أسباب ذلك ، وان كان من بينها الترشيد فهو عامل ايجابي ، على ألا يؤثر ذلك في الخدمة التعليمية الجيدة التي تقدم للطلبة ، اذ ان الترشيد مع ضمان جودة المخرجات التعليمية شيء محمود ومفروض •

و ـ نظرا لأن التجاوب بين الانفاق على التعليم العام والخطط التربوية ليس كبيرا ، ولتحقيق هذا التجاوب بدرجة كبيرة يمكن تقديم الاقتراحات التالية :

اقتراحات خاصة بتحقيق التجاوب بين الانفاق على التعليم العام والخطط التربوية :

١ ـ القيام بدراسات جدوى لتحديد الأولويات التربوية والتخطيط الفعال لها •

٢ ـ تخطيط مشروعات تربوية وخطط تعليمية مشتركة بين الدول الأعضاء ومراجعتها وتقويمها ومتابعتها المستمرة •

٣ ـ احداث التجديدات التربوية بالتدريج وبعد دراسات متأنية وفي ضوء الظروف والامكانات المتاحة (×) •

(×) اذ يرى البعض أنه عند تطوير برامج تربوية لتنمية علمية وتقنية ، فانه يجب أن يؤخذ في الاعتبار الحاجة الى مناسبة التقنية الجديدة ـ خاصة المستوردة ـ من حيث المعرفة بها وتجريبها ومدى اسهامها بفعالية في التنمية المحلية

- Bikas C.Synal=Higher Education and Employment, An International Comperative Analysis, IIEP, Paris, Unesco, 1978, P.191

٤ – محاولة ايجاد لغة مشتركة بين جميع العاملين في الميدان التربوي ، من خلال تكوين فريق عمل Team work وفرق بحثية ، لبحث الصعوبات التي تحول دون تطبيق الخطط التربوية تطبيقا واقعيا .

٥ – التدريب المستمر أثناء الخدمة لجميع العاملين في الميدان التربوي ، بدءا بالمعلمين وانتهاء بالمديرين .

٦ – وضع الضوابط وسن التشريعات واللوائح والقوانين التي تحد من تكرار الرسوب والتسرب ، وبالتالي الاقلال من الاهدار التربوي .

٧ – التعرف على أسباب كل من الرسوب والتسرب ووضع الحلول الملائمة لها .

٨ – التقويم المستمر للمتخرجين في المراحل التعليمية .

٩ – اعادة النظر في أوجه الانفاق التعليمي وجوانبه المختلفة ، وخلق التوازن بينها بما يمكن من ترشيد الانفاق التعليمي ، ووضعه في مواقعه المناسبة .

ز – هناك أسباب كانت قد أدت الى زيادة الانفاق التعليمي في الدول الأعضاء ، ورد ذكرها من قبل ، فانه لمعالجة هذه الأسباب ، يمكن اقتراح ما يلي :

اقتراحات خاصة بترشيد الانفاق على التعليم العام :

الجدول (٣٣)

الاقتراحات الخاصة بترشيد الانفاق ودرجة الموافقة عليها

م	درجة الموافقة / الاقتراح	كبيرة		متوسطة		لا أوافق		كا ٢	الدلالة الاحصائية
		ك	%	ك	%	ك	%		
١	اعادة النظر في الهيكل الاداري بحيث يصار الى زيادة كفاءته .	٢٧	٨٢	٥	١٥	١	٣	٣٦	دالة
٢	تحقيق الاكتفاء الذاتي من المعلمين الوطنيين	٢٢	٦٧	٩	٢٧	٢	٦	١٩	دالة
٣	توجيه الراسبين والمتسربين من الطلبة الى مجالات فنية ومهنية تناسب قدراتهم واستعداداتهم .	٢٢	٦٧	١١	٣٣	صفر	صفر	١١	دالة
٤	عدم تأجير أبنية مدرسية في الوقت الحالي الا في حدود ضيقة واذا دعت الضرورة لذلك .	١٩	٥٨	١١	٣٣	٣	٩	١٢	دالة
٥	ادراج الدراسات العملية والمهنية والحرفية ضمن برامج التعليم العام .	١٩	٥٨	١٢	٣٦	٢	٦	١٣	دالة
٦	اعادة النظر في نظام توزيع الكتب المدرسية (بحيث يمكن أن تستخدم لأكثر من عام دراسي) .	١٨	٥٥	٧	٢١	٨	٢٤	٦ر٧	دالة عند ٠ر٠٥
٧	اعادة النظر في نظام الامتحانات على ألا يسمح للطالب بالبقاء في التعليم عدة سنوات راسبا أو متسربا .	١٦	٤٩	١٥	٤٥	٢	٦	١١	دالة
٨	ادخال الحاسب الآلي في برامج التعليم العام وفي الأجهزة الادارية .	١٤	٤٣	١٨	٥٤	١	٣	١٤	دالة
٩	التوسع في التعليم غير النظامي .	١١	٣٣	١١	٣٣	١١	٣٣	صفر	غير دالة
١٠	اعادة النظر في نظام المنح والمساعدات التي تقدم الى الطلبة ,وقصرها على الحالات الصعبة والظروف الطارئة .	٩	٢٧	١٤	٤٣	١٠	٣٠	١ر٣	غير دالة

ويتضح من الجدول أن الغالبية العظمى من المستجيبين (عينة البحث) وعددهم ثلاث وثلاثون توافق على الاقتراحات المدرجة بالجدول سوى الاقتراح التاسع الخاص بالتوسع في التعليم غير النظامي والاقتراح العاشر الخاص باعادة النظر في المنح والمساعدات التي تقدم للطلبة . حيث تبين أن كا٢ غير دالة احصائيا مما يعني أنه ليس هناك اتجاه حقيقي بين أفراد عينة البحث للموافقة على هذين الاقتراحين ، من حيث اسهام كل منهما في ترشيد الانفاق على التعليم .

وهناك اقتراحات أخرى وردت في استجابات عينة البحث من أهمها :

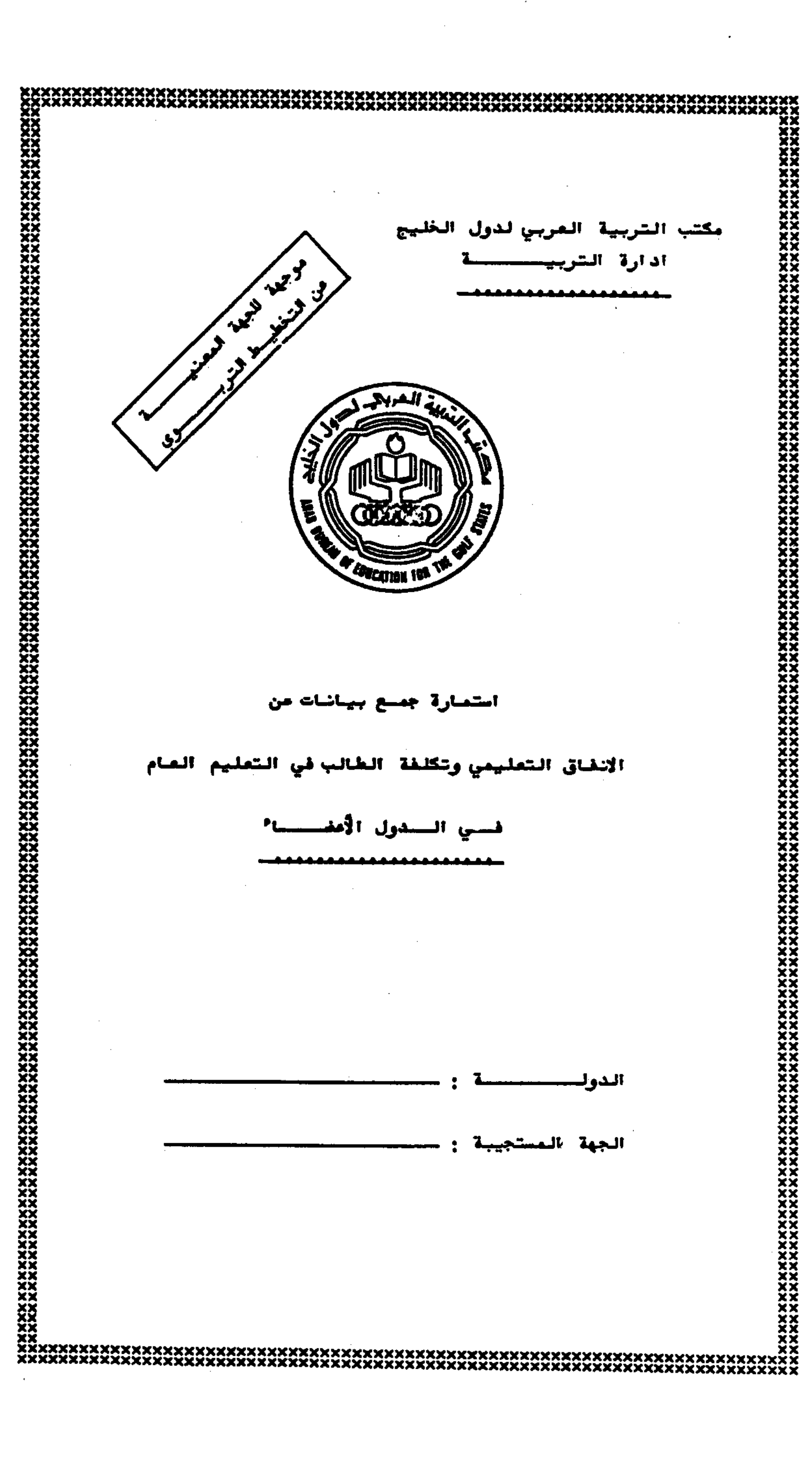
١ ـ مساهمة الأهالي ومؤسسات المجتمع المختلفة في تمويل التعليم .
٢ ـ قصر المنح الدراسية الى الخارج على التخصصات الدقيقة .
٣ ـ اعادة النظر في مجالات التخصص التي تقدم للفتاة بما يناسب عادات وتقاليد منطقة الخليج العربي .
٤ ـ اعادة النظر في الهيكل الاداري بحيث يخفض عدد الاداريين ويزداد عدد الفنيين والاخصائيين .
٥ ـ الاقلال من اللجان الاستشارية والاكثار من فرق العمل التخصصية .
٦ ـ متابعة الأبنية المدرسية وصيانتها بصفة دورية للحفاظ عليها أكبر فترة ممكنة .
٧ ـ اعتماد كتب مدرسية ومناهج دراسية موحدة بين الدول الأعضاء .

ح ـ التوصية الأخيرة التي نؤكد عليها خاصة بالبيانات والاحصاءات والمعلومات اللازمة للبحوث العلمية ، ومنها البحوث التربوية ، اذ يجب على المسؤولين توفير نظام من المعلومات يكفل تقديم التسهيلات للباحثين

والمهتمين ، وتذليل الصعوبات المتعلقة بهذا الشأن • هذا بالاضافة الى تقديم التسهيلات الادارية التي تمكن الباحثين من الحصول على البيانات اللازمة لاجراء بحوثهم ، اذ قد تكون البيانات متوافرة ، بينما اجراءات الحصول عليها والاستفادة منها صعبة •

والله ولي التوفيق ،

ملاحـــق الدراســـة



مكتب التربية العربي لدول الخليج

ادارة التربيـــــة

استمارة جمع بيانات عن

الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام

فـي الـدول الأعضـاء

الدولـــة : ____________________

الجهة المستجيبة : ____________________

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الكريم .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

بناء على ما جاء بالقرار رقم (٤٠) للمؤتمر العام التاسع لوزراء التربية والتعليم والمعارف بالدول الأعضاء الذي عقد في أبوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة للفترة من ٢٢ - ٢٥ رجب ١٤٠٧هـ الموافق ٢٢ - ٢٥ مارس /آذار ١٩٨٧م بشأن الموافقة على برامج المكتب ومنها برامج ادارة التربية .

نود أن نشير الى البرنامج رقم (١٠/١) من برامج ادارة التربية للدورة المالية (١٤٠٨ - ١٤٠٩هـ) الخاص بدراسة عن ((الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام في الدول الأعضاء)) .

ومن أجل استكمال اجراءات الدراسة تم اعداد هذه الاستمارة المتعلقة ببيانات عن الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام في الدول الأعضاء .

راجين التعاون معنا في ملء الاستمارة بالمعلومات المطلوبة , واعادتها بعد الاجابة عن بنودها في موعد أقصاه نهاية شهر ذي القعدة ١٤٠٨هـ الموافق منتصف شهر يوليو ١٩٨٨م .

مقدرين تعاونكم وتواصلكم مع المكتب .

مع أطيب التحية ,

ادارة التربية

أولاً : بيانات عن الانفاق في مراحل التعليم العام بالدول الأعضاء

خلال السنوات الدراسية (١٤٠٢ / ١٤٠٣هـ – ١٤٠٦ / ١٤٠٧هـ) = (١٩٨٢ / ١٩٨٣م – ١٩٨٦ / ١٩٨٧م)

المراحل التعليمية / السنوات الدراسية	١٤٠٢/١٤٠٣هـ ١٩٨٢/١٩٨٣م	١٤٠٣/١٤٠٤هـ ١٩٨٣/١٩٨٤م	١٤٠٤/١٤٠٥هـ ١٩٨٤/١٩٨٥م	١٤٠٥/١٤٠٦هـ ١٩٨٥/١٩٨٦م	١٤٠٦/١٤٠٧هـ ١٩٨٦/١٩٨٧م	ملاحظات
المرحلة الابتدائية : (١) اجمالي الرواتب والأجور والمكافآت* . – اجمالي رواتب المعلمين فقط .						
(٢) اجمالي المستلزمات السلعية . – اجمالي تكلفة الكتب فقط						
(٣) اجمالي الخدمات .						
(٤) اجمالي المصروفات الرأسمالية .						
اجمالي الانفاق على المرحلة الابتدائية						
متوسط تكلفة الطالب في المرحلة الابتدائية						

* **ملاحظات :**

(١) = اجمالي رواتب المعلمين والمديرين والوكلاء والمعاونين وكذلك أجورهم ومكافآتهم .
(٢) = نفقات الكتب المدرسية والملابس والمياه والكهرباء ومواد أخرى .
(٣) = نفقات النقل والمواصلات والصيانة والخدمات الاجتماعية والاعلامية والخدمات الأخرى .
(٤) = نفقات الأبنية المدرسية والمعامل والمختبرات والتجهيزات .

تابع الانفاق في مراحل التعليم العام بالدول الأعضاء

المرحلة المتوسطة (الاعدادية)

المراحل التعليمية / السنوات الدراسية	١٤٠٢/١٤٠٣هـ ١٩٨٢/١٩٨٣م	١٤٠٣/١٤٠٤هـ ١٩٨٣/١٩٨٤م	١٤٠٤/١٤٠٥هـ ١٩٨٤/١٩٨٥م	١٤٠٥/١٤٠٦هـ ١٩٨٥/١٩٨٦م	١٤٠٦/١٤٠٧هـ ١٩٨٦/١٩٨٧م	ملاحظات
المرحلة المتوسطة (الاعدادية) : (١) اجمالي الرواتب والأجور والمكافآت . – اجمالي رواتب المعلمين فقط .						
(٢) اجمالي المستلزمات السلعية . – اجمالي تكلفة الكتب فقط .						
(٣) اجمالي الخدمات						
(٤) اجمالي المصروفات الرأسمالية						
اجمالي الانفاق على المرحلة المتوسطة						
متوسط تكلفة الطالب في المرحلة المتوسطة						

تابع الانفاق في مراحل التعليم العام بالدول الأعضاء
(المرحلة الثانوية)

المراحل التعليمية / السنوات الدراسية	١٤٠٢/١٤٠٣هـ ١٩٨٢/١٩٨٣م	١٤٠٣/١٤٠٤هـ ١٩٨٣/١٩٨٤م	١٤٠٤/١٤٠٥هـ ١٩٨٤/١٩٨٥م	١٤٠٥/١٤٠٦هـ ١٩٨٥/١٩٨٦م	١٤٠٦/١٤٠٧هـ ١٩٨٦/١٩٨٧م	ملاحظات
المرحلة الثانوية : (١) اجمالي الرواتب والأجور والمكافآت . - اجمالي رواتب المعلمين فقط .						
(٢) اجمالي المستلزمات السلعية . - اجمالي تكلفة الكتب فقط .						
(٣) اجمالي الخدمات						
(٤) اجمالي المصروفات الرأسمالية						
اجمالي الانفاق على المرحلة الثانوية						
متوسط تكلفة الطالب في المرحلة الثانوية						

تابع الانفاق في مراحل التعليم العام بالدول الأعضاء
ميزانية وزارات التربية والتعليم والمعارف ونسبتها الى ميزانية الدولة

البيان / السنوات	١٤٠٢/١٤٠٣هـ ١٩٨٢/١٩٨٣م	١٤٠٣/١٤٠٤هـ ١٩٨٣/١٩٨٤م	١٤٠٤/١٤٠٥هـ ١٩٨٤/١٩٨٥م	١٤٠٥/١٤٠٦هـ ١٩٨٥/١٩٨٦م	١٤٠٦/١٤٠٧هـ ١٩٨٦/١٩٨٧م	ملاحظات
(١) * اجمالي الانفاق على مراحل التعليم العام .						
(٢) ميزانية وزارة التربية والتعليم والمعارف .						
(٣) نسبة ميزانية الوزارة الى ميزانية التعليم ككل						
(٤) ميزانية التعليم ككل في الدولة						
(٥) نسبة ميزانية التعليم ككل الى ميزانية الدولة						
(٦) نسبة ميزانية التعليم ككل الى الدخل القومي للدولة						

* ملاحظات :

(١) = اجمالي الانفاق على مراحل التعليم العام الحكومي (ابتدائي + متوسط + ثانوي) .

(٢) = اجمالي ميزانية وزارة التربية والتعليم والمعارف بصفة عامة

(٣) = (ميزانية وزارة التربية والتعليم والمعارف ÷ الميزانية المخصصة للتعليم ككل) × ١٠٠

(٤) = الميزانية الكلية التي ترصدها الدولة للتعليم بصفة عامة .

(٥) = (ميزانية التعليم ككل في الدولة ÷ ميزانية الدولة بصفة عامة) × ١٠٠

(٦) = (ميزانية التعليم ككل في الدولة ÷ الدخل القومي العام للدولة) × ١٠٠

ثانيا : حصر البحوث والدراسات المتوفرة لدى الدول الأعضاء
في مجال الإنفاق التعليمي وتكلفة الطالب

عنوان الدراسة *	اسم معد الدراسة أو الجهة	السنة	المرحلة التعليمية	أهداف الدراسة	أهم نتائج الدراسة

(*) يمكن استخدام أوراق اضافية لتثبيت البحوث والدراسات .

مكتب التربية العربي لدول الخليج
ادارة التربيـــة

استبانة

حول الانفاق التعليمي وتكلفة
الطالب بالدول الأعضاء

توزع على مجموعة من المسؤولين والموجهين
والباحثين التربويين داخل الوزارة

الدولـــة :ـــــــــــــــــــ

اسم الشخص أو الجهة المستجيبة :ـــــــــــــــــــ

بسم الله الرحمن الرحيم

الأخ الكريم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

فان من برامج ادارة التربية في مكتب التربية العربي لدول الخليج للدورة المالية ١٤٠٨ - ١٤٠٩هـ برنامج بعنوان ((دراسة عن الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بالدول الأعضاء)) .

ومن أجل استكمال متطلبات الدراسة رأينا أن نستطلع آرائكم بشأن ثلاث فقرات ذات علاقة بالموضوع هي :

١ - مدى تجاوب الانفاق في التعليم العام مع الخطط التربوية .
٢ - أسباب زيادة حجم الانفاق التعليمي .
٣ - مقترحات بشأن ترشيد الانفاق .

آملين تعاونكم معنا في تثبيت المعلومات الخاصة بالفقرات أعلاه واعادتها الى الادارة العامة للتخطيط التربوي في الوزارة تمهيدا لارسالها الى المكتب استكمالا لمتطلبات الدراسة .

مع خالص التحية ،

ادارة التربية
مكتب التربية العربي لدول الخليج

ثالثا : معلومات عامة :

حول الانفاق التعليمي وتكلفة الطالب في التعليم العام بالدول الأعضاء

(١) تجاوب الانفاق في التعليم العام مع الخطط التربوية :

أ ـ مامدى تجاوب الانفاق في التعليم العام مع الخطط التربوية في دولتكم ؟

ـ ضع علامة (✓) أمام الاختيار المناسب :

المرحلة التعليمية	مدى تجاوب الانفاق		
	كبير	متوسط	لايتجاوب
ـ الابتدائية			
ـ المتوسطة (الاعدادية)			
ـ الثانوية			

ب ـ اذا لم يكن تجاوب الانفاق مع الخطط التربوية كبيرا ، فان من أسباب ذلك ما يأتي :

____

____

____

____

____

____

ج ـ لتحقيق التجاوب بين الانفاق في التعليم العام والخطط التربوية بدرجة كبيرة نقترح ما يأتي :

____

____

____

____

____

____

(٢) أسباب زيادة حجم الانفاق التعليمي وارتفاع تكلفة الطالب في التعليم العام :

فيما يلي بعض الأسباب المسؤولة عن زيادة حجم الانفاق وارتفاع تكلفة الطالب في التعليم العام - مادرجة تأثير كل منها في زيادة حجم الانفاق وبالتالي رفع تكلفة الطالب ؟
ضع علامة (✓) أمام الاختيار المناسب :

م	الأسباب	درجة تأثيرها: كبيرة	متوسطة	لا تؤثر
١	ارتفاع الأسعار بصفة عامة .			
٢	ارتفاع تكلفة الأبنية المدرسية .			
٣	ارتفاع تكلفة الأجهزة والمعدات .			
٤	ارتفاع تكلفة الخدمات العامة التي تقدم للطلبة .			
٥	ارتفاع تكلفة اعداد الكتب والمناهج الدراسية .			
٦	التوسع في قبول الطلبة في التعليم العام .			
٧	تنوع برامج ميادين التربية والتعليم حيث لم تعد تقتصر على التعليم النظامي			
٨	زيادة أجور ومرتبات المعلمين والمديرين والعمال الوطنيين .			
٩	تحسين أوضاع المعارين والمتعاقدين من الدول الأخرى .			
١٠	ارتفاع معدلات الرسوب			
١١	ارتفاع معدلات التسرب			
	أسباب أخرى .. تذكر :			

(٣) مقترحات بشأن ترشيد الانفاق على التعليم العام في الدول الأعضاء :

فيما يلي بعض المقترحات التي قد تسهم في ترشيد الانفاق على التعليم العام في دولتكم . مادرجة موافقتكم على كل منها ؟
ضع علامة (✓) أمام درجة الموافقة :

م	المقترحات	درجة الموافقة		
		كبيرة	متوسطة	لا أوافق
١	تحقيق الاكتفاء الذاتي من المعلمين الوطنيين .			
٢	اعادة النظر في نظام توزيع الكتب المدرسية (بحيث يمكن أن يستخدمها الطلبة أكثر من عام دراسي , مثلا) .			
٣	التوسع في التعليم غير النظامي .			
٤	ادخال الحاسب الآلي في برامج التعليم العام والأجهزة الادارية .			
٥	عدم تأجير أبنية مدرسية - في الوقت الحالي - الا في حدود ضيقة , واذا دعت الضرورة لذلك .			
٦	اعادة النظر في الهيكل الاداري بحيث يصار الى زيادة كفاءته .			
٧	اعادة النظر في نظام المنح والمساعدات التي تقدم الى الطلبة وقصرها على الحالات الصعبة والظروف الطارئة			
٨	اعادة النظر في نظم الامتحانات على ألا يسمح للطالب بالبقاء في التعليم عدة سنوات راسبا أو متسربا .			
٩	توجيه الراسبين والمتسربين من الطلبة الى مجالات فنية ومهنية تناسب قدراتهم واستعداداتهم .			
١٠	ادراج الدراسات العملية والمهنية والحرفية ضمن برامج التعليم العام			
	اقتراحات أخرى .. تذكر :			

م ت / د ن / ٢٠٠

مطبعة مكتب التربية العربي لدول الخليج
الرياض ــ ١٤١١هـ ــ ١٩٩٠م